جامعة الدكتور مولاي الطاهر _سعيدة_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تقييم السياسة السكنية في الجزائر إستراتيجية المدن الجديدة -أنموذجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص السياسات العامة و التنمية

إعداد الطالبتين:

- **بن واو مسعودة**
- **حميدات حليمة**

إشراف الأستاذ:

د/ زيـدان جمال

أعضاء لجنة المناقشة

ـــ الأستاذ : عتيق الشيخ	رئيساً
ـــ الدكتور: زيدان جمال	مشرفاً ومقرراً
ـــ الأستاذ : شيخاوي احمد	عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي : 1436هـ /1437 هـ

2015م/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ

مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ

وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴿٨٠﴾

الآية 80 سورة النحل

إهـــداء

إلى ساعدي المتين ومثالي الأمين وضوء طريقي أبي العزيز.

إلى اعز الناس على قلبي إلى نبع الحنان أمي الحنونة.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء والى البرعم الصغير عبد الباسط ، عبد الودود.

إلي احلي رفيقة مباركة وعائلتها الكريمة طحطاح .

إلى صديقتي حليمة وعائلتها.

إلى كل أصدقائي وزملائي.

مسعودة

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من تربيت في كنف رعايتها وغمرتني بحنانها ... ورافقتني دعواتها في مشواري

إلى أغلى ما عندي ...أمي الغالية .

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح... أبي العزيز.

راجية من المولى أن يحفظهما ويطيل في عمرهما .

إلى أعز ما في قلبي إخوتي حسين، محمد... وأخواتي فتيحة، خديجة.

حفظهم الله وسد خطاهم.

وإلى كل العائلة الكريمة.

وإلى من كانوا سندي في غربتي سميرة، فاطمة، سمية، فاطمة،مسعودة.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

من قريب أو بعيد

حليمة

شكر وعرفان

الشكر الأول والأخير لله عز وجل.

*نتقدم بخالص الشكر والتقدير الكبير إلى الأستاذ المشرف " **جمال زيدان**"*

الذي لم يبخل علينا سواء بالعمل أو بالكلمة الطيبة .

ولا يفوتنا تقديم الشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية العلوم السياسية.

وكل من ساهم في مساعدتنا من قريب أو بعيد لأداء عملنا في أحسن الظروف

وشكرا...

المقدمة

يمثل قطاع السكن أحد القطاعات الحساسة التي تستدعى الاهتمام و العناية،بحكم أنه من الحاجات الأساسية للإنسان والمجتمع ككل ، فهو يجسد نمطا من الحياة والعلاقات الاجتماعية ويحدد نوعها ومسارها،حيث أعطت الجزائر اهتماما كبيرا لهذا القطاع وعرفت عدة تحولات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، باعتبارها تعاني من مشكلة الإسكان، لهذا قامت الجزائر بوضع الكثير من الحلول لمشكلات في مدنها الكبرى وتخفيف من حدة أزمتها ، ومن بين تلك الحلول إنشاء مدن جديدة تخفف من الضغط السكاني لإقامة مناطق سكنية متكاملة الخدمات و المرافق العمرانية تبنى على أسس علمية سامية و حديثة ، وتكون مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمالة والإسكان .

لقد اهتمت العديد من **الدراسات** بتحليل السياسة الاجتماعية في مقدمتها سياسة السكن ،والتي نذكر منها على سبيل المثال :

الدراسة التي قام بها عبد الفتاح ياغي في **كتابه السياسات العامة النظرية والتطبيق** ، بحيث تناول عدة مواضيع مختلفة في هذا الكتاب ، وقد تم اعتماد فيما يخصونا على تقييم السياسات العامة التي تطرق لها بكل وضوح، وكذلك في كتاب منى عويس وعبلة أفندي **بعنوان التخطيط الاجتماعي بين النظرية والتطبيق** بحيث قسم كتاب إلى ستة فصول وتم التركيز على التخطيط الاجتماعي ومراحل التي مر بها.ومن بين الدراسات أيضا ما جاء به محمد محمود المهدلي في **كتابه السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية،** حيث ركز على أهم تعاريف للسياسة الاجتماعية و الأسس التي قامت عليها الخدمة الاجتماعية. بحيث قام صلاح الدين عمراوي في **رسالته السياسة السكنية في الجزائر** تناول الباحث مدخل عام للسياسة السكنية و مراحل تطورها في الجزائر ، بالإضافة إلى دراسة حفيظي ليليا **بعنوان المدن الجديدة و مشكلة الإسكان الحضري دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية 07 المدينة الجديدة علي منجلى** قدمت الباحثة الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الإسكان الحضري وتخطيط المدن الجديدة والإسكان وتنمية التي تقوم عليها هي المدن .

وتكمن **أهمية** موضوع تقييم السياسة السكنية في الجرائر في جانبين أولهما **علمي** الذي يتجلى من خلاله لضبط المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة ، والاستعراض التطبيقات سياسية في ميدان السكن من

خلال مخططات تنموية وإصلاحات نظام اقتصاد حر، أما الجانب الثاني **عملي** يبرز أهمية إستراتيجية للمدن الجديدة في الجزائر لمعرفة واقع السياسة السكنية في الجزائر ومدى نجاحها لحل أزمة السكن ،كما تظهر أهمية الدراسة من خلال العناية التي تنشدها الدولة من أجل الوصول إلى سياسة واضحة المعالم وناجحة في تخط مشكل المجتمع في السكن.

أما من **الأسباب** التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فمنها ما هو ذاتي يتمثل في الرغبة **الذاتية** في معرفة هذا الموضوع بكونه يثير جدل في مجتمعنا ، بالإضافة إلى الدافع **الموضوعي** المتعلق بالنقص الملحوظ في الدراسات والأبحاث التي تناولت قطاع السكن ،ناهيك عن المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر والتي غالبا ما يكون سببها أزمات السكن التي باتت عائق لمجتمعنا ،بحيث أن المسكن هو الملجئ الذي يحمى الفرد من الاعتداءات الخارجية التي تسمح له بممارسة نشاطاته بكل حرية .

ومن بين **الصعوبات** التي واجهتنا في انجاز هاته الدراسة الصعوبة في جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع ،وعدم وجود إحصائيات دقيقة .

وفي إطار التعرف على تقييم السياسة السكنية في الجزائر يمكن طرح الإشكالية التالي :

إلى أي مدى ساهمت السياسات السكنية في إطار إستراتيجية المدن الجديدة في حل أزمة السكن ؟

وتتجلى في مجموعة من **الأسئلة الفرعية** أهمها :

- ما مقصود بالسياسة السكنية وما طبيعتها ؟
- كيف تطورت السياسة السكنية في الجزائر؟
- ما هي مختلف الإصلاحات التي شهدتها منذ الاستقلال؟
- هل نجحت السياسات السكنية في حل مشكلة السكن ؟
- كيف يتم تقييم الإستراتيجية المدن الجديدة التي اعتمدتها الجزائر؟
- ماهي مظاهر أزمة قطاع السكن في الجزائر ؟وهل ثمة آليات قانونية ومؤسساتية لحلها؟

للإجابة على الإشكالية قد تم اعتماد على عدة فرضيات منها :

الفرضية الأولى: تمثل السياسة السكنية فرعا من فروع السياسة الاجتماعية المنوط بها خلق الاستقرار والأمن الاجتماعي .

الفرضية الثانية: عرفت السياسة السكنية في الجزائر منذ الاستقلال تطورات مرحلية متباينة بسبب عدة عوامل إيديولوجية،سياسية ،اقتصادية،اجتماعية ،نفسية،وحتى التاريخية.

الفرضية الثالثة: يعاني قطاع السكن في الجزائر أزمة متعددة المظاهر والأبعاد التي شكلت معوقات حالت دون تفعيل السياسات السكنية .

الفرضية الرابعة: بإمكان إستراتجية المدن الجديدة أن تخفف من أزمة السكن التي اتبعتها الجزائر .

حددت الدراسة في إطار زماني ومكاني ،بحيث مرت السياسة السكنية في الجزائر بمرحلتين تعلقت الأولى بالمخططات التنموية في ظل اقتصاد الموجه ،بحيث كان هناك تدهور في كافة القطاعات ،أما المرحلة الثانية تبنت السلطة سياسة جديدة مع مطلع التسعينات ظهور ما يسمى باقتصاد السوق ،الأمر الذي يستوجب منهجيا تحديد فترة زمنية للدراسة من 1962 إلى غاية 2016 وهي فترة تزامنت مع إصلاحات جديدة التي شهدها قطاع السكن .

أما فيما يخص **المناهج** المعتمدة تم التركيز على المنهج **الوصفي التحليلي** كونه منهجا يركز على طبيعة القطاع السكني من خلاله يتم التقرب من الدراسة لربط بين متغيراتها و تقديم مختلف المعلومات و المعطيات لتحديد مفهوم الظاهرة المدروسة ، بحيث تم الاستعانة **بمنهج تحليل المضمون** الذي يعتمد على النصوص القانونية و التقارير الرسمية ،كما تطرقنا إلى منهج دراسة حالة الذي يصف حالة إستراتيجية المدن الجديدة في الجزائر.

أما بالنسبة **للاقترابات** التي اعتمدنا عليها في هذا البحث **الاقتراب القانوني** المناسب في تحصيل النصوص القانونية و الدستورية المتعلقة بسياسة السكن في الجزائر ، ومعرفة مدى تطابق الأفعال مع القواعد القانونية .

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على **خطة** تحتوي على **مدخل** و ثلاثة **فصول**، تضمن المدخل ماهية تقييم السياسة العامة في إطارها المفاهيمي ،أما **الفصل الأول** فقد تم الحديث عن مسألة السياسة الاجتماعية و التعرف على الإطار المفاهيمي للسياسة الاجتماعية و أهم العوامل المؤثرة فيها بالإضافة إلى محدداتها، وفيما يخص **الفصل الثاني** احتوى على مبحثين عولج فيهما ماهية السياسة

السكنية في الجزائر من حيث تعريفها و المفاهيم المتعلقة بها، مع الحديث عن أهداف السياسة السكنية والإلمام بمختلف التطورات التي شهدتها السياسات السكنية و التي ظهرت في الجزائر منذ 1962 إلى غاية2016 مبرزين أهم البرامج السكنية المعتمدة في الجزائر ، وليختم البحث **بفصل ثالث** خصص لعرض إستراتجية المدن الجديدة في الجزائر من خلال تحديد ماهية المدن الجديدة و أسس القانونية و العملية لتطبيقها.

انتهت الدراسة بخاتمة ضمت خلاصة حول معالجة تقييم السياسة السكنية في الجزائر ،وفي الأخير نرجو من الله تعالى التوفيق و النجاح في هذا العمل المتواضع ونحمده و نستعيينه على إتمام هذا العمل .

المدخل

تعتبر عملية التقييم السياسة العامة مرحلة مهمة من عمل الحكومة بحيث أنها في جوهرها عملية سياسية وعملية إدارية، فالهدف من التقييم هو ضمان فعالية عمل الحكومة وقدرتها على تبنى سياسات عامة ناجحة تتسم بالكفاءة والفعالية،وبناءا على هذا الأساس وبالنظر إلى أهمية موضوع تقييم السياسات العامة، يجدر بالدارس من الناحية المنهجية البحث في الإطار المفاهيمي من خلال إثارة مجموعة من التساؤلات منها:ما المقصود بتقييم السياسة العامة؟ وما هي أنواعه؟وفيما تتمثل أهدافه؟ وهل ثمة معايير يبنى عليها؟

1- تعريف تقييم سياسة عامة:

إن تقييم السياسة عامة له عدة تعاريف تناولها بعض المفكرين والمختصين في هذا المجال نذكر منها:

1-1 المفهوم اللغوي للتقييم: تعني كلمة التقييم لغة وزن أو تقدير قيمة شيء معين بالمقارنة مع شيء أخر[1]، كما يعرف **التقييم في المعجم العربي:** بأنه عملية تقدير القيمة للأصل أو الاستثمار،ويعتبر تقدير القيمة المستقبلية باستخدام البيانات تشمل معدلات مختلفة ،بحيث يمكن أن يتم تقييم بناءا على التوقعات طويلة الأجل بقيم الشركة وتطوير منتج أو توسيع في الحصة التسويقية.

1-2 المفهوم الاصطلاحي للتقييم: بداية ينبغي الإشارة إلى أن تحديد مفهوم اصطلاحي متفق عليه لتقييم السياسة العامة،ليس الأمر اليسير،ذلك أن ثمة جلة من الأساتذة الباحثين المختصون الذين طرحوا تعريفات مختلفة ومتباينة،فمثلا عرف كلا من **سكريفين،وهنيري،وستاك التقييم بأنه**"عملية حساب قيمة كل نتيجة من نتائج تطبيق شيء ما. [2]

فقد عرفته الباحثة **سلفي تروزا** SYLVE TROSAعلى " أنه مفهوم يدخل في ترشيد عمليات صنع القرار السياسي، وهو يعكس عملية قياس النتائج السياسة العامة،والفواعل المتسببة في خلق تلك الآثار والنتائج." [3]

---

[1] عباس حسين جواد وآخرون،تقييم البرامج ومشاريع إطار نظري.**مجلة أهل البيت**،العدد4،ص203.

[2] عبد الفتاح ياغي،**السياسات العامة النظرية والتطبيق**.(ب،ن) المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودارسات،ط1، 2010، ص176.

[3] Sylvie Trosa ,**l'evaluation des politique publique**, institut de l'entreprise les notes de benchmarking intenational ; 2003 p5.

أما محمد قاسم القريوتي حدد مدلول التقييم في أنه" نشاط منظم يستند إلى منهجية عملية تهدف للتعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسات العامة وأثارها والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ،إذا تهتم عملية تقييم السياسة العامة بتحديد أهمية السياسات العامة وما تنتج عن طبيعتها." [1]

ويعرف التقييم: عبارة عن عملية تحليل انتقادي شامل للخطط والأهداف،وكيفية استخدام الموارد المالية والبشرية المادية وحسن استغلالها بأعلى كفاءة[2]، واجتناب أي فشل للسياسة العامة لتعرف على مواطن الضعف والنقص والمعرفة العوامل التي أدت إلى تحقيق النتائج المتبعة من السياسة المطبقة. [3]

كما عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية التقييم على أنه "نشاط بحثي يسعى إلى الموضوعية والمصداقية، ويتوجه نحو الفعل في البرامج والسياسات مستخدما تقنيات العلوم الاجتماعية." [4]

2- معايير تقييم السياسة العامة:

يسعى التقييم السياسة العامة إلى تحقيق نجاعة هذه البرامج التي تتضمنها تلك السياسات وفقا لمعايير محددة منها على سبيل المثال[5] ،الكفاءة والفعالية والعدالة الاجتماعية والملائمة والاستجابة لمطالب الجماعة المستهدفة،التي أوجزها الدكتور عبد الفتاح ياغي في ثلاث معايير رئيسية هي كالأتي:

2-1 معيار الدقة: التدقيق في المعلومات المحصل عليها،والتأكد من مصداقيتها ويسمح لنا التقييم بتشخيص الواقع، وعرض النتائج والآثار والتأكد من درجة صحتها.

2-2 معيار المنفعة: التقييم الجيد هو الذي ينفع الحكومة والمجتمع ويتميز بالوضوح ويسمح بتقديم نتائج وتوصيات لها قابلية التطبيق العملي وتترتب عليه نتائج حقيقية. [6]

---

[1] محمد قاسم القريوتي،**رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**.الكويت :مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،ط1، 2006 ، ص277.

[2] ويس مليكة، **دور الأحزاب السياسة في تقييم السياسة العامة في الجزائر**. (مذكرة ماستر،كلية الحقوق وعلوم السياسة،سعيدة،2014)،ص59.

[3] **سمير بن عياش،السياسة العامة البيئة في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المحلي دارسة حالة ولاية الجزائر1999،2010**،(مذكرة الماجستير تخصص الدراسات السياسة المقارنة،2010)،ص15.

[4] وصال نجيب العزاوي، **مبادئ السياسة العامة**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ،ط1، 2003،ص110.

[5] حسن أبشر الطيب،**الدولة العصرية دولة مؤسسات**.(ب ب): جميع حقوق للنشر والتوزيع الإلكتروني،ص223.

[6] ياغي، **مرجع سبق ذكره**،ص ص178-181.

2-3 معيار القانوني: يكون من الضروري الالتزام به أثناء عملية التقييم باحترام القواعد القانونية المنظمة، يتم في حدود الصلاحيات الممنوحة لكل جهة.

3- أنواع التقييم السياسة العامة:

بالنظر إلى الأهمية التي يقوم بها موضوع السياسات العامة واستنادا إلى مجالات تطبيقه والجهات المبادرة به، يمكن حصر أنواع تقييم السياسات العامة وفق التصنيفات التالية:

3-1 التقييم الرسمي وغير الرسمي:

ترتبط أنواع التقييم وفق هذا التصنيف بمعيار الطرق القائم به سواء كان طرفا رسمي أو غير رسمي.

أولا التقييم الرسميهوعملية إتباع سلسلة من الإجراءات التي تضمن الأنشطة ومراجعة القرارات للحكومة السابقة ومقارنة النتائج للاستشارة المختصين، بأنه المعيار الأساسي لقياس قيمة نتائج السياسات العامة والبرامج بعد تنفيذها.[1]

وتتمثل أهدافه فيما يلي:

- بناء تصور دقيق حول قيمة وأهمية المنافع أو النتائج التي تسعى السياسة إلى تحقيقها.
- مساعدة صانع القرار على اتخاذ قرار محدد، سواء أكان قرارا أساسيا (صنع سياسة جديدة).
- تحفيز الحكومة على تبنى سلوك معين بالاعتماد على الأسس عملية للتصرف.
- مساعدة الحكومة والعاملين فيها على تطوير مهاراتهم في تحليل والقيادة والقدرة على العمل بمسؤولية والتعلم من الأخطاء السابقة. [2]

ومن أهم مزايا التقييم الرسمي وضوح أهدافه، فالتقييم يفصل بين شخص المقيم والعمل الذي يقوم به.

ثانيا التقييم غير الرسمي: يمكن تعريف التقييم غير الرسمي على أنه"عملية لا يشترط فيه جمع المعلومات ودقتها وتسلسلها،فإن التقييم غير الرسمي يعتمد على نظر صانع القرار لإمكاناته العقلية والإبداعية وحكمه الشخصي."

[1] الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص223.

[2] ياغي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص186.

3-2 التقييم الذاتي والموضوعي:يقوم التقييم على أسلوبين

التقييم الذاتي:[1] يتم اللجوء للانطباعات الشخصية بالاختلاف القائمين عليه وهو غير حيادي تتحكم فيه العديد من العوامل أهمها العامل الإيديولوجي وعامل القيم الشخصية والمعتقدات،أما **التقييم الموضوعي** يعتمد على منهج علمي في جمع المعلومات وإجراء مقارنات ومراجعة برامج سياسية.

3-3 التقييم التلخيصي والتقييم التطويري: في هذه الحالة يركز **التقييم التلخيصي** على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول السياسة التي يتم تقيمها،ثم تصنفها وتبوبيها،ثم ترسل هذه المعلومات لصانع القرار من أجل التعرف على السياسة المعنية،بحيث يحصل صانع القرار على تصور شامل حول السياسة، وتكوين أفكار عامة عنها،**أما التطويري** فإنه يركز على التعمق في المعلومات،التي نجمعها مهما كانت قليلة، ويتم ربطها ببعضها البعض،قصد إنشاء أرضية صلبة تساعد صانع القرار أن يتخذ قراراته. [2]

3-4 التقييم الداخلي والتقييم الخارجي: إن **التقييم الداخلي** يعتمد على الثقافة التنظيمية وعلى كفاءة المؤسسات والمديريات الحكومية التي تنتشر في معظمها من أجل تقييم قرارات أعمال المؤسسة بشكل مستمر ،يعطي قاعدة معلومات فنية للعاملين في المؤسسة، ويساعدهم على ابتكار الأساليب والمناهج لحل المشاكل التي تتعرض لها المؤسسة،**أما التقييم الخارجي** هو يميل إلى تقديم الأفكار جديدة من حيث تطوير قدرات الفنية داخل المؤسسة التي يتم تقييم عملها، وحل المشكلات تقنية ويستخدم عملية مقارنة بين السياسة والسياسات أخرى خارج تلك المؤسسة في مؤسسة أخرى أو دولة أخرى . [3]

4- مستويات ومراحل التقييم:

4-1 تتمثل مستويات التقييم فيما يلي:

- تقييم مضمون السياسة العامة وعلاقته بحل المشكلة.

[1] القريوتي، **مرجع سبق ذكره**،ص ص277 -278 .

[2] ياغي، **مرجع سبق ذكره**،ص ص186-187.

[3] **مرجع نفسه**، ص ص188-189.

- تقييم الخطة أو البرامج المتبعة في التنفيذ. [1]
- تقييم مخرجات السياسة العامة وهو مقارنة بين العائد المحقق والهدف المنشود.
- تقييم البيئة الزمنية ومكانية التي نفذت فيه السياسة.

1-4 **مراحل التقييم:** إن عملية التقييم تمر بالمراحل التالية:

- تحديد المستوى الذي يجرى عليه التقييم وضع القيود القائمة التي قد تعوق عملية التقييم والبدائل المختلفة لاتخاذ قرارات على ضوء نتائج التقييم.
- توفير المعلومات وتحليل كفاءتها بمعنى ذلك ضرورة فحص المعلومات لمعرفة فيما لو أن هذه المعلومات وبيانات متوفرة يمكن استخدامها.

- مراجعة كفاءة تفسير البرنامج محل التقييم من جوانبه المتعددة ودارسة أثاره مباشرة وغير المباشرة على المجتمع بغرض تحقيق التكامل بين برامج السياسة العامة.

وان تقييم سياسة العامة يقوم على مرحلتين أساسيتين:

أ- **مرحلة التكوين والتشخيص:**يتعلق تقييم السياسة العامة بتقدير القيمة من خلال بعض المعايير مثل الفعالية والكفاءة.

ب-**مرحلة الإصلاح** : هذه المرحلة تتضمن وضع سيناريوهات الإصلاح من خلال عرضها على اللجنة الوزارية للمزيد من التحديث التقني للعمل العام وترك مساحة أكبر للعمل الداخلي، و هذه المرحلة تقوم على التشاور مع الفرص التي تكون مبنية على تقديرات الوزير. [2]

ومن خلال ما سبق فإن التقييم السياسة العامة له هدفان :

- وضع رؤية سياسية مشتركة لتقييم فعالية السياسة العامة على أساس معايير واضحة ترتكز على أهداف المقصودة وغير المقصودة المنطق.

---

[1] جمال زيدان، **مفهوم تقييم السياسة العامة ودوافع** ،محاضرة ألقيت للطلبة سنة أولى ماستر دفعة 2014-2015،جامعة مولاي الطاهر سعيدة،قسم العلوم سياسة تخصص سياسات عامة وتنمية مقياس تقييم وتقويم السياسات العامة.

[2] Jean Pierre ,**Cadrage methodologique de l'evaluation des politiques publiques (guide)partenariales**, république française, 2012 .pp 02- 03.

- تحديد سياسة ممكنة للبناء رؤية جماعية صريحة لأولويات المستقبل والاتساق فعالية الوسائل والظروف والأهداف.
-

5- أساليب تقييم السياسة العامة:

تنطوي عملية تقييم السياسة العامة على نمطين أحدهما أسلوب علمي والأخر أسلوب غير علمي.

5-1 الأسلوب العلمي:يمكن حصره فيما يلي:

- التقييم الشامل يتضمن الحكم على الإجراءات ويستخدم أساليب علمية دقيقة ومناسبة.
- اهتمام بالآثار الناتجة عن البرامج مع عدم تجاهل الكفاءات.
- مقارنة الآثار بالأهداف.
- قياس أثار يتطلب تصميم دقيق للأسلوب البحث العلمي.

5-2 الأسلوب الغير العلمي: يستعمل الأسلوب الغير العلمي من قبل الجهاز الحكومي والأفراد وجماعات غير الحكومية في الحالات التالية:

- عدم توفير التخصصات المالية اللازمة لإجراءات عملية التقييم.
- أن تكون البرنامج تقييم صغير الحجم.
- تكون تكلفة التقييم أكبر من المنفعة المتأتية من عملية التقييم. [1]

6- **معوقات تقييم السياسة العامة:** تواجه عملية التقييم العديد من الصعوبات والمشاكل منها:

6-1غموض الأهداف: إن أهداف تقييم سياسة العامة تصاغ صياغة واسعة لكي ترضي معظم الأصحاب المصلحة المتعارضة من أعضاء البرلمان أو مجالس التشريعية وصعوبة في تحديد أولويات أو أسبقيات لتنفيذ أهداف المتعددة.

6-2 تباين الآراء ومصالح لجهات القائمة لتقييم: يقوم تقييم البرامج العامة من قبل جهات المتخصصة لها لمعرفة ودراية بعملية التقييم تستخدم أساليب وأدوات في جمع البيانات وتحليلها وإصدار الحكم على البرامج العامة.

[1] جواد وآخرون،**مرجع سبق ذكره**،ص208.

6-3 مقاومة التغيير:إن نتائج التقييم لها أثار قد تكون سلبية تشكل خطرا على الجهة المسؤولة عن تنفيذ البرامج العامة ونفوذها،فالشعور الذي ينتاب الإدارات المنفذة لبرامج العامة من نتائج التقييم خصوصا إذا كانت متأكدة من إيجابياتها سيدفعها إلى عدم الجهات المقيمة،فالمنظمات تميل للمقاومة التغيير لأن تقييم قد يحمل في طياته التغيير الذي تخشاه الإدارات القائمة على تلك المنظمات.

خلاصة القول يعتبر تقييم السياسة العامة مرحلة من المراحل صنع السياسة العامة،يسمح بضمان فعالية عمل حكومة وقدرتها على معرفة الخلل والأخطاء من أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية لنجاح السياسة العامة والوصول لتحقيق الأهداف المرسومة.

الفصل الأول

السياسة الاجتماعية

تمهيد :

تطلبت منهجية الدراسة الابتدائية بمدخل هام حول مفهوم تقييم سياسة العامة وتعريفه عند مختلف الباحثين وأهم المعايير التي جاء بها، كذلك أنواع ومراحل التي يجب أن يتبعها الباحث عند تقييمه شيء ما، وأهم المشكلات المتبعة وحلول القائمة لتحقيق سياسة كاملة.

يمكن الحديث على أن السياسة الاجتماعية ذات أهمية بالغة في المجتمعات متطورة لتحسين رفاهية وضمان نوعية معيشتهم، كما تهتم بالقيم وعادات المجتمع وتحقيق مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية والمساواة تقوم هذه السياسة في عديد من الأشكال الفعل الاجتماعي في مجالات متعددة لتوفير حماية الاجتماعية و تخلص من المشكلات التي تواجههم.

فان الدولة تتمثل في التنظيم عام لرعاية شؤونها وعلاقة ببعض حقوق وواجبات المواطنين وتقوم الدولة بمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية متعددة الوسائل لتنظيم شعوب العالم في هيئات دولية لحل مشاكلهم وتحقيق العدالة والمساواة بينهم وبالتالي أن السياسة الاجتماعية هي عملية توجيه لبذل الجهود والمبادرات لتوزيع

القائم بين السكان والمجتمع.

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للسياسة الاجتماعية

ظهر مفهوم السياسة الاجتماعية من خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر مع تطور المجتمع الرأسمالي وما انتابه من تناقضات فيما يخص الحقوق الاجتماعية،إذ كانت تعرف آنذاك (بالمسألة الاجتماعية) كإشارة جديدة قائمة بين أرباب العمل والعمال،وكان الغرض من هذا المبحث لتخلص من أضرار الناتجة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على العمال لتجنب القلق واستمرارية استقرار النظام، الذي كانت جذوره في بداية التشكيل،ومن هنا ينتاب كل باحث الفضول في معرفة ما الذي تعنيه السياسة الاجتماعية وما هي عناصرها والركائز التي تقوم عليها السياسة الاجتماعية؟ بإضافة إلى وظائفها وأنواعها وأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؟

المطلب الأول:مفهوم السياسة الاجتماعية وعناصرها :

تأخذ السياسة الاجتماعية عدة تعاريفات وتحدد تكوينها مجموعة من العناصر .

1-تعريف السياسة الاجتماعية:

لقد كان لكثرة التعريفات المقدمة للسياسة الاجتماعية من طرف المفكرين والباحثين في حقل السياسات العامة، بحيث هناك غموضا للمفهوم السياسة الاجتماعية واختلاطها ببعض التعريفات والمصطلحات مثل السياسة والإدارة والخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، الأمر الذي ذهب بزمرة من المفكرين إلى اعتبارها مفهوما غير علميا لا يتضمن معنى دقيق ومحدد، وأنها مصطلح يعبر عن مواقف إيديولوجية تتصل بالسياق الفكري والاقتصادي والسياسي الذي ينتمي إليه هؤلاء الدارسين، غير أنه من الناحية المنهجية يمكن استعراض مجموعة من التعريفات وفق أطروحتين إحداهما غربية والثانية عربية. [1]

1-1 مفهوم السياسة الاجتماعية من المنظور الغربي:

يتحدد الطرح الغربي لمفهوم السياسة الاجتماعية في اجتهادات العديد من الباحثين أمثال تيتموس RICHARD TITMUSS مارشال T-H-MASHALL وتانسند(TOWNSEND)

أولا مفهوم السياسة الاجتماعية عند مارشال:(T-H-MASHALL)

[1] قدور مدقن،**دور المنظمات الدولية في عملية رسم السياسات الاجتماعية بالدول المغاربية دارسة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر**.(مذكرة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية،2013-2014).ص8.

إن السياسة الاجتماعية تحتل أهمية كبيرة لدى العديد من المفكرين حيث عرفها مارشال بأنها "سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة من البرامج والنظم المواجهة لتحقيق المساعدات العامة، والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان." [1]

ثانيا تاونسند (TOWNSEND) P

لقد جاء ناقد لمفكر مارشال حيث يرى أن الدور الذي تقوم به الدولة ليس هو الجهد في صنع السياسة بل هناك العديد من أساليب التدخل التي لابد أن تتبناها التنظيمات المتنوعة في المجتمع كالتنظيمات الصناعية والمهنية....الخ. [2]

ثالثا تيتموس (RICHARD TITMUSS)

يرى "أنها مجموعة من الأفعال والتشريعات التي تقوم بها الحكومة من أجل تحسين رفاهية السكان، لا شك أن هذا التعريف يعكس لنا الأهداف والأفعال التي تذهب إليها الحكومة لتحقيق أهداف المرجوة".[3]

كما قد تم تعريف السياسة الاجتماعية بطرق مختلفة، التي أثبتتها تقارير الأمم المتحدة منها: "أن السياسة التي تتصدى للصعوبات الاجتماعية، تتقدم بالتنمية المجتمعية في نفس الوقت تسعى لتحقيق أهدافها أي تحسين أحوال الناس ونوعية حياتهم". أما من جهة النظر الأوروبية هي السياسة التي تهتم بدارسة الأنظمة الاجتماعية الضرورية للإنسان كتوفير الرفاهية وتنميتها، وفي نظر الأوربيون أن الرفاهية هي الطريقة التي تؤدي إلى توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستقرار في المجتمع.[4]

---

[1] درية السيد حافظ،**السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر**.كلية الآداب جامعة طنطا:دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،2008،ص52.

[2] حافظ ، **مرجع سبق ذكره**،ص55.

[3] **مرجع نفسه** ،ص ص55-56.

[4] مسعود لبلي،**واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة**.(مذكرة لنيل ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسة قسم العلوم السياسة جامعة الحاج لخضر ،باتنة:2009-2010)،ص8.

1-2- مفهوم السياسة الاجتماعية وفق الطرح العربي:

يعريف إسماعيل علي سعد :"بأنها السياسة التي تهيأ وتوجه بمقتضاها وعلى نحو مباشر سبل الرفاهية في المجتمع، يقصد بالرفاهية هنا توفير حاجات وإشباع غايات الإنسان واستقراره بشكل جيد وتمتعه بالحقوق والواجبات، وهنا تسعى الدولة إلى تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع من ناحية وحل مشاكله من ناحية الأخرى.[1]

كما عرفها عبد العزيز مختار: هي "محصلة التفكير المنظم الذي يستند إلى إيديولوجية المجتمع ويسعى إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل،وتوضيح مجالات خدمات برامج المشروعات الرعاية الاجتماعية كما يوضح ويحدد هذا التفكير المنظم الاتجاهات العامة التي تحكم جهود التخطيط الخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية." [2]

من جهة أخرى،هناك من الباحثين من يربط مفهوم السياسة الاجتماعية بمجالات وقطاعات معينة لها علاقة بحياة الإنسان في المجتمع، والتي ينبغي أن تعطي لها الاهتمام من طرف الحكومة، **حيث تعرف كلا من الدكتورة منى عويس والدكتورة عبلة الأفندي.**أن السياسة الاجتماعية هي: "ذلك الجزء الذي يشمل المجالات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية من السياسة العامة للدولة، والذي يحدد الاتجاهات والمناهج التي يجب أن يسير في نطاقها العمل الاجتماعي في مختلف الهيئات المحلية الحضرية والريفية والصحراوية بما يكفل تحقيق الأهداف المجتمعية." [3]

من خلال هذا التعريف يظهر بأن السياسة الاجتماعية شديدة الصلة بالرعاية الاجتماعية أو ما يعرف بالخدمة الاجتماعية التي ترتبط بدورها بالوظيفة الاجتماعية للدولة،كما أن نجاح السياسة الاجتماعية مرهون بقدرة صانعها على التحكم في التخطيط الاجتماعي وآليات تسيير العمل الاجتماعي،وأن السياسة

[1] إسماعيل علي سعد، **مبادئ علم السياسة دارسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية**.الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية للنشر والطباعة،2004،ص279.

[2] ماهر أبو المعاطى،**السياسة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية**.جامعة حلوان:مكتبة زهراء الشروق ،ط1،2003،ص31.

[3] منى عويس،عبلة الأفندي،**التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**.القاهرة:دار الفكر العربي،2011 ،ص149.

الاجتماعية تتمثل في محاولة تحديد نطاقها عن طريق التعريف على ما تتميز به مع غيرها من السياسات الأخرى[1].

وفي هذا الإطار يأخذ مفهوم السياسة الاجتماعية ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: أن السياسة الاجتماعية هي من أساليب مؤسسة التي تستعملها الدولة لإشباع حاجات المجتمع،وتعتبر هذه الأساليب وأدوات ذات طبيعة إرشادية يهيئ المجتمع في مواجهة الحاجات الأساسية للسكان وهنا يتحدد دور الدولة في تأسيس الأساليب التي تؤدي إلى تحسين النظام الاقتصادي وأوضاع الطبقة العاملة،وبالتالي يمكن اعتبار هذا الاتجاه في تحديده للمفهوم السياسة الاجتماعية يبنى على بعدا إصلاحيا ومحافظا.

أما الاتجاه الثاني: فإنه يؤسس على مبادئ النظرية الليبرالية،لاسيما مبدأ عدم التدخل الدولة في توجيه وسائل إشباع الحاجات من خلال السياسات الاجتماعية،بحيث يبدو أن الاتجاهات الأيديولوجية واضحة في هذا الجانب من خلال اعتماد على مبدأ الحرية،حيث يؤكد هذا الاتجاه على أن السياسة الاجتماعية ما هي إلا تعبير عن خطوط عامة وجهود مبذولة من أجل توزيع بعض المنافع بين الأفراد المجتمع.

فيما يخص الاتجاه الثالث والأخير،فإن السياسة الاجتماعية تنضبط في حدود عدة جوانب خاصة الجانب الفني،وبالنظر إلى الاتجاهات السياسة المذكورة ظهرت عدة تعريفات للسياسة الاجتماعية المختلفة والمتباينة أحيانا من حيث المضمون،والتي يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال"أنها عبارة عن مجموعة من الأدوات والاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق أهداف معنية"،أو هي مجموعة من الأدوات التي تمر بها لصياغة البرامج أو خطط لتحديد الحاجات واختيار البدائل المتاحة لمواجهتها وتوظيف الأساليب المناسبة لتنفيذها. [2]

[1] محمد أحمد بيومي،إسماعيل علي سعد،**السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**.الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 2008،ص46.

[2] حافظ، **مرجع سبق ذكره**،ص ص53 -54.

من خلال ما تم عرضه من التعريفات متباينة ومختلفة للسياسة الاجتماعية يمكن تركيب تعريف جامع وشامل، "أنها وسيلة تعتمدها الحكومات لاستمرار المؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية [1]، والتي تتضمن مجموعة من الخطط والتنظيمات الإجرائية التي تتخذها الدولة من أجل ضمان المجتمع وتطويره وتسعى إلى تحقيق الرفاهية في المجتمع."[2]

2- عناصر السياسة الاجتماعية:

يقصد بعناصر السياسة الاجتماعية تلك المكونات الجزئية التي تتداخل وتتكامل مع بعضها البعض الأخر،فإن العناصر السياسة الاجتماعية التي يجمع عليها المختصين والخبراء العرب تتمثل في الجوانب التالية:

2-1 القرارات: بأنه عملية اتخاذ القرار التي تحقق نجاح فعل معين أو سلوك،واتخاذ القرارات السياسة الاجتماعية هي مجموعة متعددة ،وانتماءات من الأفراد والأجهزة ذات صلاحية مخولة لها السلطة لاتخاذ القرار وإصداره .

2-2 الإيديولوجية السائدة في مجتمع: يقصد بها مجموعة من المعتقدات والأفكار سائدة في المجتمع تمثل التراث الثقافي وحضاري للأفراد، و أنها نسق يؤدي إلى توجيه وتبسيط الخيارات السياسة الاجتماعية للأفراد والتنظيمات المختلفة في المجتمع. [3]

2-3 الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى: الغاية من هذه الأهداف هي الوصول إلى زيادة معدل الرفاهية في المجتمع، وهذه الأهداف تتأثر بالقيم والإيديولوجيات التي تحكمها، بحيث تعتبر الأهداف الإستراتيجية هي بمثابة توجيه لتحقيق السياسة الاجتماعية للوصول إلى طموحات وتطلعات المجتمع، هذه الأهداف تتمثل في الأتي:

- توفير التأمينات لجميع الأفراد لتخلص من الشيخوخة والبطالة والكوارث ...الخ.

---

[1] إزبيل أورتير،**السياسة الاجتماعية**.الأمم المتحدة : إدارة الشؤون الاقتصادي والاجتماعي، 2007، ص7.

[2] حافظ،.**مرجع سبق ذكره**،ص52 .

[3] محمد محمود المهد لي،**ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية المعهد العالي للخدمة الاجتماعية**. الإسكندرية: 2001،ص70.

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص السياسية والاجتماعية وأن يكون لكل فرد حق في التعبير عن حريته.
- أن يكون للمواطن الحق في الحصول على العمل الذي يناسبه.

- توفير الأساليب الرعاية للأطفال والشباب بصفته صانع المستقبل وتوفير فرص التنشئة الاجتماعية. [1]

2-4 **تعتبر السياسة الاجتماعية عنصر من عناصر مجالات العمل الاجتماعي:**تعني مجموعة من البرامج والأجهزة التي تحدد العمل على تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات، وتقوم السياسة الاجتماعية بتحديد الفئات والميادين، وقد تختلف هذه الفئات، لكل له وجهة نظر متعددة ولكل منهما له مبرراته التي يستند إليها عند تحديد أولويات .

2-5 **الاتجاهات الملزمة والمنظمة للعمل الاجتماعي:** هي التي تؤدي إلى العمل الاجتماعي تحديد طريقة أدائه وتنفيذه ومتابعته وتقيمه وكذلك تلزم هذه الاتجاهات وتوجه برامج ومشروعات التنمية. [2]

المطلب الثاني:أركان السياسة الاجتماعية ووظائفها

تعتمد السياسة الاجتماعية على عدة أركان ووظائف:

1_أركان السياسة الاجتماعية:

تقوم السياسة الاجتماعية على عدة أسس الموضحة في الشكل التالي:

[1] عويس، الأفندي ،**مرجع سبق ذكره**،ص159.

[2] المهدلي، **مرجع سبق ذكره**،ص71.

الشكل (1):يوضح أركان السياسة الاجتماعية (إعداد الطالبتين)

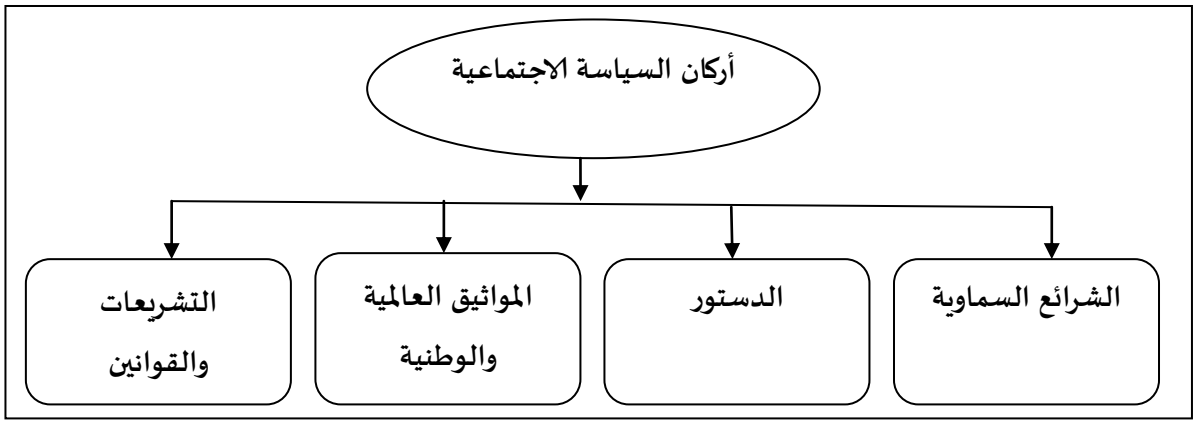

1-1 **الشرائع السماوية:** إن الشريعة السماوية من أهم ركائز السياسة الاجتماعية وهي محور الذي تدور حوله كل الشرائع الدينية سوءا كانت الإسلامية أو مسحية أو يهودية. [1]

أولا الدين الإسلامي:هو أساس في تنظيم المجتمع الإسلامي، لذا يدعو الإسلام إلى إقامة العدالة الاجتماعية والحث على التعاون والتضامن الاجتماعي فيما بينهم. [2]

وتتمثل **عناصر الشريعة الإسلامية** فيما يلي:

- تقوم الشريعة الإسلامية على قواعد وأحكام تنظيمية للعلاقات الاجتماعية الإنسانية من أبرزها الواجبات الدولة نحو مواطنيها.
- يدعم الإسلام السياسة الاجتماعية بالقواعد والاتجاهات فهو يكرم الإنسان ويدعو إلى مساعدة الضعفاء، كما يساهم في الكثير القواعد التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي.
- إن الإسلام يدعو لإقامة العدالة في المجتمع والحث الناس على التعاون والتماسك الاجتماعي.

إن من أهم **أهداف ومميزات السياسة الاجتماعية** في ضوء التشريع الإسلامي ما يلي:

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي،**السياسة الرعاية الاجتماعية**.الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،ط1، 2012،ص25.

[2] ناجي،**مرجع سبق ذكره**،ص25.

- يتم توصل إلى سياسة اجتماعية على أساس الشورى والتعاون في الإسلام.
- أنها توضع وتصاغ بناءا على أحكام الشريعة الإسلامية لتحقق أهداف المجتمع.
- أن السياسة الاجتماعية تهتم بالبعد العقائدي باعتباره يؤثر على كل الأبعاد الأخرى.
- تسعى السياسة الاجتماعية إلى تحقيق العدالة بين الناس وتؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص.

ثانيا اليهودية: هي أقدم الديانات الإبراهيمية حيث تعود بحسب التقليد اليهودي إلى موسى في مصر أثناء وجود بني إسرائيل العبرانيين فيها،رغم أنا تعداد اليهود في حد ذاته يعتبر قضية خلفية حول قضية، وكان اليهود يحيطون فيها بنظام الأحوال الشخصية يجيز لهم الحفاظ على إدارة دينية ومدنية مبنية على شريعة موسى والكتاب المقدس الذي أنزل على موسى في العقيدة اليهودية هو التوراة لكن أحكام الشرائع التوراة تشرحها الشريعة الشفوية، وقد دل هذا العلم على أن الدين اليهودي قد شمل العديد من الأجناس البشرية قبل إقفال باب الدعوة في القرن 13قيل ذلك من التاريخ، فانتشر الدين اليهودي في العالم بين الأمم المتحدة مثل سكان اليمن والحبشة والجزيرة العربية وبلاد فارس إضافة إلى الشعوب المختلفة في الدولة الرومانية والأقطار المجاورة لها. [1]

ثالثا المسيحية: هي ديانة إبراهيمية نزلت على سيدنا عيسى عليه السلام مصدقا للتوراة التي كانت أساس الدين الذي جاء به، فقد كان الإنجيل إحياء لها ومؤيدا للصحيح من أحكامها، وكانت دعوة المسيح عليه السلام التزاما بما جاء في التوراة من تشريعات يقوم عليها بني إسرائيل في مجتمعهم، والقضاء على المنهج الإلهي الذي دعت إليه، لقد كان هذا له أحد المنعطفات التاريخية الكبرى في حياة البشر، ضاعت خلالها فرصة عودة الإنسانية إلى نور المنهج الإلهي، بعد القرون طويلة من الظلام، تحكمت فيها الوثنية بقيمها المادية المحضة في حياة الإنسان، وعاشت المسحية في ظل الرومان فترة مجدهم الكبير، وتمت لهم في أثناء ذلك السيطرة الكاملة عليها، وأتيح للإمبراطورية الرومانية أن تصوغ المسيحية تلك الصياغة المنحرفة المشبوهة، ولم يكن للمسيحية التي انتهت إلى هذه الصورة العجيبة أي تأثير في المقومات المجتمع ونظمه وقوانينه. [2]

---

[1] ط.ب.مفرج وآخرون،**موسوعة عالم الأديان**.بيروت:دار النشر والتوزيعNOBILIS، ،ط2، 2005، ص ص165-166.

[2] عمر عودة الخطيب ،**المسألة الاجتماعية بين الإسلام والنظم البشرية**.بيروت:مؤسسة الرسالة جميع الحقوق محفوظة ،ط1 1970،ص ص66-72.

2-1 **الدستور**:

يمثل الدستور مجموعة من القوانين والوثائق لتنظيم العلاقات بين الحاكم والمحكومين ومركز للنظام الاجتماعي والسياسي للدولة، بحيث أنه ركيزة أساسية التي يقوم عليها التضامن الاجتماعي.

إن السبب الرئيسي الذي أدى إلى ظهور الدستور انهيار الحكم الملكي المطلق بعد الثورات الأوروبية وسيطرة البرجوازية على السلطة، وبداية نشأة الدستور تعود إلى القرن 13بالتحديد سنة 1215عندما منح الملك جان ستير الميثاق الأعظم للنبلاء الانجليز الثائرين عليه.ومن هنا يظهر نوعين من الدساتير:

أولا دساتير المدونة يقصد بها وثيقة أو عدة وثائق معينة، كدستور الفرنسي سنة 1875 الذي يضم ثلاث مبادئ والقواعد التي تنظم السلطة العامة في الدولة، وقد اعتمدت معظم الدول على هذه الطريقة باستثناء إنجليزا. وبالتالي إن الدساتير المكتوبة تقوم بتنظيم شؤون الدولة وبناء حكم يسوده الاستقرار تجنبا للفوضى، كما أن أية حركة تستولي على الحكم تضع دستورا جديدا مجال الدستور السابق. [1]

ثانيا الدستور العرفي يقصد به دستور غير مدون الذي نشئ عن طريق العرف نتيجة للسلطات العامة في الدولة، بحيث صدر أول دستور في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1787، ثم اتبعته معظم الدول الأخرى ومن أمثلة القواعد العرفية في إنجلترا تشكيل الوزارة وممارسة سلطاتها. [2]

3-1 **المواثيق العالمية والوطنية:** تصدر هذه المواثيق سواء كانت عالمية منها أو وطنية في تحديد إطار عريض للسياسة الاجتماعية من حيث أهدافها البعيدة واتجاهاتها المختلفة، جاءت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدة مواثيق تعمل على توثيق الحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد بهدف رفع التطور الاجتماعي في جميع المجتمعات ومن أمثلة هذه المواثيق (إعلان العالمي لحقوق الإنسان،اتفاقيات لحقوق الطفل). [3]

[1] سعيد أبو الشعير،**القانون الدستوري والنظم السياسة المقارنة**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط7، 2005،ص27.
[2] أبو الشعير، **مرجع نفسه**،ص 182.
[3] عويس،الأفندي،**مرجع سبق ذكره**، ص 169.

1-4 **التشريعات والقوانين:** تعتبر القاعدة التي يبنى عليها الأطراف في المجتمع شؤون حياتهم وأساليب بقائهم فالقوانين يجب أن تتناسب مع احتياجات المجتمع وتطلعاته للأفراد لتحقيق العدالة الاجتماعية في إيجاد مجتمعات الكفاية والعادلة. [1]

2- وظائف السياسة الاجتماعية: تتعدد وظائف السياسة الاجتماعية في الشكل التالي:

الشكل رقم (2) :يوضح الوظائف الأساسية للسياسة الاجتماعية

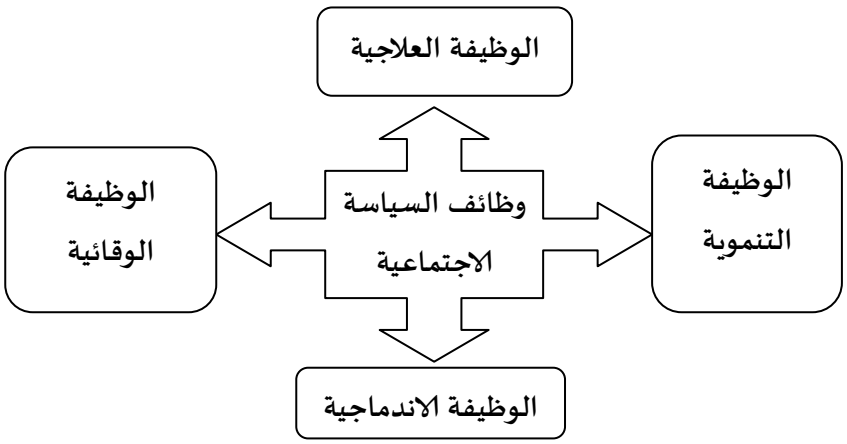

المصدر :من إعداد الطالب

2-1 **الوظيفة التنموية:**

هي التي تعطي أهمية متميزة لدور الإنسان في التنمية[2]، وتقوم هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسرة وتقوم التنمية بدور هادف نحو التعاون والمشاركة والتأقلم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[3].

2-2 **الوظيفة العلاجية:**

[1] **مرجع نفسه**،ص176.

[2] محمد يوسف محمد السيد،**التحليل السياسي والسياسة الاجتماعي**.الإسكندرية: دار التعليم الجامعي برج زهرة الأنوار، ط1، 2015، ص17.

[3] هناء حافظ بدوي،**التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في هذه الخدمة الاجتماعية** .الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، ،ط1، 2003،ص198 .

حيث أنها تتجه بصفة خاصة إلى بعض فئات المحرومة وجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن.[1]

2-3 الوظيفة الوقائية:

تقوم هذه الوظيفة بتوجه نحو فئات التي يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل المنظور من عملية التنمية،أي أنها تقوم بإحداث تداعيات سلبية للتعامل معها سلفا بعد وقوعها.[2]

2-4 الوظيفة الاندماجية:

تعني دمج المساواة في التنمية والعدالة أثناء إعداد خطة التنمية الوطنية[3]، بحيث يتحقق الدمج والتكامل لجميع قطاعات المجتمع.[4]

المطلب الثالث:أنواع السياسة الاجتماعية وأهدافها

للسياسة الاجتماعية عدة أنواع وأهداف يمكن حصرها كالأتي:

1- أنواع السياسة الاجتماعية:

تعدد أنواع السياسات الاجتماعية في جملة من القطاعات أو المجالات كالصحة،الإسكان،التعليم والتشغيل،على أن كل واحد من هذه المجالات يعكس في حد ذاته سياسة اجتماعية بعينها، وبالتالي يمكن القول أن هنالك سياسة صحية،أو سياسة إسكانية،أو سياسة تعليمية حتى سياسة تشغيل[5]، والتي تمكن شرحها على النحو الأتي:

1-1 سياسة الصحية: تعتبر الصحة حق عالمي أساسي ذو أهمية بالغة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية و بناء صحة الشخصية، وفي إطار هذا الصدد حاولت الجزائر منذ الاستقلال توفير حاجيات السكان في مجال الصحة، التي تقوم بالتصميم التوجيهي للمنظومة الوطنية للصحة وتعتبر هذه

[1] محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص17.
[2] بدوي، **مرجع سبق ذكره** ،ص198.
[3] محمد السيد، **مرجع نفسه**، ص198
[4] بدوي، **مرجع نفسه**، ص18
[5] سعد، **مرجع سبق ذكره** ،ص208.

الأخيرة سيطرة على القطاع العمومي الذي يعد الإطار الأساسي الذي يوفر العلاج من خلال توفير جميع الوسائل قائمة بحماية الصحة وترقيتها في ظل قيود محدودة.[1]

وتعتبر بداية التسعينات إقامة برامج عملية للصحة منها البرنامج الوطني لمكافحة وفيات الأطفال،بحيث تميزت هذه الفترة بكثرة المشاكل،التي برزت مع نهاية سنوات الثمانينات خاصة بأزمة انخفاض أسعار البترول وكذلك نفشي الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي أدى إلى أزمة الاقتصادية واجتماعية، بحيث أدت هذه الأزمة إلى إحداث نوع من الإهمال الطبي الذي أدى إلى توجه قطاع خاص، وفي منتصف 1991جاء برنامج إصلاحات في قطاع كان يهدف في خطوطه العريضة إلى:

- توفير آليات للتكيف والتجاوب من خلال مسار شامل على مدى 5سنوات، بحيث لم يكن هذا البرنامج نجاح بسبب عدم استقرار سياسي.
- انفتاح على المحيط مع محاولة تحديد الوصاية وتسير أفضل للميزانية .

إن الجزائر تحتل المرتبة 81 من المنظمة العالمية للصحة من بين دول العالم من حيث فعالية المنظومة الصحية، ومن هنا بنيت البشرية الصحية لسنة 1995 على المستوى الوطني التي تتمثل في : 38 ولاية كانت تحت المستوى المتوسط الوطني بالنسبة لأطباء، و30 ولاية بالنسبة للصيادلة، وكان يتمركز بولايتي وهران والعاصمة45% من الأطباء في القطاع و34% القطاع الخاص عكس المناطق الجنوبية التي تعاني نقص كما عرفت هذه الفترة تدهور في التكلفة.

إن العملية الصحية لبعض الفئات الهشة من السكان مدعمة بترتيب خاص مثل نظام الدفع من قبل الغير، بما يشمل تمكين ذوي الأمراض المزمنة من الدواء، وهو نظام يجري توسيعه إلى المتقاعدين، مع إبراز اتفاقيات بين الأطباء المعالجين وصناديق الضمان الاجتماعي، بحيث يتم تحسين التحكم في الصحة العمومية بفضل إبراز تنظيم عقود العلاقات [2]، بين الهياكل الاستشفائية ومنظومة الضمان الاجتماعي،[3] بحيث أن التقدم التكنولوجي يسعى إلى فك الرموز الوراثية البشرية*

[1] البلي، ،**مرجع سبق ذكره**،ص106.

[2] **ملحق بيان سياسة العامة**،أكتوبر 2010،ص14.

[3] أنور هاقان قوناش،**مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**،الصحة وقضايا الصحة العامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي العلاقة بين الدخل والصحة،2004،ص ص94-95.

والنمو الاقتصادي السريع يؤدي إلى تحسين الخدمات الصحية وإطالة عمر البشر في البلدان الصناعية.أما البلدان النامية وخصوصا منها تلك الأقل نموا، فهي لا تزال بحاجة إلى إرساء أنظمة صحية مستدامة حتى تتمكن في مرحلة لاحقة من الاستفادة من ذلك التطور.

1-2 سياسة السكن: إن عملية توفير السكن ترتبط بالتخطيط العام للتنمية هذا التخطيط يقوم على استخدام الحكومة لصلاحيات في الوضع أهداف محدودة وواضحة ، من أجل التخلص من أزمة السكن ، بحيث يعتبر مشكلا عالميا و يتفاقم سنة تلوى أخرى تركا وراءه مشاكل جديدة وذلك لعدة أسباب خاصة عدم التوازن الموجود بين النمو الديمغرافي والطلب المتزايد على السكن من جهة، والسياسة المتبعة من طرف الدولة لإسكان أكبر عدد من مواطنيها من جهة أخرى. [1]

1-3 سياسة التعليم: تعتبر الأساس لملاحقة كل تطور، وتمثل العملية التعليمية لاستثمار الموارد البشرية، التي تسعى بتزويد الإنسان بالقيم الدينية والسلوكية إلى جانب المعرفة المهنية والمتخصصة في شتى المجالات التي تقوم بالمساهمة في بناء المجتمع الجديد متطور. [2]

لذا يتكون النظام التربوي الجزائري من ثلاث قطاعات كبرى موضوعة تحت الوصايا الإدارية والتربوية هناك ثلاث وزارات منفصلة على التوالي، وزارة التربية الوطنية، وزارة التكوين المهني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يقوم النظام التربوي الجزائري:

- تعليم أساسي وإجباري بحيث لكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ستة سنوات إلى ستة عشر يشمل مرحلتين هما مرحلة التعليم الابتدائي،مرحلة التعليم المتوسط.

- التعليم الثانوي: يستغرق ثلاث سنوات ويستقبل حوالي 50% من تلاميذ التعليم المتوسط.

---

* **الوراثة البشرية:**هي علم تقوم بدارسة آليات وانتقال الصفات الوراثية عند الإنسان وخصوصا تلك الأمراض المتعلقة بأمراض الوراثية.انظر إلى:http://www.khayma.com/fatsvt/genhumaine.htm تم الإطلاع عليه على الساعة 10:21بتاريخ 2016/5/10.

[1] البلي،**مرجع سبق ذكره**،ص120.

[2] محمد سيد فهمي،**العولمة والشباب من المنظور اجتماعي** .الإسكندرية:دار الوفاء لطباعة والنشر،ط1،2007،ص256.

– التعليم العالي: يوفر تكوينا متنوعا في مرحلة التدرج، أو ما بعد التدرج في جامعات منظمة في شكل كليات مدارس عليا، ومعاهد.

– تكوين مهني يحقق تكوينا أوليا وتكوينا مستمرا، ينال شهادات مهنية أو تأهيل مهني في فروع مهنية واختصاصات متعددة. [1]

بحيث تقوم السياسة التعليمية على تحقيق ما يلي:

* تحقيق المرونة في نظام التعليم بما يسمح بانتقال الدارسين من نوع أخر و من التعليم بما يتلاءم مع قدراتهم .

* تجديد التخصصات جديدة بالمدارس الصناعية لمسايرة احتياجات خطة التنمية مثل الالكترونيات والحاسبات الآلية، وإدخال تعليم الكمبيوتر في المدارس الثانوية كمادة أساسية. [2]

* تعزيز المشاركة الشعبية من خلال الجمعيات الأهلية والمدارس الخاصة الإلزامي من جهة، ومحور أمية الكبار من جهة أخرى.

* الاستمرار في الارتقاء بمستوى التعليم وتحسين نوعية من خلال تطوير مناهج التعليم، وتطوير أعداد المعلم وتدريبه.

1-4 سياسة التشغيل: إن سياسة التشغيل لها مكانة وذو أهمية كبيرة في سياسات تنمية شاملة بما فيها الجزائر[3]، حيث تكمن أثارها في السياسات الاجتماعية، وترتبط سياسة التشغيل بعمليتين أساسيتين هما الاستثمار والبطالة. ومن هنا فإن البطالة في الجزائر قائمة على عدة أسباب منها:

– مشكلة سكانية حيث يلعب سكان دور أساسيا في المجتمع لتحديد حجم المعروض من القوى العاملة .
– ضعف معدل التشغيل الذي يعرضه لقطاع الصناعي.

[1] البلي، **مرجع سبق ذكره**،ص129.
[2] فهمي، **مرجع نفسه** ،ص256.
[3] جمال زيدان، **محاضرة بعنوان تحليل السياسات العامة في الجزائر (الاجتماعية)**،مقياس تحليل السياسة العامة في الجزائر،الطلبة الثانية ماستر، دفعة 2015-2016.

- زيادة نسبة الإضراب غير المباشر في الأسعار والخدمات تقليص غير أمكن من نسب .[1]
- انخفاض استثمارات القطاع العام وفتح المجال للقطاع الخاص من أجل تقليل من إنفاق العام[2].

2- أهداف السياسة الاجتماعية:

تتمثل السياسة الاجتماعية فيما يلي:

2-1 تنطوي أهداف السياسة الاجتماعية في مواجهة المشكلات وإشباع رغبات الإنسانية من خلال مقابلة الخدمات بالحاجات.

2-2 يقوم الإصلاح اجتماعي في تحقيق العدالة والمساواة وتوزيع الموارد والخدمات بين الأفراد.

2-3 تؤدي السياسات الرعاية الاجتماعية في بناء تنمية الإنسان في المجتمع وتحقيق الاستقرار.[3]

2-4 تسعى السياسة الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية إلى إحداث تغيرات سياسية في أنساق كبيرة تشمل منظمات، تؤدي إلى تحقيق الفائدة للأفراد.

2-5 إن السياسات الرعاية الاجتماعية تحدد أساليب والأدوات التي تسعي إلى تحقيق الأهداف .

2-6 ترتبط السياسات الرعاية الاجتماعية بالأهداف المجتمعية تؤدي إلى تحقيق الأهداف إستراتيجية طويلة المدى.

2-7 إن باحثين السياسة الاجتماعية في إطار الخدمات الاجتماعية على سبيل المثال يقومون بتحليل سياسات قائمة على المنظمات تقدم خدمات (المدارس والخدمات الاجتماعية وهيئات الصحة والإسكان).

2-8 لا تحقق الرعاية الاجتماعية خدماتها وكفاءتها الفعالة في غياب السياسات واضحة حيث تتمركز على جهود المختلفة لتحقيق الأهداف [4].

---

[1] البلي **مرجع سبق ذكره**،ص ص154-156.

[2] زيدان ،**مرجع نفسه**.

[3] المهدلي،**مرجع سبق ذكره**، ص ص68-69.

[4] طلعت مصطفى السروجي،**السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**. (ب ب) : دار الفكر العربي،ط1، 2004،ص ص24-25.

خلاصة لما سبق عرضه بأن السياسة الاجتماعية مرتبطة بعدة مجالات اجتماعية واقتصادية وحتى سياسة، بحيث يرتبط مفهومها بالخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية...الخ. وهي تسعى إلى تحقيق الرفاهية بين المجتمع لتلبية إشباع واحتياجات الناس ورغباتهم واعتمادها على عدة مرتكزات تقوم عليها هذه السياسة.

المبحث الثاني : الأبعاد المؤثرة في السياسة الاجتماعية

انطلاقا من التعاريف المعروضة أنفا عن السياسة الاجتماعية، والتي لوحظ تعددها و تباينها بحسب المضارب الفكرية لكل باحث، فان القاسم المشترك بين تلك المفاهيم و التعريفات أن السياسة الاجتماعية تسعى دوما في تحقيق رفاهية المجتمع و حل مشاكل أفراد في إطار مجموعة من الأبعاد.

المطلب الأول: البعد الإيديولوجي

ظهر مفهوم إيديولوجيا في نهاية القرن 18 بفرنسا، و قد اتخذت مدلولات سلبية حيث ارتبطت بالميتافيزيقيا،و تغير مفهومها وأصبحت مرتبطة بمفهوم فلسفي، و تطور مفهوم الايديولوجيا في ميدان علم الاجتماع من حيث تأثيرات ماركس ،وانشغله بقضايا هامة.[1]

بحيث يرى ماركس أن الظواهر السياسية اعتمدت على صناعة الأحداث التاريخية الكبرى للايديولوجيا،وقد ارتبط البعد الإيديولوجي بموضوعات معرفية، ويتم ترتيبها في نطاق الأهداف المرجوة من المعارف التاريخية[2].

1- تعريف الايديولوجيا:

هي مجموعة من القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها على المدى القريب والبعيد بحيث يتعارض الفكر الإيديولوجي مع الفكر الموضوعي الذي يخضع للمحيط الخارجي فيشبع بقوانينه،بحيث ترتبط بعدة مسائل

1 أحمد سليمان أبو زيد، **السياسة الاجتماعية التعريف والمجال والاستراتيجيات**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002 ص84.

2 حسن حنفي وآخرون، **المعرفي والإيديولوجي في الفكر العربي المعاصر**. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز، ط1، أكتوبر 2010 ، ص ص 38-39.

اجتماعية و سياسة و تتميز بدرجة افتراضية على التغيير ورفض الوضع القائم بين المجتمعات.

لقد عرف بلاميناتز الإيديولوجية" بأنها مجموعة من المعتقدات والأفكار المترابطة، أو حتى الاتجاهات المميزة لجماعة أو مجتمع محلي." وهو يركز في هذا المقال على النسق الإيديولوجي الذي يتأثر بعدة عوامل منها التوتر الاجتماعي، المصالح الراسخة و الشعور بالمرارة للمنظور الاجتماعي. [1]

لكن الافتراضات التي جاءت بشأن السيطرة على الناحية الإيديولوجية كانت تتميز بالسطحية الشديدة وبطابعها المحافظ، أن النسق الإيديولوجي لا يستطيع ببساطة أن يضفي القبول والشرعية على النسق السياسي القائم من خلال تعريفات مجردة، بل انه أساس أن يترجم إضفاء الشرعية يكون بشكل عملي، و قد ساهمت الايدولوجيا في المجتمعات الرأسمالية لتحقيق الرفاهية، ويجب على النظام أن يحافظ على نفسه مادامت مصادر الثروة الريعية متوفرة بالقدر الذي يسمح بشراء الذمم، لهذا وصلت الإيديولوجية إلى نهايتها الطبيعية، إفلاس النظام، تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشرائح عريضة من السكان ...الخ[2].

الايديولوجيا و دورها في النظام السياسي:

يتصل النظام السياسي في تطوره بمجالات عدة بحيث يهتم بموضوعات إيديولوجية ذات طابع اقتصادي واجتماعي يختلف من حيث المكان والزمان، وتحافظ هذه الموضوعات على التدابير والإجراءات لإبقاء على الشرعية.

ومن النماذج الرئيسية للإيديولوجية في العالم اليوم الرأسمالية والاشتراكية، فإن الأولى تعني صورة تنظيمية للنظام الاقتصادي الذي اجتاح معظم أرجاء العالم الغربي مع منتصف القرن 19 والبناء القانوني الذي سندها، كما يشير المصطلح إلى نسق الاقتصادي يتضمن عناصر مترابطة معا مثل الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج.

1 عبد الله الغزوي، **مفهوم الإيديولوجي**. (ب ب): المركز الثقافي العربي، جميع الحقوق محفوظة، ط7، 2003، ص ص9-10.

2 سليمان الرياشي، آخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**.(ب ب) :مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (11)، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز، ط1، 1996 ص 234.

يمكن القول أنه في ظل الايديولوجيا الرأسمالية لا يمكن استبعاد دور النسق السياسي في مجال اقتصادي. وأن النسق السياسي يقوم بتغيير وتعديل البناء القانوني للرأسمالية بما يتفق التغيير المتواصل في وظائف النسق ككل.

فان الصورة الثانية جاءت على أساس التناقضات التي وقفت فيها الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي، حيث ظهرت في كتابات كارل ماركس و تلاميذه كلينن وترتكسي.[1]

إن مظاهر تأثير الإيديولوجية على السياسة الاجتماعية تختلف بحسب الأنواع النظام الإيديولوجي المعتمد كالأتي[2]:

- **الإيديولوجية الرأسمالية:** نمط فكري يقوم على الإيمان بأهمية الفرد في الحياة المجتمع بحريته ورفاهيته.

- **الإيديولوجية الاشتراكية** : ظهرت ناقد للرأسمالية حيث تؤكد على سيطرة الدولة و القيم الإنتاجية لتمويل المشروعات ورعاية اجتماعية متعددة.

- **الإيديولوجية الوفرة** : تقوم على نظام اقتصادي حر ولا تتدخل الدولة بشدة في الأمور الاقتصادية وتعتمد على أدوات السوق.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي:

يتمركز الفكر الاقتصادي ضمن الحقل الفكري العام للنموذج الغربي يحتل موقعا هاما متميزا وقد جاء هذا الفكر في مرحلة مبكرة من التاريخ في قرن 16، فالنظرية الاقتصادية تطرح نفسها وتتحكم في الوقائع المنتخبين والمستهلكين [3]، ومن المنطق أن كل عمليات التخطيط مبرمجة في أية دولة لابد أن تتأثر بدرجة كبيرة بالإمكانيات الاقتصادية وحجم توفير الموارد فيها على سبيل المثال: الدولة الغنية التي أخذت النظام للضمان الاجتماعي الشامل مبرزة الدافع الذي قام على الزيادة في الخدمات الاجتماعية

1 أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 124، 126.

2 محمد الشعراوي، **مصدر عناصر سياسية الاجتماعية** 2012، ص 7.

3 حسين الضيفة، **ظاهرة الرأسمالية نظرة نقدية في التاريخ والايدولوجيا الدراسات الاجتماعية السياسية**.لبنان: دار المنتخب العربي للدراسات للنشر والتوزيع، ط1، 1994 ص 11.

ويعود بالأساس لتقدمها وتطورها الصناعي والتجاري، بحيث تبنى المدرسة الرأسمالية على النموذج النظري لتوفير جميع الشروط المناسبة والحرية الاقتصادية وهي الشرط الأساسي والكافي للتطور الاقتصاد في كل الأزمنة. [1]

و من خصائص النظام الرأسمالي تتعدد فيما يلي:

- انه نظام قائم على معادلة تناقضية حيث يؤدي إلى تكوين مراكز القومية.
- يتمركز هذا النظام على إيديولوجيات عقائدية مختلفة تنصب في خدمة هذا النسق.
- تعتمد الدولة على الربح الآتي من تصدير الثروة و المواد الزراعية تتمتع باستقلالية كبيرة للدولة.
- لا تمتلك الدول ثروات نفطية تعتمد أساسا على دورها كوسيط تجاري.
- تنويع قطاعات خدماتي على حساب القطاع الزراعي.

و بهذا إن الخصائص التي ذكرت تفرض علينا وجه جديدا للتكتلات السياسية والاقتصادية خارج نقطة القياس المتمثلة بالدولة القومية الرأسمالية، و على هذا الأساس يعين ويضبط النظام الرأسمالي آلية التبادل التجارة بين تشكيلات اجتماعية متوازنة و متساوية في فعاليتها الإنتاجية.[2]

أما النظام الاشتراكي الذي ظهر كنمط جديد في علاقات العمل يقوم على الديمقراطية في اتخاذ القرار اللامركزية[3]، الذي يتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع[4].

فان الاشتراكية هيمنت على كل الأنشطة الاقتصادية المهمة بحيث يتم الإنتاج والتسويق والتسعير والإدارة بالإشراف المباشر من الدولة التي أخذت على عاتقها هذه المهام لضمان عدم استغلال فئة محددة

لها وترك باقي المجتمعات تحت رحمة هذه الفئات.[1]

1 السروجي، **مرجع سبق ذكره** ،ص 20.

2 الضيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 149، 202.

3 إدريس بولكعيبان، الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي. بسكرة: **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر ، العدد الثاني عشر ص 157.

4 بسام أحمد الطراونة، باسم محمد ملحم، **قوانين وأخلاقيات الأعمال والإدارة**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2015، ص 376.

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي و التاريخي:

إن البعد الاجتماعي والتاريخي هما من أهم الأبعاد السياسية الاجتماعية بحيث كل واحد منهما له خاصية متميزة.

1- **البعد الاجتماعي:** يرتبط البعد الاجتماعي بمجموعة من علاقات ذا طابع مؤسسي يخضع لعدة قواعد بحيث يقوم على التكامل النسبي للأفراد والجماعات[2]،وإن العامل الاجتماعي يقوم باعتناق الايديولوجيا الليبرالية، كما أن الإيديولوجية تقوم بتمثيل القوات السياسية مختلفة المصالح.[3]

يقوم البعد الاجتماعي بفشل المؤسسات الاجتماعية، بحيث تعجز هذه الأخيرة عن أداء وظيفتها بفعالية بما في ذلك الأسرة والمدرسة والمنظومة التكوين والتعليم عموما و تساهم المؤسسات بقدر كبير في إنتاج نسق القيم والحفاظ عليها.[4]

2-**البعد التاريخي** : إن محللين سياسيين ينظرون إلى التاريخ بأنه يمر بعدة مراحل للتطور المؤسسات، بما أن لكل دولة لها تاريخها الخاص وقد تشترك كافة الدول في بعض المراحل الخطيرة التي أثرت على مسارها التطويري للبيئة التي يعيشون فيها، وفي ظل هذه المراحل جاءت المرحلة الاستعمارية التي أدت إلى سيطرة على الأقاليم المهمة للاستغلال الثروات بحيث أن النظم العلمية مرتبطة أساسا بتدريب البيروقراطيين على القيام بأعمال الحكومة اليومية.[5]

فكل مرحلة من التاريخ تكون أفضل من المرحلة التي سبقتها و تندرج ضمن تصور عقلاني، ويعتنق التاريخ عدة معارف وعقائد وفنون قانونية عادات تنتمي إلى مرحلة أدنى بحيث أن كل مرحلة من الفكر يرفقوها نمط معين من المجتمعات.[6]

---

1 الطراونة، **مرجع نفسه** ،ص 376.

2 الرياشي، ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 227.

3 سعيد أبو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة جزء2**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ، ط1، 2000، ص 150.

4 الرياشي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 228.

5 الامم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ،**نحو السياسات الاجتماعية المتكاملة في الدول العربية إطار وتحليل مقارن**،تقرير، 2005.ص 18.

6 الضيفة،**مرجع سبق ذكره** ،ص45.

أما المرحلة المعاصرة أدت إلى إحداث صدمات إيديولوجية التي قامت على العنف في كثير من الأحيان والصراعات التي تحدث حاليا في السودان والنزاعات التي شهدتها كل من الجزائر ولبنان مؤخرا كما شهدت مناطق عدة انقلابات عسكرية مع غيرها من الصراعات على السلطة السياسية، بحيث كان التاريخ مرتبطا بوجه خاص بمشاكل التحديث والتطور بين الدول الغربية والعربية.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه العوامل التي دفعت الجزائر إلى مقومات سياسية تنموية، تختلف اختلافا جذريا عن السياسة التي انتهجها المستعمر القائمة على السلب والاستغلال الشعب الجزائري الذي ترك من وراءه معاناة بشرية و مادية ، بحيث تميز هذه الأخير بدعم كبير من طرف المعسكر الاشتراكي لنضال الشعوب من اجل الاستقلال.[1]

المبحث الثالث: محددات السياسة الاجتماعية

ترتكز السياسة الاجتماعية على مجموعة من المقومات، وتتصف بالعديد من الخصائص التي تميزها عن باقي السياسات العامة الأخرى، مما يكتسبها محددات معينة كالتخطيط الاجتماعي، التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية.

المطلب الأول: التخطيط* الاجتماعي :

تناول التخطيط الاجتماعية عدة دراسات لحل المشكلات الاجتماعية و الدراسة التطبيقية .

1- تعريف التخطيط الاجتماعي :

حيث عرفه البعض "بأنه أسلوب علمي يقوم على الدراسة الاجتماعية والذي يرتبط بروح العصر وسيادة الديمقراطية حيث يسمح التخطيط الاجتماعي لأفراد المجتمع بتحديد أهداف و اقتراح المشروعات الواجب تنفيذها.[2] " كما يمكن تعريفه بأنه"عملية متطورة ومستمرة تسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية

[1] الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،ص18.

* تعريف التخطيط عموما بأنه مجموعة من العمليات أو الوظائف الرئيسية لأية إدارة في أي منظمة عامة أو خاصة (انظر نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية الأسس النظرية والتطبيق العلمية**. عمان :ط1، دار الأزهر للنشر والتوزيع، 2010،ص71)

[2] ماهر أبو المعاطي الدسوقي،**الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي- مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة**. (ب ب): المكتب الجامعي الحديث،جامعة حلوان،ب ط ،2010، ص37.

عن طريق التنظيم والتنسيق والتعاون المشترك، وإن التخطيط الاجتماعي لا يحقق أهدافه إلا إذا كان كاملا و شاملا لكافة الميادين الاجتماعية.[1] "

استخلاصا لما سبق يتحدد مفهوم التخطيط الاجتماعي في ثلاث زوايا نظرية:

- التخطيط عملية فنية يتسم بالشمولية النظرية الكلية للعلوم الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية والنفسية والإدارية وعلى المهارة والخبرة في اتخاذ القرارات العقلانية الرشيدة.
- يكون عملية مقصودة يشترك فيها المسئولون والخبراء والمختصون مع ممثلي المجتمع لاتخاذ مجموعة من القرارات التخطيطية المترابطة والرشيدة بقصد تنمية المجتمع.
- بحيث يحتاج استمرار يته إلى مدخلات تتمثل في موارد مادية و بشرية و تكنولوجية و تنظيمية. [2]

1- 1 أهم المراحل والخصائص التخطيط الاجتماعي وأهميته:

يتمثل التخطيط الاجتماعي فيما يلي:

أولا مراحل التخطيط الاجتماعي: [3]

الشكل رقم(3):مراحل التخطيط الاجتماعي

المرحلة التخطيطية	• يتم بوضع خطط وبرامج
المرحلة التنفيذية	• يتم فيها تنفيذ الخطة
المرحلة التقويمية	• يتم فيها تقويم الخطة

المصدر: منى أبو المعا طي الدسوقي، مرجع سبق ذكره،38

ثانيا خصائص التخطيط الاجتماعي :

تتميز خصائص التخطيط الاجتماعي فيما يلي:

[1] رشيد زرواتي، **مدخل للخدمة الاجتماعية**. الجزائر :جامعة المسيلة ، 2000،ص113.

[2] عويس، الأفندي.**مرجع سبق ذكره**، ص 59.

[3] الدسوقي،**مرجع سبق ذكره**،38.

أ- يعتبر التخطيط أسلوب منهجي وعلمي يسعى إلى تحقيق الأهداف المرجوة واستخدام عمليات أساسية مثل التفكير، الترابط، التنبؤ ، التحكم.

ب- إن التخطيط يراقب ظروف الإيديولوجية العامة للمجتمع سعيا للوصول إلى التغيير المنشود.

ج- يعتمد التخطيط على عدة مراحل و خطوات عملية و منظمة و مترابطة تتمثل في إحداث تنمية المجتمع .

د- يتصف التخطيط باستمرارية من حيث تبدأ الخطة الحالية ومن حيث تنتهي الخطة السابقة وتتطور مع استمرار بقاء المجتمع حتى يصبح التخطيط جزء من المجتمع لا يمكن الاستغناء عنه. [1]

ثالثا أهمية التخطيط الاجتماعي:

تتمثل أهمية التخطيط الاجتماعي فيما يلي :

- يقوم التخطيط الاجتماعي بجمع موارد البشرية والمادية والطبيعية والإدارية والسياسية يستعملها لتحقيق الأهداف.[2]

- التخطيط كأداة فعالة لتوفير الخدمات المطلوبة، وهو العامل القائم على تسهيل تحقيق الأهداف.

- يعادل التخطيط بين الموارد و الاحتياجات و يعمل على استعمال إمكانيات بأقصى طاقاتها على أحسن وجه.[3]

- إن التخطيط يعمل على دقة النتائج وما يتخللها من الصعوبات يعالجها بالدراسة والفهم على أسس عملية من التحليل والبحث.

2 - التخطيط الاجتماعي جزء من الخدمة الاجتماعية :

إن التخطيط الاجتماعي فرع من فروع الخدمة الاجتماعية إذ استخدم كمنهج وأداة لتنفيذ برامج للإنعاش الاجتماعي في الهيئات الاجتماعية، و يقوم هذا النوع من التخطيط بعملية التنسيق و تنظيم المجتمع في الرعاية الاجتماعية، بحيث اتفق بعض الأخصائيون الاجتماعيون على أن العمل بين مندوبي

---

[1] محمد محمود المهد لي وإبراهيم الهادي الملحي،**التخطيط للتنمية الاجتماعية** . الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 2004،ص ص،80-81.

[2] محمد عبد الفتاح محمد،**التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية**.الإسكندرية :المكتب الجامع الحديث، 2003، ص154.

[3] زرواتي، **مرجع سبق ذكره**،114.

المؤسسات الاجتماعية يتبع منهجا خاصا لخدمة الفرد و الجماعة،إن كل هذه المناهج تؤدي إلى توثيق العلاقات الشخصية بين خدمات الناس وما يقابلهم من مصاعب.[1]

المطلب الثاني: التنمية*الاجتماعية

يعتبر موضوع التنمية الاجتماعية من أكثر موضوعات العلوم الإنسانية في العصر الحديث وإن التنمية الاجتماعية تتمثل في كل المجالات المختلفة التي تسعى في تقديم خدمة الإنسان.

1 – مفهوم التنمية الاجتماعية :

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية اللأزمة لنمو المجتمع بقدر زيادة قدرات الأفراد و استغلال الطاقة المتاحة في أقصى حد ممكن من أجل تحقيق أكبر قدر من الحرية و الرفاهية للأفراد، كما تعرف أيضا أنها مجموعة من العمليات التي يتم بموجبها إشباع حاجات الأفراد عن طريق التوعية المثلى لمجهودهم. [2]

بحيث عرفها عديد من المفكرين من بينهم:

كارل بوتوم " بأنها الجهود لزيادة الفرص الاقتصادية و تحسين مستوى حياة الأفراد، في المجتمع من خلال مساعدة مواطنيه على التعرف بمشاكلهم التي تحتاج إلى قرار و عمل الجماعة ".

وقد عرفها كندوكا بأنها" عملية مركبة و برامج ذات أغراض عدة تهدف إلى تعلم الناس وتحثهم على المساعدة الذاتية و تنمية قادة محللين ايجابيين، و تضع في أذهانها الريفيين الشعور بالمواطنة وفي أذهان الحضريين الشعور بالمدنية و تدعم الديمقراطية لدى قاعدة عريضة من المواطنين في المجتمع".[3]

و من خلال التعاريف يمكن تحديد ثلاث اتجاهات للتنمية الاجتماعية

1-1 الاتجاه الرأسمالي : يرى هذا الاتجاه بأن التنمية هي عبارة عن مراحل نمو تدريجي بحيث تتمثل في إشباع حاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات، ووضع البرامج الاجتماعية التي

---

[1] **مرجع نفسه**، ص113.

* تقوم التنمية على توسع حاسم في كافة المجالات والقدرات الإنسانية والأنشطة التي تتمثل في المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية (انظر إلى محمد محمود الجوهري، **علم اجتماع التنمية**.عمان : دار الميسر للنشر والتوزيع، ،ط1،2010، ص140).

[2] محمد الدقس، **التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**.عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، ص21.

[3] غازي محمود ذيب الزغبي،**البعد اقتصادي للتنمية في الأردن سلسلة منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز قرار المؤسسة للتنمية**.(ب ب) :وزارة ثقافة طبع بدعم من وزارة الثقافة، ط1، 2010،ص69.

تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية و الأهلية، فهي تعنى رعاية اجتماعية التي تتضمن جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية. [1]

1-2 الاتجاه الاشتراكي : في هذا الاتجاه إن التنمية الاجتماعية عبارة عن التغيير الاجتماعي الموجهة إلى تغيير بناء الاجتماعي عن طريق الثورة و إقامة بناء جديد، و يتعلق بعلاقات جديدة، و قيم مستحدثة فالتغيير يتجه أولا إلى البنية التحتية من اجل إحداث تغيير اجتماعي مطلوب.

1-3 الاتجاه الاجتماعي : يرون علماء الاجتماع إن التنمية الاجتماعية تسعى إلى تحقيق التوافق الاجتماعي، لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي و نفسي واجتماعي.

2- عناصر التنمية الاجتماعية:[2]

يمكن اعتماد على عدة عناصر لتحقيق التنمية بحيث تتمثل فيما يلي:

2-1 التغيير البنائي : إن مفهوم البناء الاجتماعي يعني تصور المجتمع كوحدة متكاملة و مترابطة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود،و لكنها تنقسم في الوقت ذاته من الدخل ، **بحيث يرى لوري نيلسون** إن البناء الاجتماعي يتضمن العناصر التالية:

- ترتبط مختلف النماذج الجماعات بعلاقات متبادلة بحيث تحكمها معايير معنية.
- الأدوار التي تحكم الجماعات الفرعية للمعايير المنظمة.
- مكونات نماذج الأدوار الاجتماعية داخل النسق العام.

2-2 التغيير في القيم الاجتماعية: يعتبر التغيير في البناء المعايير و القيم من أهم التغيرات البنائية داخل المجتمع،و القيم المقصودة و ليست القيم المجردة و لكن القيم التي تؤثر مباشرة على مضمون الأدوار العلاقات و الاجتماعية، بحيث يوضح **جونسون** بعض الأمثلة التالية :

- عند تحول من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الصناعي، فقيم المجتمع الإقطاعي (الأرض،النبالة) تختلف عن قيم المجتمع الصناعي (الإنتاج و رأس المال).
- يتحول المجتمع على أساس معايير ذاتية للتقييم الأشخاص كالطبقة أو الطائفة أو قبيلة معينة.

---

[1] الدقس، **مرجع نفسه**، ص ص46-47.

[2] مصطفى طلعت السروجي وآخرون،**التنمية الاجتماعية المثال الواقع**. مصر :منتدى سور الأزبكية مركز النشر والتوزيع،الكتاب الجامعي ،جامعة حلوان، ط 2001،ص ص65 -66.

2-3 التغيير في النظم الاجتماعية : يقصد بها التغيير في البناءات المحددة كالأدوار والتنظيمات ومضامين للأدوار والتغيير في النظم الاجتماعية داخل المجتمع.

يقوم التغيير في الأدوار و المعايير في النظم بحالتين :

الحالة الأولى : تم استحداث ادوار و معايير جديدة داخل المجتمع.

الحالة الثانية : يتمثل التغيير في التركيز النسبي على بعض الأدوار و المعايير مثل التركيز على أهمية العمل اليدوي بعد أن كان ينظر إليه على انه عمل محتقر.

2-4 التغيير في العلاقات الاجتماعية: إن هذا التغيير أمر متضمن في التغيير النظم.

و بناء على ما سبق إن التنمية تحدث تغييرات في البناء الاجتماعي من حيث مكوناتها، ويبدو أنها اثر فعال في مسيرة النمو و التنمية من جماعات التقليدية التي فقدت مكانتها ، بحيث تصبح للجماعات الجديدة دور و وظيفة مهمة في مستقبل البلاد النامية ، باعتبارها أداة لتحريك عمليات التنمية و تنشيط الاحتياجات. الحركة الاجتماعية على نطاق واسع.[1]

3- تفسيرات و نماذج التنمية الاجتماعية:

تعد التنمية الاجتماعية من أهم قضايا الفكر الاجتماعي غموضا و خلافا بين علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، وقد تنوعت الآراء و الأفكار لدى المفكرين التي تناولت نظريات التنمية الاجتماعية و نماذجها و تتمثل فيما يلي :

3-1 تفسيرات التنمية الاجتماعية

أولا التفسير التربوي: تعتبر من أقدم النظريات التي قامت بحركة الإصلاح بالمجتمعات الريفية، التي أطلق عليها حركة التربية الأساسية، و تقوم هذه النظرية على أساس تعليم الكبار ومحو الأمية بهدف مساعدة المؤسسات التعليمية ، و تفهم مشكلات بيئتهم و معرفة حقوقهم و واجباتهم كمواطنين.

ثانيا التفسير العلمي : يقوم على سلاسل متتابعة التي ينتقل من خلالها النسق من صورة إلى صورة أفضل ،و ترتكز هذه العمليات على التنمية البشرية، و هذه النظرية لا تسعى إلى تحقيق أهداف .

[1] السروجي، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

ثالثا التفسير الإداري: إن قضية التنمية الاجتماعية هي إحدى مشاكل الفرعية للعملية الإدارية الشاملة، و قد ظهرت لدى البلدان الاستعمارية البريطانية و التي قامت في إطارها قضية تنمية المجتمع لأول مرة كأسلوب.[1] إداري يمكن أن يستخدم في إدارة المستعمرات الإفريقية، و كانت هذه النظرية تسعى في التركيز على بعض القطاعات التي تخدم المصالح الاستعمارية.

رابعا التفسير الاقتصادي : يقوم هذا التفسير على القضايا الإنتاج الاقتصادي من خلال عملية تنمية المجتمع، و تساهم فلسفة هذه النظرية على تحسين الظروف الاقتصادية بحيث ينظر أنصار هذه النظرية أن معالجة قضية التخلف لا تتم إلا بزيادة الدخل القومي و متوسط الدخل الفردي.

3-2 نماذج التنمية الاجتماعية:

أما فيما يخص نماذج التنمية الاجتماعية تتم فيما يلي:

أولا النموذج التكاملي : هو مجموعة من البرامج و العمليات التي تطبق على المستوى القومي ،حيث يخضع لكافة القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية ،و يقوم هذا النموذج على أساس تجديد وحدات الإدارية و التنظيمية الجديدة .

ثانيا النموذج التكيفي : يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في أن البرامج تعرض على مستوى مركزي، وإن الخلاف بينهما في هذا النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي و استثارة الجهود الذاتية و اعتماده على التطبيقات الشعبية، بحيث أن النموذج التكيفي يختلف عن نموذج تكاملي و يعتمد هذا الأخير على تحديد التغيرات في التنظيم الإداري القائم.

ثالثا النموذج المشروع : يقوم هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوفر فيه الظروف خاصة ، ويختلف عن النموذجين السابقين ومن أمثلة هذا النوع مشروع الجزيرة بالسودان، و توطين البدو في المملكة العربية السعودية و يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي لأنه متعدد الأهداف و يطبق في منطقة جغرافية بعينها. [2]

4- مشاكل التنمية الاجتماعية :

تواجه التنمية الاجتماعية عدة صعوبات و تحديات أمام العديد من الدول العالم النامية، كما أصبحت موضوعات التنمية هدفا للدراسات الاجتماعية المختلفة و يمكن أن نوجز أهم هذه المشاكل فيما يلي :

---

[1] الزغبي، **مرجع سبق ذكره**،ص ص71 -72.

[2] أحمد مصطفى خاطر ،**التنمية الاجتماعية** .الإسكندرية: مكتب الجامعي الحديث،الازاريطة،2002،ص ص37-38.

من وجهة نظر **عبد المنعم شوقي** للمعوقات التنمية الاجتماعية:

- عدم التوافق على ما هو جديد مع احتياجات الأهالي.
- تماسك ببعض القيم و العادات.
- ارتباط مصلحة بعض الفئات المجتمع مع اتجاه جديد.
- عدم التوافق كل ما هو جديد مع القيم و التقاليد المرغوبة في المجتمع.

أما الدكتور **صلاح العبد** يحدد معوقات التنمية الاجتماعية في النقاط التالية:

- صعوبة في وجود سكنات.
- صعوبات الهجرة العشوائية من الريف إلى المدينة.
- كثرة انتشار الأمية و ارتفاع نسبتها.
- مشاكل اجتماعية التي تتمثل في العادات و القيم الموروثة. [1]

المطلب الثالث: الخدمة الاجتماعية

تعتبر الخدمة* الاجتماعية ذو أهمية متميزة في السياسة الاجتماعية من حيث أسس و مقومات التي تقوم عليها.

1 - تعريف الخدمة الاجتماعية

1-1 مفهوم خدمة اجتماعية في منظور الغربي :

تعريف **وليم هدسون** " إن الخدمة الاجتماعية نوع من الخدمة التي تعمل من جانب على مساعدة الفرد أو جماعة الأسرة التي تعاني من مشكلات لتتمكن من الوصول إلى مرحلة سوية ملائمة و تعمل من جانب أخر على إزالة أو تعديل العوائق التي تعرف الأفراد من أن يستثمروا أقصى قدراتهم."[2]

---

[1] الزغبي، **مرجع سبق ذكره**،ص78.

* **الخدمة**:أي العمل الذي يقوم به الفرد لإشباع حاجات الأفراد الآخرين المادية والمعنوية ووجود التمايز بين الوظائف والأفراد الاجتماعية يجعل الخدمة المتبادلة وضرورة من ضروريات الحياة في المجتمع .(انظر إلى **معجم العلوم الاجتماعية** ص375)

[2] صالح الصقور، **موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة** .عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012،ص261.

كما عرفها **والتز فريدلا** " هي خدمة مهنية تقوم على أسس من الحقائق العلمية و المهارة في مجالات العلاقات الإنسانية و الغرض منها مساعدة الأفراد في جماعات على تحقيق الرفاهية الشخصية والاجتماعية وتنمية قدراتهم وتكون داخل المؤسسة الاجتماعية."[1]

ارلين جونسون " بأنها مهمة تؤدي للناس بغرض مساعدتهم كأفراد أو جماعات ،ليتبادلوا علاقات مرضية ليصلوا إلى مستويات الحياة التي تتمشى مع رغباتهم و قدراتهم و تتفق مع أهداف المجتمع".[2]

ماركس سبيورن " الخدمة الاجتماعية طريقة مؤسسية اجتماعية لمساعدة الناس على الوقاية من المشكلات الاجتماعية و علاج هذه المشكلات تعمل على تقوية وظائفهم الاجتماعية ، فالخدمة الاجتماعية تمارس من خلال مؤسسات و هذه الأخيرة تقدم الخدمات الإنسانية و هي فن تكتيكي وعلمي للممارسة و بحيث تقوم بمهام مجتمعية يحتاج إليها المجتمع ."[3]

1-2 أما من التعريفات العربية :

عرفها **احمد كمال احمد** " بأنها طريقة عملية لخدمة الإنسان و نظام اجتماعي و يقوم بحل مشكلات وتنمية قدراته و معاونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها و إيجاد نظم اجتماعية يحتاجها المجتمع لتحقيق رفاهية أفراد ".[4]

عرف أيضا **الدكتور عبد المنعم شوقي:**" هي نظام اجتماعي مرن يشترك مع بعض النظم الاجتماعية الأخرى، و يقوم بالعمل فيه مهنيون متخصصون بهدف إلى مقابلة احتياجات الأفراد و الجماعات إلى النمو والتكيف في المجتمع إذ فشلت في ذلك النظم الاجتماعية الأخرى ".[5]

---

[1] الصقور ،**مرجع نفسه**، ص261.

[2] خليل المعايطة، وليد المحسن وآخرون،**مدخل إلى الخدمة الاجتماعية**.عمان: دار الفكر ناشرون موزعون،ط2، 2009، ص17.

[3] خليل درويش،وائل مسعود،**مدخل الخدمة الاجتماعية**. (ب ب) :الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، ط 2009،ص23.

[4] درويش ،**مرجع نفسه**،ص24.

[5] محمد سيد فهمي، **الرعاية الاجتماعية حقوق الإنسان والخصخصة الخدمات** .الإسكندرية :دار الوفاء للطابعة والنشر، ط1، 2008،ص51.

وفي الأخير رغم التعريفات المتعددة لدا المفكرين ، يجب التعريف الخدمة الاجتماعية بصفة عامة بأنها عملية إنسانية تتعلق بالعلاقات الأشخاص و التفاعلات بين الناس و بيئاتهم الاجتماعية ،تساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية، ومحاربة مشكلات الاجتماعية المتنوعة و بإيجاد الموارد المختلفة لإشباع احتياجات الفردية و الجماعية تساعد الناس حتى يساعدوا أنفسهم. و يرجع هذا التعريف إلى عدة عوامل: حداثة المهنة ، تطورها السريع ، تعدد مجالاتها و ميادينها في المجتمعات المختلفة.[1]

من خلال التعاريف التي مرت بها الخدمة الاجتماعية نحدد عناصرها:

أولا الخدمة الاجتماعية:هي عملية مهنية تساعد الأفراد و المجتمعات، بزيادة قدراتها على الوظائف الاجتماعية، بغرض تحقيق الأهداف المناسبة.

ثانيا ممارسة الخدمة الاجتماعية تتمثل في : التطبيق المهني لقيم الخدمة الاجتماعية، و مبادئها وأساليبها الفنية من اجل تحقيق هدف واحد أو أكثر من الأهداف على سبيل المثال : تقديم الخدمات مناسبة للناس، المشاركة في عمليات تشريعية ذات الصلة الوثيقة بهم ، تقديم المساعدات الاجتماعية و المجتمعات المحلية على تحسين الخدمات الاجتماعية ....الخ.

ثالثا الممارسة خدمة الاجتماعية يتطلب معرفة تتمثل فيما يلي:

- معرفة خاصة السلوك الإنساني.
- معرفة خاصة بالنظام الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي.
- معرفة خاصة بتفاعل كل تلك النظم و تفاعل السلوك الإنساني مع النظم. [2]

2- خصائص الخدمة الاجتماعية:

2-1 تقوم الخدمة الاجتماعية على مجموعة من الشروط المهنية.

2-2 ترتبط الخدمة الاجتماعية بالمفاهيم الإنسانية و قيم أخلاقية تستهدف إلى تحقيق رفاهية الإنسان

2-3 تتطلب الخدمة الاجتماعية مهارة في أداء ممارستها.

2-4 تتصل الخدمة الاجتماعية بايدولوجيا سواء من حيث أهدافها و أساليبها.

---

[1] المعايطة، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

[2] غني ناصر حسين القريشي، **الخدمة الاجتماعية في المؤسسات العدلية** .عمان :جامعة الجبل الغربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،ط1، 2012، ص29.

2-5 تقوم الخدمة الاجتماعية على عامل حضاري و عامل أخلاقي و عامل تسلسلي. [1]

3- خطوات الخدمة الاجتماعية

تتمثل خطوات الخدمة الاجتماعية فيما يلي:[2]

- توفير البيانات الاجتماعية اللازمة و تحليلها.
- تحديد العمليات التي يمكن القيام بها محليا ، بحيث تحتاج هذه العمليات إلى خدمة اجتماعية.

- تحديد الطريقة التي يمكن بها تقديم الاقتراحات و تحديد الجهات الحكومية المسؤولة التي تتعلق بتلك الاقتراحات.

- بلورة الاقتراحات العملية لحل تلك المشكلات.

3- علاقة الخدمة الاجتماعية بالعلوم الأخرى:

3-1 علاقتها بالعلوم الإنسانية : تقوم الخدمة الاجتماعية على أساس مبني على الفهم الكامل للأفراد، لذا فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلوم التي تدرس الإنسان[3] ،إن خدمة الاجتماعية تركز على نتائج الأمراض و الآثار الشخصية الاجتماعية التي يرتب عليها الإحصائيون والاجتماعيون مساعدة الناس عند تواجههم للمشكلات تسبب لهم توتر في مواقفهم الحياتية .[4]

3-2 علاقتها بدراسة المجتمع : بحيث نجد هناك مجموعة من العلوم الاجتماعية تدرس المجتمعات فعلم الاقتصاد يدرس العلاقات الإنسانية في جميع المجالات ، و الخدمة الاجتماعية تؤمن في عملها التطبيقي مع الأفراد و الجماعات بأن التكامل و التفاعل ما بين مكونات هذه العلوم الإنسانية جميعها هو سبيل في تحقيق الأهداف المرجوة.[5]

---

[1] المعايطة، **مرجع سبق ذكره،** ص ص22-23.

[2] عبد المنعم شوقي، **تنمية المجتمع وتنظيمه.** مصر:الناشر دار المكتبة الشروق، ط1، 1980، ص184.

[3] أحمد مصطفى خاطر،**الخدمة الاجتماعية نظرة تاريخية مناهج الممارسة** . الإسكندرية:مناهج الممارسة المجالات الكتب الجامعي الحديث ،ط1، 2007، ص28.

[4] المعايطة، **مرجع سبق ذكره**،ص25.

[5] خاطر ،**مرجع سبق ذكره**،ص129.

3-3 علاقتها بالفلسفة : إن خدمة الاجتماعية عملية فلسفية تركز على أنشطة وعمليات لتحليلها وتحديد الأهداف التي تسعى إليها ، و مع ظهور الخدمة الاجتماعية كان تطور الفلسفة، و تتجلى الفلسفة التي تقوم بها الخدمة الاجتماعية فيما يلي:

أولا: ترتكز الخدمة الاجتماعية على نظريتين أساسيتين هما الاعتراف بكرامة الفرد و الاعتماد المتبادل بين جميع الوحدات الإنسانية، بحيث يعتمد الفرد على نفسه مستقبلا عن سائر الأفراد.

ثانيا: تقوم الخدمة الاجتماعية على مساعدة الفرد و تجنب الآلام و المتاعب التي تعاني منها.

ثالثا: ترى الخدمة الاجتماعية أن تدخل الحكومة يعمل على حل مشكلات الاجتماعية بكل طاقاتها وإمكانياتها.[1] **5- 4 علاقتها بالتنمية الاجتماعية :**

- إن كلاهما يهدف إلى تحقيق النهوض بالمجتمع.
- يختلفان في الطريقة و المنهج ، أي كلاهما له طريقته منهجية في العمل.
- إن الخدمة الاجتماعية عملية ميدانية أكثر منها نظرية، أما التنمية الاجتماعية عكس ذلك.
- إن الخدمة الاجتماعية تظهر بظهور التنمية الاجتماعية، بحيث هذه الأخيرة تتطور بتطور الخدمة الاجتماعية فهي علاقة تكاملية، وأن إسهام الخدمات الاجتماعية و تحسينها يتوقف على تبلور التنمية الاجتماعية، بحيث تنمو هذه الأخيرة و تقضي على الخدمة الفرد و الجماعات.

وفي الأخير نجد أن الخدمة الاجتماعية ترتبط بالسياسة الاجتماعية ارتباطا وثيقا إذ كل منهما يؤثر ويتأثر على الأخر، حيث يوجد عديد من مناهج الدراسة المستخدمة في بحوث الخدمة الاجتماعية لدراسة السياسة الاجتماعية و منها :منهج إحصائي ، منهج دراسة حالة ، منهج مقارن ..الخ.[2]

المطلب الرابع: الحقوق الاجتماعية

تعرف الحقوق الاجتماعية بأنها أساس في تحقيق العدالة الاجتماعية*، وتحرر الضعفاء اقتصاديا من سيطرة أرباب العمل لتلخصهم من الفقر والمرض والعجز عن العمل.[1] ومن أهم الحقوق الاجتماعية ما يلي:

---

[1] تركي حسن عبد الله أبو العلا، **الخدمة الاجتماعية في مجال الإرهاب** ،دار الجامعي الحديث، ط1، 2010 ،ص 124.

[2] زرواتي ،**مرجع سبق ذكره**، ص111

1- **الحق في العمل** : هو أداة الأساسية التي تسمح للفرد بضمان أمنه الاقتصادي و تأمين مستقبله واستقراره العائلي بالإضافة إلى شعوره بأنه عنصر مقيد في المجتمع[2]، بحيث يضمن للمواطنين فرصة طبيعية و حقه في تكوين أسرة و أن يكون أجره ملائما للوفاء باحتياجاتهم، و يتضمن حق العمل حماية تشريعات الاجتماعية المنظمة العلاقات العمل و ضمان حقوق أساسية للعمال و على سبيل المثال تحديد العمل و أوقات الراحة و الإجازات.[3]

بحيث جاء في المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يلي :

- لكل فرد العمل بأجره عادل راض به يكفل له و لأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان.
- لكل فرد الحق في العمل، له حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.

2- الحق في التعليم: يعتبر التعليم وسيلة أساسية لتقدم المجتمعات وتطورها،وتسعى كل دولة أن تتخذ الوسائل الكفاية للتحقيق التعليم المجاني لجميع الأفراد بحيث حث الإسلام على حق في التعلم وجعله منزلة فريدة من اهتمامات الإنسان، وقد دعى القرآن الكريم إلى التدبير والتعليم واكتساب المعرفة. [4] فقد ورد قي محكم كتابه لقوله تعالى: " **اقرأ باسم ربك الذي خلق*خلق الإنسان من علق * اقرأ وربك الأكرم * الذي علم بالقلم *علم الإنسان ما لم يعلم**"[5] بحيث أن الآية الكريمة تدعو الإنسان إلى الحث على التعليم والبحث في الكون.

وقد نصت المادة 13 من العهد الدولي خاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية:

- تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية و التعليم و هي متفقة على وجوب توجيه التربية و التعليم إلى الانتماء الكامل للشخصية الإنسانية و الجهل بكرامتها إلى توطيد

---

* **العدالة الاجتماعية** :هي أن يتمتع كل فرد في المجتمع بحقه في الحصول على قدر من الفرص الاجتماعية والمنافع العامة والمعلومات.(انظر إلي درية سيد حافظ،**السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر** ،كلية الآداب،جامعة طنطا،دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،2008،ص185).

[1] أبو الحسن الموجود إبراهيم ،**الديمقراطية وحقوق الإنسان(نظرة اجتماعية)** .الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث ، ط1، 2012،ص338.

[2] فاروق محمد معا ليقي، **حقوق الإنسان بين الشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني المؤسسة الحديثة**. لبنان: للكتاب جميع الحقوق محفوظة، ،ط1، 2013،ص97.

[3] محمد رفعت عبد الوهاب ، **الأنظمة السياسية** .لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية ،2005 ص214 .

[4] محمد حمد خضر،**الإسلام وحقوق الإنسان** .لبنان: منشورات دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، 1979،ص71.

[5] سورة العلق،من الآية 1-5.

احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية المتفق على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر و توثيق التفاهم والتسامح فيما بينهم. [1]

3-الحق في النقابات: أنها مجموعة تتماثل في عملها أو في فكرها حق إنشاء تنظيم يتولى تسيير شؤونها المهنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحماية العاملين لتحسين ظروف حياتهم[2].

إذ تلعب النقابة دورا هاما في مجتمعات الديمقراطية كونها إحدى الوسائل الفعالة في الحوار بين المجتمع والسلطة، بحيث يكون دورها ثانويا في المجتمعات غير ديمقراطية وتكون خاضعة للسلطة، في حال عدم وجود نقابات فإنه يصعب الجمع بين المجتمع والسلطة مما ينعكس سلبا على تطوير وتحسين العدالة الاجتماعية.[3]

4-الحق في ضمان الاجتماعي :إن كل مجتمع في العالم يتكون من مجموعة أفراد لهم حقوق وعليهم واجبات، و لكي يكون هذا المجتمع سليما و منتجا لابد من التكافل و التضامن الاجتماعي بين أفراده ، و ذلك لحمايته من المخاطر الاجتماعية التي قد تكون ناتجة عن طوارئ العمل أو الأمراض المهنية[4]،وهنا جاء الضمان الاجتماعي ليخفف من وطأة هذه المخاطر عن طريق إعادة توزيع الدخل الوطني[5] ، بحيث أقرت به المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، لاسيما الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية (1966) التي نصت في المادة 9 منها على أنه "تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التامين الاجتماعي.[6]

5-الحق في الغذاء : يعتبر هذا الحق من أبسط و أهم حقوق الإنسان فلا الحياة و لا نشاط دون غذاء كافي وصحي ، لذا فتأمين الغذائي واجب على كل دولة أن يكون بصفة منتظمة لاسيما في أوقات الأزمات الاقتصادية و الصراعات الداخلية و الحروب، لذ واجب تأمين الغذاء للمواطنين ، بحيث

---

[1] أمير فرح يوسف،**موسوعة حقوق الإنسان طبقا لإحداث الاتفاقيات والمواثيق والعهود والإعلانات والبروتوكولات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة** .الإسكندرية:دار المطبوعات الجامعية،2008،ص1187.

[2] سهيل حسين الفتلاوي ،**موسوعة القانون الدولي حقوق الإنسان** .عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ،ط1، 2009 ، ص165.

[3] معاليقي، **مرجع سبق ذكره**، ص100 .

[4] محمد نعيم علوه،**موسوعة القانون الدولي العام حقوق الإنسان** .الجزائر: **جزء 8**،منشورات زين الحقوقية،مركز الشرق الأوسط الثقافي للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع،ط1، ،2012،ص.359.

[5] إبراهيم مشورب،**المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة** .لبنان:دار المنهل اللبناني، ،ط1، 1998،ص61.

[6] علوه، **مرجع نفسه**،ص360 .

تطور مصطلح الأمن الغذائي* في العقدين الأخيرين من القرن 20 وذلك مع المجاعات التي ضربت بعض الدول الإفريقية التي أدت إلى موت الآلاف من البشر وهددت حياة الملايين.[1]

6- **الحق في الرعاية الصحية** : بحيث أقر الإسلام هذا الحق وأوجبه على الأفراد والدولة على حد سواء فالنسبة للفرد أمره الله بالابتعاد عن كافة المطعومات و المشروبات التي تلحق الضرر ببدنه وعقله ، ونصح الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين بالصيام لأن في ذلك صحة لأجسادهم، وأمر الناس بالنظافة وجعلها فرضا واجبا قبل الصلاة.[2]

* **الأمن الغذائي** :هو مقدرة الدولة على توفير الغذاء الأساسي لمواطنيها بصورة منتظمة ودائمة وأكيدة تضمن لهم التمتع بصحة جيدة وتسمح لهم بممارسة أعمالهم ونشاطهم بشكل سريع.(انظر الي فاروق محمد معا ليقي،**حقوق الإنسان بين الشرعية الدولية وقانون الدولي الإنسان** .لبنان: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب،جميع الحقوق محفوظة،ط1، 2013،ص96).

[1] معا ليقي، **مرجع نفسه** ،ص96.

[2] ساسي سالم الحاج،**المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان**. لبنان:دار الكتاب الجديدة المتحدة،لبنان،ط3، 2004ص179.

خلاصة فصل :

وفي الأخير إن عوامل السياسة الاجتماعية تعتمد على ارتباطها بمختلف المجالات التي لها علاقة وثيقة ببعضها البعض، لأنها أساس الدافع للمجتمعات إلى التقدم وازدهارها لتحقيق الرفاهية كاملة بين المجتمع، وأن جميع هذه العوامل التي ترتكز عليها السياسة الاجتماعية فلا جدوى لسياسة الرعاية الاجتماعية في مجتمع، لأنها لا تحسن نوعية الحياة ولا تحقق المساواة والعدالة الاجتماعية ولا تدافع عن حقوق الاجتماعية، بحيث تساهم هذه العوامل في تحسين نوعية الحياة لمختلف النشاطات البشرية والمادية بما تسعى إلى نمو المجتمع واستقراره.

قد تناولنا في هذا الفصل عدة جوانب التي تقوم عليها السياسة الاجتماعية بحيث أنها عملية مستمرة تسعى إلى تحقيق الرفاهية بين مختلف المجتمعات، كما أنها من موضوعات الهامة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فهي ليست موضوعا واحدا بوجه عام لكنها في ميدان كبيرة تتسع لكل العلوم المختلفة التي تساهم في تقديم الإنسان وخدمته وتقوم على إحدى السياسات النوعية التي تتصل بالبرامج والأنشطة الاجتماعية التي تضعها الدولة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية في آن واحد لتلبية احتياجاتهم، وعليه أن السياسة الاجتماعية وليدة المناخ والبيئة الاجتماعية، ولها دور فعال في نجاح سياسات أخرى وانتهاجها بطريقة سليمة و فعالة في المجتمع.

الفصل الثانـي

السياسة السكنية في الجزائر

تمهيد :

يعتبر السكن أهم المطالب الأساسية في حياة الإنسان والذي يسعي من خلاله لتوفير الراحة والاستقرار، حيث يعكس السكن الإطار العام للحياة الاقتصادية والاجتماعية كما انه يحدد الخصائص الثقافية التي تعبر عن هوية المجتمع. عرف السكن في الجزائر منذ الاستقلال إلي اليوم بعدة سياسات وبرامج تنموية سعت جاهدة للتغطية العجز في العرض السكني أمام الطلب المستمر والمتزايد ، ويتضمن كل برنامج مجموعة من مخططات فيما يتعلق بمسألة السكن يؤمل منها التخفيف من أزمة السكن التي تعيشها البلاد ، وتلبية الحاجة الاجتماعية ويحافظ على الثقافة، وقد مرت هذه السياسة بمرحلتين جاءت السياسة الأولي الاستقلال مباشرة وتبعت نهج الاشتراكية أما مرحلة الثانية انتقلت إلي سياسة جديدة منفتح على اقتصاد السوق ، وسنتطرق في هذا الفصل إلي تطور السياسة السكنية في الجزائر واهم البرامج المعتمدة للتخفيف من حدة الأزمة السكن.

المبحث الأول: التأصيل الابستمولوجي للسياسة السكنية.

تعتبر السياسة السكنية من الجوانب الهامة التي تؤخذ بالحسبان لتقييم النتائج المحققة من طرف قطاع السكن، نظرا لدور الكبير الذي تلعبه في توجيه البرامج الواجب انتهاجها وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتحديد النتائج التي يجب أن يتوصل إليها هذا القطاع الحساس، فكثيرا ما نسمع بعبارة نجاح السياسة السكنية لبلد معين أو عبارة فشل السياسة السكنية للبلد ما.

المطلب الأول: مفهوم السياسة السكنية وأنواعها.

تتعدد تعاريف السياسة السكنية وأنوعها فيما يلي :

1- مفهوم السياسة السكنية:

تعرف السياسة السكنية على أنها: " تتكون من برامج تشريعية أو إدارية ، الهدف منها تغير الاتجاهات السكانية القائمة للتحقيق رفاهية المجتمع وتهتم السياسات السكانية بصفة خاصة حول الجهود التي تبذل للاحتفاظ أو الاستعادة أو لزيادة معدل نمو السكان.[1] "

كما تعرف السياسة السكنية بارتبطها الوثيق بالسياسة السكنية population policy هذه الأخيرة التي يقصد بها من المقاييس أو البرامج التشريعية أو الإدارية أو أية إجراءات حكومية أخرى بقصد تعديل أو تغيير الاتجاهات السكانية القائمة لصالح رفاهية المجتمع، وهي بهذا المعني تتضمن جوانب السياسة العامة التي توضع لمواجهة النتائج غير المرغوب فيها للسياسة العامة، وبوجه عام يتمركز الاهتمام في السياسة السكانية في ضبط حجم السكان مع الأخذ في الاعتبار مختلف المسائل والعوامل التي تؤثر في التركيب السكاني والتوزيع الجغرافي للسكان.[2]

وتعتبر السياسة السكنية مجموعة المقاييس والوسائل المعتمدة من طرف السلطات العمومية من أجل العرض السكني مع الطلب، حيث تجمع المقاييس التنظيمية، البحوث التقنية والاقتصادية والميكانزمات المالية لتوجيه بناء المساكن.[3]

ومن بين أهم مقومات السياسة السكنية ما يلي:

إن السياسة السكنية من الناحية النموذجية تشمل على:

---

[1] طارق السيد، **علم اجتماع السكان.**الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص 175.

[2] السيد عبد العالي السيد، **علم اجتماع السكان**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 324.

[3] لمياء فالق، "**السكن التطوري في مدينة خنشلة**. (مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، دفعة 2005- 2006)، ص 27.

- تحليل الاتجاهات الديموغرافية السابقة والراهنة وبحث عن أسبابها .
- محاولة التنبؤ بما سوف يحدث من التغيرات الديموغرافية المستقبلية والتي تشمل على الاتجاهات الديموغرافية سواء في الماضي أو الحاضر باعتبارها مؤشرات لاتجاهات مستقبلية.
- إجراء عملية تقدير للنتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأنماط المتوقعة من التغيرات السكانية.
- إجراء عملية تطوير للمقاييس والإجراءات اللازمة بحيث يكون تصميمها مناسبا لإحداث التغيرات المطلوبة.

ويمكن أن نستخلص جملة من الخصائص المتعلقة بالسياسة السكنية ومن أهمها :[1]

- تكتسي السياسة السكنية طابع هام واستراتيجي لنمو وتطوير بلد ما، حيث أنها ترتبط في نفس الوقت بتواكب هذا التطور سواء أكان على الصعيد الاقتصادي وحتى الاجتماعي.
- توجه السياسة السكنية لمحاربة المفروقات الاجتماعية.

تأخذ السياسة السكنية بعين اعتبار مشكل القدرة الاقتصادية نتيجة نقص الموارد الاقتصادية من جهة، وزيادة الحاجات من جهة أخرى، حيث أنها تحارب ظاهرة سوء استغلال الأراضي، وفي نفس الوقت استغلال مواد البناء وطرق استعمالها. [2]

2- أنواع السياسة السكنية :

تقوم أنواع السياسات السكنية بحسب البرامج السكنية المعتمدة إجمالها كالآتي:

2-1 السكن الاجتماعي: مخصص للفئات الدنيا، وهو سكن ممول من طرف الدولة أو الجماعات المحلية ، وموجه فقط للأشخاص الذين يتم تصنيفهم حسب دخلهم الشهري وهم من الفئات الاجتماعية المعوزة

2-2 السكن التساهمي: وهو سكن يتم إنجازه أو اقتنائه عن طريق مساهمة مالية تمنحها الدولة وتسمى الإعانة للحصول على الملكية ويستهدف عرض السكن المدعوم. [3]

2-3 السكن الريفي: يشمل فئة الفلاحين الذين يقطنون خارج النسيج العمراني قصد تثبيتهم بالقرب من أراضيهم ومزارعهم، ويأتي مشروع السكن الريفي بعد عملية النزوح الريفي.

---

[1] بوخاري جمال، **إصلاح السياسة العامة للسكن في الجزائر**. (مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي ورقلة، 2013- 2014)، ص 12.

[2] السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

[3] محمد جعفر هني و أحمد مدانيا،**التصكيك الإسلامي كآلية لتمويل قطاع الإسكان في الجزائر**، ص 107.

2-4 السكن الترقوي: ويقصد به مجموعة من السكنات الجماعية أو نصف الجماعية المخصصة للبيع والإيجار، باستعمال وسائل مبنية على أساس مستويات العقارية الذي يقوم بإنجاز السكنات الموجهة للحيازة على الملكية من طرف شخص أو عدة أشخاص يطلق عليهم الحائزين على الملكية.

المطلب الثاني:أهداف وأهمية السياسة السكنية

إن للسياسة السكنية أهمية بالغة، بحيث تتميزة بعدة أهداف :

1- أهداف السياسة السكنية:

إن السياسة السكنية بأهدافها المسطرة لها تأثير كبير في حياة الفرد باعتبارها حاجة ضرورية لا يمكن أن تستغني عنها وتهدف إلى إرضاء الطلبات، غير أننا يمكن أن نحصر هذه الأهداف في ثلاثة جوانب أساسية أو رئيسية وهي الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي والجانب السياسي.

1-1 الأهداف السياسية للسياسة السكنية :

نظرا للأهمية التي يكتسبها قطاع السكن، بحيث يعتبر حاجة أساسية يفترض أن تتوفر فيه الشروط اللازمة سواء كانت تتعلق بجودته أو تكلفته ومن الممكن أن يساء تقديرها من طرف المستهلك ، وعليه من بين الأهداف الأساسية للسياسة السكنية، توفير لكل فرد أو عائلة مسكن، أو القضاء على هاجس التي تعاني منه معظم الدول المتمثلة في أزمة السكن ، كما يجب أن تراعي تكلفة والقدرة الشرائية للفرد، وعليه تحدد السياسة السكنية بمجموعة من المعايير والمقاييس المتعلقة بالسكن. [1]

ومن الأمور التي تثير الانتباه والاعتقاد بين أفراد المجتمع على أن مشكل السكن في الوقت الحاضر، أصبح مشكل عالمي يصعب حله، وحيث أن الكثير من المسؤولين الذين تعاقبوا على السلطة أدركوا حقيقة واحدة ، وهي حينما يكون قطاع البناء والسكن بخير فإن كل القطاعات الأخرى تكون كذلك.[2]

1-2 الأهداف الاقتصادية للسياسة السكنية:

يعتبر قطاع السكن مرتبط ارتباطا وثيقا بالنشاطات الاقتصادية أي بواسطة ميكانزمات مالية، ضريبية واقتصادية ، وأن أثر الارتباط على نشاط يتمثل في تمويل نشاطات البناء، شراء السكن، وتجهيزات المتعلقة بالسكن، أما أثار الضريبة على قطاع السكن تتمثل في نسب الضريبة المفروضة والإعفاءات؛

---

[1] عمراوي صلاح الدين، **السياسة السكنية في الجزائر**. (مذكرة الماجستير في الدمغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2009/2008)، ص 19.

[2] عبد القادر بلطاس، **الاقتصاد المالي والمصرفي(السياسات الحديثة في تمويل السكن)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 19.

وعليه فيجب على السياسة السكنية أن تراعي مدى هذا الترابط بين هذا القطاع أي قطاع السكن، وباقي القطاعات الأخرى وذلك من خلال أدواتها وآلياتها، والتي تنبثق عنها أسعار الفائدة وفرض الضرائب وتشجيع الاستثمارات العمومية وإقرار حقوق الملكية كلها تؤثر بشكل كبير على تطوير وتسيير قطاع السكن وزيادة في النمو الاقتصادي والتخفيف من البطالة وارتفاع في الدخل القومي. [1]

1-3 الأهداف الاجتماعية للسياسة السكنية:

للسكن أثر اجتماعي على الفرد، بحيث يسمح له بممارسة نشاطاتها الاجتماعية والثقافية في المحيط الذي يسكنه ويعيش فيه، وعليه فعلى السياسة السكنية أن تراعي الجانب الاجتماعي للفرد وتوفير إمكانيات مادية ومالية من أجل الحصول على ملكية السكن، فهو الخطوة الأولى للتحقيق البناء الأسري، ثم سلامة المجتمع واستقرار، فالسياسة السكنية تهدف إلى الحد من الفوارق الاجتماعية، وتحقيق رفاهية للجميع وتوفير العدالة الاجتماعية. [2]

2. أهمية السياسة السكنية:

إن للسياسة السكنية أهمية كبيرة في حياة الفرد باعتباره حاجة ضرورية لا يمكن أن يستغنى عنها، غير أننا يمكن أن نحصر هذه الأهمية فيما يلي:

- مكافحة الفقر و تعزيز ميكانيزمات الدعم الموجهة نحو الفئات المحرومة.
- تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي و الاجتماعي و النمو السكاني و تلبية متطلبات السكان.
- تعمل على رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة . [3]
- تعيين حماية البيئة و الحد من أنماط الإنتاج و الاستغلال غير قابل للاستدامة و درء الآثار السلبية المتبادلة بين السكان و التنمية و البيئة.
- للسياسة السكنية اثر اجتماعي على الفرد يسمح للإنسان بممارسة نشاطاته الاجتماعية و الثقافية .
- لها دور و أثر تربوي للسكان.
- للسياسة السكنية تأثير واضح على الأمن و الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع، كما أنها لها ردود و انعكاسات على المحيط البيئي و الصحة العمومية و حتى الأخلاق و الآداب العامة.

---

[1] عمراوي ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 18-19.

[2] محمد عزوز، **مشكلات الإسكان الحضري** . (رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا جامعة منتوري قسنطينة ، 2006/2005)، ص 10.

[3] عبد المجيد رابحي،**السياسة السكنية و أثرها على السلوك الإنجابي** . (مذكرة ماستر ديمغرافيا السكان و التنمية جامعة عمار ثليجي بالأغواط،2014)، ص ص 16 – 17.

المطلب الثالث: أدوات السياسة السكنية.

تعتمد الدولة في رسم سياستها السكنية على العديد من الآليات و الأدوات من أجل الدخول إلى السوق السكنية يمكن أن نلخصها في ثلاث أدوات رئيسية وهي:

1- **القوانين والمراسيم التنفيذية المتعلقة بالسكن:** تحدد القوانين و المراسيم التنفيذية المتعلقة بالسكن جميع القواعد التي لها علاقة بالملكية، التمويل، التوزيع، تنظيم سوق السكن، و عليه فإن القوانين والمراسيم تعتبر أداة توجيه هامة للسياسة السكنية خاصة إن ركزت على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

2- **خلق مؤسسات متخصصة ذات طابع اجتماعي:** تعتبر المؤسسات ذات طابع اجتماعي كطريقة تستعملها الدولة لرسم سياستها السكنية مثل مؤسسات البناء، الوكالات السكنية، حيث أنها تتكفل بجميع الإجراءات المتعلقة بإنجاز السكنات و توزيعها و بيعها و تمويلها. [1]

3- **الوسائل المالية:**و يمكن تقسيمها إلى مايلي:

3-1 الضرائب: تستعمل الدولة الضرائب كأداة للتحكم و توجيه الاقتصاد من جهة و تعتبر كذلك كمورد لخزينتها من جهة أخرى، فعن طريق التخفيض نسبة الضرائب على العقارات، يقلل من تكلفة إنجاز السكنات، و من هنا نجد أن سياسة السكن توجه من أجل تلبية حاجيات الأفراد و القضاء على مشكلة أزمة السكن.

3-2 الإعانات: تعد الإعانات أو المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للأفراد من أجل الحيازة على السكنات من إحدى الطرق السكنية للتدخل في السوق السكنية، و مخطط هذه الإعانات تأخذ شكلين: [2]

- **إعانة مالية مباشرة:** تقدم هذه الإعانات لغرض الحيازة على سكن، حيث تقدر على أساس نسبة من مبلغ شراء المسكن.

- **إعانة مالية غير مباشرة:** و يقصد بها الإعانة التي تكون غير موجهة بصفة مباشرة من أجل الحيازة على سكن كالحالة الأولى، بل هي موجهة أو مخصصة للأفراد ذوي الدخل الضعيف و ذلك من أجل رفع قدراتها الشرائية.

---

[1] محمد عمران، **سياسة السكن في الجزائر و دور مؤسساتها في حل أزمة السكن.** (مذكرة دكتوراه كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة ،الجزائر. 2010-2011)، ص ص 55-56.

[2] زيتوني نوال، **إنتاج السكن في ظل اقتصاد السوق** .(مذكرة ماجستير، قسم تهيئة عمرانية، كلية علوم الأرض جامعة منتوري قسنطينة 2002) ص 87 .

المطلب الرابع: مفاهيم متعلقة بالسياسة السكنية

للسكن أهمية كبيرة تتجلى من خلال مفهومه الواسع على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى السياسي، لذا سنحاول التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة السكنية.

1- الحق في السكن يعتبر السكن عنصرا جوهريا من عناصر ضمان الكرامة الإنسانية بحيث يقر القانون الدولي بالحق في السكن الملائم ويعترف به، كما في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بحيث أقرت المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان بالحق في السكن، فالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنص المادة 11 على " تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من المأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروف المعيشية".[1]

وعليه ينبغي أن يوضع الحق في السكن الملائم في إطاره الصحيح، على أساس أنه حق عالمي وجزء أساسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويصف السيد **سكوت ليكي**، مدير مركز حقوق السكن:" إن السكن يتجاوز البناء المادي للمبنى، ليعمل كتعبير مكاني لسكان الفرد في المجتمع، وله ارتباطات يصعب حصرها بالعمل، و الوصول للخدمات، مستويات الصحة، الأمن، الهوية الشخصية، احترام الذات.[2] "

لقد صادقت الجزائر على المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية وتضمن الدستور الجزائري أحكاما تتعلق بجوانب معينة من الحق السكن اللائق فالمادة 40 على وجه التحديد التي تكفل عدم انتهاك حرمة المسكن، تنص على عدم جواز التفتيش إلا بمقتضى القانون وفي إطار احترامه بمفهوم السكن كحق أساسي مفهوم راسخ في المجتمع الجزائري.[3]
ونصت المادة 33 من دستور 1976، تنص:" على أن الدولة مسؤولة عن ظروف حياة كل مواطن.[4]
ونصت مادة 40 من دستور 2016 تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن، فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون، وفي إطار احترامه".

---

[1] فليكس موركا، **الحق في السكن الملائم**، دائرة حقوق الاقتصادية واجتماعية، ص 250.

[2] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **الحق في السكن الملائم في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان**، ص 04.

[3] الجمعية العامة، **تقرير المقررة المعنية بالسكن اللائق عنصر من عناصر الحق**، مجلس حقوق الإنسان ، الدورة 19، 2011، ص ص 5-6.

[4] عمران محمد، إستراتيجية التمويل السكني في الجزائر، (ب ب): الاكاديمة للدراسات الاجتماعية والإنسانية،2011 ، ص60.

والمادة 54 تشجع على انجاز المساكن وتعمل الدولة على تسهيل حصول الفئات المحرومة على سكن.

إذن فالحق في السكن لا يمكن بأي حال أن يعني حدا أدنى يمكن من خلاله ضمان البقاء، بل هو شرط

أساسي للحريات وعدم انتهاك الحقوق المدنية ، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى الثقافية.[1]

2- الأزمة السكنية: يعرفها فريدريك أنجلز:" بكونها امتداد مخصوص بشروط السكن الرديئة بالنسبة للعمال كنتيجة لتدفق السكان المفاجئ على المدن الكبرى، والزيادة الهائلة في الإيجازات والازدحام الدائم في المنازل المنفصلة واستحالة العثور مطلقا بالنسبة للبعض على مكان يقيمون فيه.

ويعرفها شومبار دولو:" أزمة تكون مظهرا لأزمات أخرى أكثر عمقا، تقنية، اقتصادية، ديموغرافية وخاصة أزمة تطوير البنيات الاجتماعية وأزمة الحضارة، ثم يعيدها بعد ذلك إلى المشاكل الحقيقية.[2]"

ومن أهم مؤشرات الأزمة السكنية: إن أزمة السكن الحالية لم تظهر فجأة بل هناك عوامل اجتماعية وديموغرافية أدت إلى ظهورها، وأهم الأسباب التي أدت إلى أزمة السكن، ضآلة رؤوس الأموال والتخلف في طرق الإنتاج وغياب الأدوات والوسائل في قطاع البناء وتطور ظاهرة التحضر التي عرفتها مجتمعات العالم النامي والتي صاحبتها في نفس الوقت ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما أدى إلى زيادة السكان في المدن الكبرى.[3]

3- النمو الديموغرافي(الكثافة السكانية): يشير مفهوم الكثافة السكانية إلى العلاقة ما بين السكان ومساحة الأرض التي يقطنها هؤلاء السكان، وتقاس الكثافة السكانية من خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الهكتار الواحد، أو في الكيلومتر مربع أو الميل المربع[4].

وتعني أيضا عدد السكان في مساحة معينة من الأرض لذلك اتفق علماء الاجتماع الحضري على أن الكثافة السكانية محل للتمييز بين المجتمع الريفي والحضري، باعتبار الكثافة السكانية تنخفض انخفاضا كبيرا في المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري.[5]

---

[1] الدستور، قانون 16-01 الصادر في 2016/03/16، 2015، ص ص 08-11.

[2] عمران، **مرجع نفسه** ، ص 14.

[3] سناء الخولي، **أزمة السكن ومشاكل الشباب**.الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2002، ص 40.

[4] علي عبد الرزاق جبلي ، **علم اجتماع السكان**.الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2008، ص 33.

[5] حسين عبد الحميد وأحمد رشوان، **علم الاجتماع الريفي**.الإسكندرية : المكتب العربي الحديث، 2003، ص 98.

أما عن النمو السكاني هو قياس معدل الزيادة السكانية السنوية وإذا أبعدنا عنصر الهجرة، فإن معدل الزيادة الطبيعية هو نفسه معدل النمو الطبيعي للسكان وهذا نقيسه بالنسبة المئوية أي معدل النمو الطبيعي للسكان[1] ، بحيث يعتبر مؤشرا هاما و مشجعا على النمو الاقتصادي ونتج النمو السكاني من زيادة عدد المواليد عن الوفيات ومن حركة الناس بين الأقاليم والدول.[2]

ويعني النمو السكاني بالنسبة لديموغرافين التغير في حجم السكان ويطلق على النمو بأنه التغير في حجم السكان حتى ولو كان تغيرا سلبيا، ويحتسب قدر النمو بطرح عدد السكان عند نقطة ثانية لاحقة والتي يطلق عليها رمز(p_2)، من عددهم عند نقطة ثانية أولى سابقة ويرمز لها ب(p_1)، ومن الواضح أن الفارق بين الرقمين قد يكون سالبا أو موجبا.[3]

4- التهيئة الإقليمية: هي إدارة الوسائل البشرية والاقتصادية والتقنية، والتكنولوجية، المتاحة في داخل الإقليم بما يمنح أعمال إستراتيجية في مقدمتها وتوزيع الناتج الوطني والترقية الاجتماعية. [4]

5- البيئة السكنية: هي عبارة عن وسط له خصائص بيئية معينة يستطيع سكانها الاختيار ضمن محددات ثقافية مرتبطة بأسلوب حياتهم، هذا الاختيار يعكس الرغبة في تحقيق المثل والقيم والتصورات الثقافية، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن وظيفة السكن تشكل نسبة تتجاوز 50%، من مساحة المنطقة المشيدة بالمدينة، ومن يرى بأن توفير السكن يمثل الوظيفة الرئيسية للمدينة، حيث تتبلور القيم الاجتماعية والإنسانية عن طريق تعزيز بالانتماء إلى البيئة السكنية.[5]

المبحث الثاني : تطور السياسة السكنية في الجزائر.

مرت الجزائر منذ الاستقلال بمرحلتين لتطور السياسة السكنية جاءت الأولي في ظل مخططات التنموية أما المرحلة الثانية في ظل الاقتصاد السوق الحر.

المطلب الأول: السياسة السكنية في ظل المخططات التنموية 1962-1989.

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في وضع جد متدهور فكل القطاعات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية في وضعية تحتاج إلى إعادة النظر في التركيب و التسيير، ولهذا لم يخطط قطاع

[1] فوزي عيد سهاونة، **جغرافيا السكان**. ط2، الأردن: دار وائل للنشر، 2008، ص ص 15-16.

[2] حسين ، **مرجع نفسه** ، ص99.

[3] محمد محي الدين، **علم السكان**. القاهرة: مركز البحث والدراسات الاجتماعية، 2002، ط1 ، ص 28.

[4] عمران، **مرجع سبق ذكره**،ص 94.

[5] رانية محمد علي طه، "**التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان حالة البلدة القديمة**". (مذكرة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة النجاح فلسطين،2010)، ص 23.

السكن باهتمام كبير من طرف السلطات اللذين اعتقدوا بأن هجرة الأعداد الضخمة من الأوروبيين توفر إمكانيات جديدة للسكن أمام الجزائريين، غير أنه ومن خلال ميثاق الجزائر 1964 لوحظ أن السكنات الفارغة والمهجورة التي تركها الفرنسيون لا تكفي لإيواء العدد الهائل من المواطنين الجزائريين خاصة الذين تدفقوا من الأرياف نحو المدن، و قد مرت هذه السياسة حيث تلت السياسة الأولى الاستقلال مباشرة ومرحلة ثانية جاءت في ظل الاقتصاد السوق الحر. [1]

1 – أهم البرامج السكنية لفترة 1962 – 1966

1– 1 برامج سكنات من نوع هياكل les carcasses :

بعد الاستقلال من بين أوائل عمليات تدخل الدولة في قطاع السكن، تمثلت في إتمام انجاز السكنات التي لم يتم بعد إتمام عملية انجازها التي يطلق عليها اسم هياكل، هذه البرامج مثلث 16661 سكن و حدد تاريخ إتمامها سنة 1977. [2]

2–2 برنامج سكنات نظام الرهن العقاري le fond de dotation de l'habit:

تتمثل هذه البرامج في السكنات ذات الطابع الاقتصادي التي يتم تمويلها من طرف الرهن العقاري و في هذا المدد، أصبح قرار تمويل هذا النمط من السكنات يقع على عاتق الخزينة الجزائرية، وضع برنامج 9985 سكن و حدد تاريخ إتمامها سنة 1970.

3–2 برنامج سكنات ذات الإيجار المتوسط:

تدخلت الدولة بعد الاستقلال في مجال السكن، ومس ذلك برنامج السكنات ذات الإيجار المتوسط التي لم يتم انجازها من طرف السلطات الفرنسية وقدر حجم هذه البرامج 8303 سكن وتم توزيعها إل غاية سنة 1975.

ولوحظ أن فترة 1962 – 1966 أو بعبارة أخرى الفترة التي سبقت المخططات التنموية بعد الاستقلال، أسفرت عن الإنجازات و تتمثل في 16000 سكن ريفي و القضاء على 1200 بيت قصديري

---

[1] خير الله عمار، **تنظيم التنمية و البحث الاجتماعي، محاولة التطبيق منهج الاشتقاق حالة الجزائر**. مجلة الثقافة،ع 130،1994 ص 09.

[2] عبد المجيد رابحي، **السياسة السكنية و أثرها على السلوك الايجابي، دراسة ميدانية على اسر بعض الأحياء السكن الاجتماعي للأغواط**، (مذكرة الماستر قسم العلوم الاجتماعية جامعة عمار ثليجي الأغواط 2014) ص27.

وإنجاز 2000 مسكن من نوع سكنات نظام الرهن العقاري و 1400 سكن من نوع سكنات ذات الإيجار المتوسط.[1]

2-مرحلة المخطط الثلاثي 1967 – 1969.

إنه أول مخطط جاءت به الدولة الجزائرية وكان الهدف منه توفير اكبر قدر من مناصب الشغل لتعيين مستوى المعيشي، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الإجمالية المعتمدة في المخطط الثلاثي 9117 مليون دج نصفها موجه للقطاع الصناعي، أما قطاع السكن فقد احتل المرتبة السادسة بنسبة 4.52% من الاستثمارات متمثلة في الإعادة بناء القرى وبرامج السكن الريفي للتنمية الريفية والتعاونيات الزراعية.

حيث أعطى مخطط الثلاثي أهمية للمجال السكن من خلال إنهاء إنجاز السكنات في طور الإنجاز، وهي سكنات من منوع سكنات ذات الكراء المتوسط أو هياكل السكنات وقدرت السكنات ب 38000 سكن، وتسيطر برنامج سكني قدرت تكلفته بـ 100 مليون دج ينجز على مدى 03 سنوات توافقا مع المدة الزمنية للمخطط ويخص انجاز 10500 سكن، كما تم تخصيص برنامج سكني خاص لفترة لمخطط يخص انجاز من 500 إلى 150 سكن للمجاهدين و ذوي الحقوق.[2]

3- مرحلة المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973.

لقد كان اهتمام هذا المخطط بقطاع السكن، و تعتبر الخطة الرباعية، الخطوة الأولى للتنمية في الجزائر،وخلال هذه السنوات الأربعة حاولت الدولة توفير الشروط الضرورية للاستجابة للحاجيات الأولية ومحاولة جعل هذا القطاع أكثر عالية في الاقتصاد الوطني.

و عليه فقد خصصت قيمته مالية لهذا البرنامج قدرت في بداية ب 27.5 مليار دج لتتجاوز فيما بعد ذلك مبلغ 36 مليار دج، و هذا من أجل تحقيق البرامج الطموحة و التي أعطت الأولوية إلى[3]:

- تلبية الحاجات الاجتماعية لشرائح المجتمع الأكثر تضررا من أجل الرفع من مستواه المعيشي
- القيام بانجاز التجهيزات الاجتماعية.
- إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تسمح بخلق و تطوير مجالات التنمية المجلة.

[1] عمراوي، **مرجع سبق ذكره** ،ص 31.

[2] رابحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

[3] عمراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 35-36.

في إطار برنامج الاستثمارات للمخطط الرباعي الأول، حتى قطاع السكن بنسبة 5.5% مقارنة بإجمالي الاستثمارات الأخرى، ولقد شمل المخطط الرباعي الأول انطلاق برنامج متوازي حضري وريفي عرضت فيما يلي:

3-1 البرنامج السكن الحضري: تم تسطير برنامج إنجاز السكنات حسب المخطط الرباعي الأول قدر بـ45000 سكن حضري، خاصة وأن جل المدن الجزائرية، آنذاك عرفت تمركز صناعي مما جعل الفئات الاجتماعية تتمركز وبالتالي خلقت ظاهرة النزوح الريفي، مما نجم عن ظاهرة اللاتوازن الجهوي بين المناطق الريفية والحضرية وبين مدن الشمال والجنوب.

3-2 برنامج السكن الريفي: تم إنجاز خلال الفترة 1970-1973، 24000 سكن ريفي من أصل 40000 سكن ريفي برمج إنجازه فيما يلي عرض لأهم البرامج السكنية الحضرية والريفية المقدرة والمنجزة خلال الفترة الممتدة من 1970-1973:

- السكنات الحضرية المقدرة 45000 ومنجزة منها 18000 كانت نسبة الإنجاز 40%.
- السكنات الريفية المقدرة 40000 ومنجزة منها 24000 كانت نسبة الإنجاز 60%.

فيما يخص جانب التوزيع السكنات فقد حققت النتائج لهذه الفترة وتيرة توزيع السكنات قدرت ب 21000 سكن ريفي وحضري في المتوسط أي ما يعادل زيادة تقدر ب 3.2 مرة مقارنة بالتوزيع في مرحلة سابقة.

3-3 جانب التمويل: فيما يخص جانب تمويل السكنات، فانطلاقا من المخطط الرباعي الأول لم تستطع الدولة أي السلطات العمومية أن تتجمل عبء تمويل السكنات وعليه فقد اتخذت إجراءات من بينها ما يلي:

- تحويل ادخار العائلات المستفيدة من السكنات لتمويل هذه الأخيرة وفق نمط جديد يسمى ادخار سكنات.
- مدور تعليمة وزارية 1971 وبموجبها أصبح نظام تمويل السكنات يقع على عاتق الخزينة العمومية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 50% على مدة 20 سنة بمعدل فائدة 4.75% و 50% على مدة 30 سنة وبمعدل فائدة 1%.[1]

[1] عمراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 36-38.

4 -المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.

جاء هذا المخطط لتقييم المخطط الرباعي الأول فوضع برنامجا جديدا يعتمد على النتائج المسجلة من قبل، حيث أولى هذا المخطط اهتمام كبير بجانب تقنيات البناء المصنع والتي هي إحدى وسائل رفع وتدعيم قدرات المؤسسات المعنية وذلك لتفادي الأخطاء والنقائص المسجلة خلال المخططين السابقين فالأهداف المحددة في المخطط الرباعي الثاني هو الانطلاق في أعمال بناء 100 ألف سكن عمراني "حضري"، وأعمال بناء 300 قرية فلاحيه و20000 سكن ريفي في إطار التجديد وبعث مدن جديدة و40000 سكن من نوع البناء الذاتي وكانت حصة السكن الحضري تمثل 68% من الاستثمارات والباقي موجه للسكن الريفي، فكان حجم الاستثمارات التقديرية 8.3% مليار دج، وحجم الاستثمارات الفعلية 8.55 مليار دج مقابل تكاليف تقديرية للبرامج المسجلة هي 34.62 مليار دج، حيث ساهم هذا المخطط في إنشاء وظائف جديدة في قطاع البناء والأشغال العمومية قدرت بنسبة 91.6% وبلغت قيمة الاستثمارات الفعلية 8.55 مليار دج[1]، وحسب إحصائيات 1977 المقدمة من وزارة السكن والبناء فإن عدد المساكن لكل 1000 نسمة بلغت 130.3 مسكن، أما عدد المساكن لكل 1000 أسرة فبلغت 361 مسكن في حين بلغ معدل أشغال السكن 8.33 وقدرت المساحة الخام لكل نسمة(7.8م^2)بالنسبة لمساحة السكن المقدرة ب (65 م^2).[2]

ولقد خصص البرنامج السكني للمخطط الرباعي الثاني شطرين من السكنات هما:

4-1 برنامج السكن الاجتماعي: من أجل الوصول إلى إنجاز 100000 سكن مع بداية الثمانينات عددت السلطات العمومية برنامج على النحو التالي:

- الانطلاق في إنجاز 100000 سكن بما فيها السكنات قيد التنفيذ.
- توزيع 90000 سكن خلال هذه المرحلة كحد أدنى ويراعي في ذلك قدرة المواطن في مبلغ الكراء.

4 -2 برنامج السكن الريفي: بالرغم من النقائص الموجودة في قطاع انجاز السكنات إلا أن الريف الجزائري عرف نشاطا في البرنامج الخاصة بالبناء الذاتي، وإتمام 1000 قرية اشتراكية، كما نصت الانطلاقة في انجاز أكثر من 300 قرية فلاحيه.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 1.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص ص 322- 329 .

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط. الجزائر** : ديوان المطبوعات الجامعية ،1982 ص 402.

- 20000 سكن ريفي في إطار تحديث وتوسيع القرى.
- إتمام عملية البناء الذاتي 40000 سكن بتمويل من الخزينة العمومية والصندوق الوطني للاحتياط والتوفير.

جدول حصيلة البرامج السكنية خلال المخطط الثاني:

البرامج السكنية	عدد السكنات		الفرق بينهما	نسبة الإنجاز
	المقدرة	المنجزة		
السكن الاجتماعي	10000	45000	55000	%45
السكن الريفي	10000	75000	25000	%75

ومن خلال هذه النتائج التي حققها هذا المخطط وخاصة في المجال الريفي الذي يظهر جليا الاهتمام الذي أولته السلطات الجزائرية في هذه الفترة بالريف وهذا في الإطار الحد من ظاهرة النزوح الريفي الذي عرفته المدن وبالتالي خلق جو من التوازن بين الريف والمدينة.

5 -مرحلة المخطط الخماسي 1980-1989.

جاء المخطط الخماسي الأول والثاني ليعطيا دفعا قويا ويرسم سياسة سكنية اختلفت عن الطريقة السابقة، تمحورت تطورات المخطط الخماسي الأول لتنمية السكن حول ثلاثة محاور أساسية وهي:[1]

- تنظيم المدن القديمة وتوسيعها.
- تطوير الحياة السكنية في الريف وتحديد المركز الحضري.
- بعدة مدن جديدة في مناطق الهضاب العليا والصحراء.

بينما حظي قطاع السكن في المخطط الخماسي الأول بأولوية كبيرة من توزيع البرامج الاستثمارية، الاجتماعية، إذ بلغت حصته 42% ومعظمها موجهة للسكن الاجتماعي، وهو قطاع تميز بنسبة كبيرة من برامجه ببرامج القديمة 49% خاصة في مجال السكن الحضري والذي يشتغل بالمخطط الخماسي الثاني في تنمية هذا القطاع؛ هو إعادة تنظيم المدن وتجديد الأحياء القديمة على أساس أنماط حديثة.

البرامج السكنية المحققة في الخماسي الأول والثاني:

[1] محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**.ج 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص ص 62- 63.

- **برنامج السكن الاجتماعي:** تم تخصيص 96.6 مليار دج من أجل إنجاز برامج سكنية الاجتماعية من 1980إلى 1989.
- **برنامج السكن الترقوي:** تمت المصادقة عليه ودخل حيز التنفيذ في سنة 1986 من خلال القانون رقم 86-07 لـ 1986/04/04 فهذه الفترة تميزت بظهور الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات البترولية، يمول من طرف الصندوق الوطني.

المطلب الثاني: السياسة السكنية في ظل الاقتصاد السوق الحر 1990-2016

قامت الدولة في بداية التسعينيات بتبني سياسة جديدة في مجال بناء السكنات.

1- مرحلة 1990-1994: عرفت هذه المرحلة ثلاثة أنماط هي:

1-1برنامج السكن الاجتماعي: هو ذلك الذي تتكفل به الخزينة العمومية بصورة مباشرة وغير مباشرة، وهي موجهة للأسر التي لا تسمح لها مداخيلها بالحصول على ملكية سكنية ويتم إنجاز هذه السكنات من طرف وكالات الترقية والتسيير العقاري[1]، بحيث تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 84/93 المؤرخ في 1993/03/23، متعلق بمفهوم السكن الاجتماعي انطلاقا من الفئة المعنية.[2]

1-2 برنامج السكن الترقوي: بعد ظهور السكن الترقوي كصيغة سكنية جديدة غير أن الظروف التي سادت فترة ما بعد 1986 نتيجة الأزمة الاقتصادية؛ في سنة 1993 بموجب المرسوم التنفيذي 93-03 الصادر 1991/04/01 تماشيا مع التحولات الاقتصادية الجديدة وتبني نظام اقتصاد السوق.

1-3 برنامج السكن الريفي: لقيت مثل هذه البرامج إهمال كبير من طرف السلطات نتيجة النزوح الريفي نحو المدن وتفاقم أزمة السكن في المدن، بعد الثمانينات جعلت السلطات تصب اهتمام خاصة بعد الإصلاحات على إنجاز السكنات الريفية، ويكمن الهدف منه تشجيع الاستقرار بالمناطق الريفية من أجل خدمة الاقتصاد الريفي وحد من ظاهرة النزوح الريفي.[3]

2- مرحلة 1995-2000: عرفت السياسة السكنية عدة أبعاد ولكن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ظهور نمط سكن حضري جديد وعليه فإن تبني صيغة سكنية جديدة عرفت بداية بالسكنات التطورية لتعرف

[1] ديوان الترقية والتسيير العقاري، ولاية البيض 2016.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 84/93 المؤرخ في 1993/03/23 المتضمن مفهوم السكن الاجتماعي.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر في السداسي الثاني** 1994.

بالسكنات الترقوية ذات الطابع الاجتماعي والسكنات التساهمية ما هي إلا خطوة للقضاء على أزمة السكن،

لقد تعددت البرامج السكنية في هذه المرحلة ومن بينها:

2-1 برنامج السكنات التطورية (التساهمية أو المساعدة): عرف هذا النوع من السكنات في 1995 ويتدخل الصندوق للسكن لتقديم إعانة مالية لفائدة العائلات من أجل الحصول على ملكية سكنية، لكن هذا النوع لم يلقى النجاح المتوقع لكثرة الأفراد وضعف مداخليهم الشهرية.

2-2 برنامج السكن الاجتماعي: ظهرت السكنات الاجتماعية ابتداء من سنة 1996، وأصبحت الخزينة العمومية لوحدها دون تدخل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط غير أنه وفي خلال سنة 1998 عرف تغيرا أخر في نمط تمويله حيث أخذ هذا الأخير وجهتين:

الوجهة الأولى: بالنسبة للسكنات الاجتماعية في طور الإنجاز تمول من طرف الخزينة العمومية.

الوجهة الثانية: قرر تمويل السكنات الاجتماعية على النحو التالي 50%من ميزانية الدولة 40% من القروض البنكية و10%من مساهمة التنفيذ.[1]

2-3 برنامج السكن الترقوي: تم فتح المجال أمام البنوك والمؤسسات لتقديم قروض سكنية وأصبحت شروط الحيازة أسهل مما كانت عليه.

2-4 برنامج السكن الريفي: بقيت الدولة تقدم إعانات مالية للمواطن الريفي لإنجاز سكنه بشرط أن يكون مالكا للأرض.[2]

وأهم إنجازات هذه الفترة: لقد عرفت هذه المرحلة تحولات كبيرة سواء كان برامج السكنات الريفية أو الحضرية، فبالنسبة لبرامج السكنات الحضرية، عرفت هذه الأخيرة نمط سكني جديد عرف بالسكن التطوري، أو التساهمي وهذا من أجل تقليص من أزمة السكن التي عان منها المجتمع الجزائري ولقد عرفت السكنات التساهمية ارتفاع مستمر واستقرار في بعض الأحيان، غير أن أقل نسبة سجلت سنة 1995 و قدرت ب35%، ويرجع السبب في ذلك إلى فشل السياسة السكنية في مجال إنجاز السكنات التطورية، غير أن الدولة أعادت الاعتبار للسكن التطوري وأصبح سكن تساهمي، عرفت نسبة إنجازه سنة 1996 قدرت ب 99%.

[1] التيح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 69-70.

[2] تقرير وزارة التخطيط، أكتوبر 1999، ص 07.

أما عن أهم إنجازات السكنات الريفية: لم تعرف تطورات ملحوظة على طول الفترة المدروسة، بل وفي بعض الأحيان سجلت انخفاض في حجم إنجاز، وهذا ما كان في سنة 1996 و1997 وأهم الأسباب يعود إلى إهمال المواطن الريفي لعملية إنجاز سكنه نظرا لعدم تسلمه قيمة الإعانة بصفة كلية من جهة، وإلى عدم كفاية قيمة الإعانة لإتمام إنجاز السكن، خاصة وأن تكلفة ماد الإنجاز عرفت ارتفاع مستمر على مدار كل سنة.[1]

3- مرحلة 2001-2003: لعل ما ميز هذه المرحلة في قطاع السكن هو ظهور صيغة سكنية جديدة عرفت بصيغة البيع عن طريق الإيجار بالإضافة إلى تحولات سكنية أخرى ومراسيم تنفيذية جديدة عرفها قطاع السكن ومست بعض الأنماط السكنية الأخرى محاولةً بذلك تخطي العراقيل التي عرفها ومازال يعرفها هذا القطاع.

برنامج السكنات الحضرية:

لقد عرفت هذه المرحلة أربع أنماط سكنية حضرية:

3-1 برنامج سكنات البيع عن طريق الإيجار:[2]

لقد ظهرت صيغة البيع عن طريق الإيجار لتمهيد لسياسة سكنية جديدة بمقتضى المرسوم رقم 01-105 في 23 أفريل 2001، حيث لم تعد الدولة العنصر في إنجاز وتمويل المشاريع السكنية، هذه الصيغة تترجم استمرار حرص الدولة على اشتراك المواطن في بناء مسكنه [3]، أسست مهمة الإشراف وتسيير العملية للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره AADL. هذه الصيغة من البرامج الموجهة لكل شخص تتوفر فيه الشروط التالية:

- لا يملك أي ملكية سكن ولا يكون قد تحصل على مساعدة مالية من طرف الدولة.
- أن يكون دخل المستفيد يتراوح ما بين 15 ألف و40 ألف دج شهريا أي لا يتجاوز 5 مرات الحد الأدنى للأجور.

---

[1] عمراوي ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 72-73.

[2] الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطوره، دليل حول صيغة البيع عن طريق الإيجار (صيغة كل الآمال)، 2003، ص 6.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئيس الجمهورية،(**الجريدة الرسمية** ، 15-328 المؤرخ في 2015/12/22 يعدل قانون رقم 01-105 المؤرخ في 2001/04/23 الذي يتعلق بشراء المساكن المنجزة في الإطار البيع بالإيجار ،العدد 68،2015،) ص ص 18.19.

– ألا يتعدى من المستفيد 65 سنة ودلك انطلاقا من تاريخ دفع أول دفعة مالية للحيازة على مسكن صيغة البيع عن طريق الإيجار.[1]

3-2 برنامج السكن التساهمي: عرفت السكنات التساهمية في هده مرحلة 2001 -2003، اتجاها آخر وذلك من حيث إعادة النظر مرة أخرى في حجم الإعانة المالية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للسكن CNL، بفضل التعليمة الوزارية في 2000/11/15 المتعلقة بتعديل المرسوم رقم 94-308 المؤرخ في 14 أكتوبر 1994، وتكمن الفائدة من هذا التعديل في حجم الإعانة الذي ارتفع عما كان عليه، إلى تكيف أكثر مع الوضع في تلبية حاجيات العائلات ذات الدخل المتوسط وبالإضافة إلى التعديل في حجم الإعانة، تم تحديد حد أعلى لتكلفة السكن التساهمي والذي يجب أن يتعدى 200.000 دج للسكن مهما كان عدد الغرف.

3-3 برنامج السكن الاجتماعي: لقد عرفت هذه المرحلة كذلك تغيرات مست كذلك برنامج السكنات الاجتماعية، هذه السكنات ذات الطابع الغير قابل للتنازل عن ملكيتها من قبل الدولة، عرفت تغيرا ابتداء من سنة 2003 بصدور المرسوم رقم 03-269 المؤرخ في 7 أوت2003 والمتعلق بشروط الحصول على ملكية عقارية تابعة للدولة أو الديوان الترقية والتسيير العقاري، سمحت الدولة بالتنازل عن أملاكها، وأصبح السكن الاجتماعي قابل للبيع للمستفيد وفق الشروط التالية:

– يمكن للمستفيد من السكن الاجتماعي أن يدفع مبلغ السكن الاجتماعي دفعة واحدة أو على شكل أقساط.

– إذا قام المستفيد من السكن الاجتماعي بدفع مبلغ السكن دفعة واحدة يتحصل على تخفيض بقيمة 10% من مبلغ شراء المسكن.

– إذا قام المستفيد من السكن الاجتماعي بدفع مبلغ السكن على شكل أقساط له مدة 20 سنة كأقصى حد لدفع المبلغ، ويجب عليه أن يدفع قيمة أولية تقدر ب 5 % م المبلغ.[2]

3-4 برنامج السكنات الريفية: شرع ابتداء من سنة 2002 في إنجاز برنامج سكني في إطار سياسة التنمية الريفية تسعى للتحقيق إعادة تنمية الفضاءات الفلاحية والريفية وتثبيت سكان الريف.

---

[1] بن أشنهو، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-269 المؤرخ في 2003/08/07 ،المتعلق بالحصول علي ملكية** ، ص 15.

وفي إطار الدعم المالي لفائدة التنمية الريفية وبغرض تهيئة شروط استقرار سكان الريف وضمان ديمومة النشاطات الفلاحية والرعوية، فإنه تقرر إسناد مهمة هذا الدعم إلى الصندوق الوطني للسكن CNL، حيث تقرر طبقا للنصوص التنظيمية منح إعانة للمسكن الريفي محدد كما يلي:

- من 400 ألف دج إلى 500 ألف دج حسب الدخل لبناء مسكن جديد.
- 250 ألف دج لتعبئة أو ترميم مسكن موجود.
- على أن يتم توزيع الإعانات المقررة في إطار هذا البرنامج حسب كل ولاية بموجب مقرر مشترك بين وزير السكن والعمران ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الفلاحة والتنمية الريفية. [1]

4- مرحلة 2004-2009. فيما يخص الوضعية الحالية للسكن فقد تم إنجاز أكثر من 1400000 وحدة بما في ذلك البرامج التكميلية، مجموع السكنات المنجزة ما بين 2004 و2008 بلغ أكثر من 700000 مجموع السكنات المباشرة بناؤها منذ 2005 بلغ 1050000 سكن تم استلام 583000 مسكن، فيما يخص القضاء على السكنات الغير لائقة فإن الحصيلة على المستوى الوطني دون ولاية الجزائر تم تسجيل أكثر من 164000 سكن اجتماعي موجه للتأجير منها 70000 وحدة في عام 2008 وقد تم التكفل بجملة هذه الحصة، بحيث شرع في إنجاز 16800 وحدة بينما توجد أكثر من 73000 وحدة في مرحلة الانطلاق في حين ما تزال حوالي 4000 وحدة في اختيار القطع الأرضية المناسبة لإنجازها.

وفي ولاية الجزائر تقرر سنة 2008 إنجاز 30000 سكن اجتماعي موجه للتأجير، أما في مجال العمران تم تخصيص المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير المتوفرة حاليا على مستوى سائر بلديات الوطن، باشرت 907 بلدية مراجعتها قصد توسيع رقعة عمرانها، أما مخططات شغل الأراضي تم إعداد سوى 4400 مخطط من 12000 مخطط، فيما يخص تحسين العمران فقد تم تخصيص 300 مليار ما بين 2005 و2008 لمعالجة النقائص المسجلة على مستوى حوالي 7500 موقف. [2]

وبالنسبة للخماسي المتعلق ببرنامج السكن الذي حدد له أول بناء مليون وحدة سكنية ثم رفع هذا العدد تدريجيا إلى 1400000 سكن على اختلاف أشكالها وتم رفع إعانة الدولة المخصصة للمواطنين المستحقين للسكن الاجتماعي التساهمي والريفي إلى 700000 دج إلى 1000000 دج وكذا رفع الحد

---

[1] وزارة السكن والعمران، **تقرير حول حصيلة السكن الريفي الثلاثي الثالث سنة 2002**، وزارة السكن والعمران، الجزائر، ص 05.

[2] **بيان مجلس الوزراء** المنعقد يوم الأربعاء 23جانفي 2008.

الأدنى لمداخيل الأسر فيما يتعلق بالسكن التساهمي من 72000 دج إلى 80000 دج، وان برنامج انجاز 1.4 مليون وحدة سكنية الذي تضمنه مشروع السيد رئيس الجمهورية في الإطار المخطط الخماسي 2005-2009 يشكل تحديا هاما الغرض من التقليل من العجز الذي تشهده الحظيرة الوطنية للسكن ، تم تنفيذ البرنامج الخماسي للسكن الذي يضم أكثر من 1.4 مليون وحدة سكنية منها كل البرامج التكميلية وتقدر الميزانية الخاصة لهذا البرنامج بأكثر من 1000 مليار دينار (16ميار دولار) نحو 50 بالمئة من هذا المبلغ يوجه إلى تمويل المساعدات للحصول على الملكية في الوسط الحضري والريفي وتمثل المساعدات للمسكن الريفي 40 بالمئة من البرنامج الجاري انجازه ، بالإضافة عمليات التهيئة الحضرية يكون الغلاف المالي الموجه لهذا البرنامج قد وصل إلى 20 مليار دولار لتمويل العمليات المتعلقة بالسكن [1].

5- مرحلة 2010- 2014: تعتبر هذه المرحلة كمقاربة متجددة للسكن، حيث سيبقى بناء المساكن والتجهيزات العمومية، يشكل محور لعمل السلطات العمومية حيث تم انتهاج مسعى متكامل من الأطراف الحكومة في هذا الميدان بحيث هذا المسعى شكل الأساس الذي اعتمد عليه في إعداد مشروع مخطط العمل لقطاع السكن والتعمير للفترة 2010-2014 هذا الأخير انبثق عن التوقعات القطاعية المعدة في إطار مقاربة متجددة للسكن ويرتكز المسعى الجديد المحدد من طرف السلطات العمومية على أربع مبادئ توجيهية:[2]

- يهدف المبدأ الأول إلى الرفع بصفة معتبرة من إنتاج المساكن والتجهيزات العمومية.
- أما المبدأ الثاني فيرمي للتنوع في عرض المساكن عن طريق تشجيع الترقية العقارية.[3]
- أما المبدأ الثالث فيتعلق بوضع منظومة أعمال مرافقة من أجل تحسين نوعية الهندسة المعمارية والتقنية للبناء واحترام قواعد العمران.
- المبدأ الرابع يتعلق بالتكفل بمسألة النوعية، وهذا ما تطلب تحديث المنظومة التشريعية والتنظيمية المؤطرة لعملية البناء، وذلك وفقا للقانون الأخير رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 المحدد للقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها.[1]

[1] عمران ،**مرجع سبق ذكره** ،ص ص 252-253

[2] وزارة السكن، " الإنجازات تتكلم" ، **مجلة الاقتصادية** ، العدد 10، أفريل 2010، ص 44.

[3] وزارة السكن والعمران، **مجلة السكن**، العدد 04 سبتمبر 2009، ص 73.

واستفادة قطاع السكن في هذه مرحلة من غلاف مالي قيمته 3700 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار من أجل إنجاز مليوني وحدة سكنية، وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتعلق الأمر أيضا بالإنجاز وحدة سكنية إيجاريه و500000 وحدة سكنية ترقوية و300000 وحدة ، 500000 وحدة سكنية في إطار امتصاص السكن الهش و 770000 وحدة سكنية ريفية وعليه سيتم تسليم مجموع 12 مليون وحدة سكنية خلال البرنامج الخماسي فيما سيتم استكمال 800000 وحدة سكنية المتبقية بين 2015 و2017.

وللإشارة يأتي البرنامج السكني هذا تكملة للبرنامج الخماسي 2005 –2009 الذي حدد هدفها مبدئيا لإنجاز مليون وحدة سكنية ليرفع العدد إلى 1.65 مليون وحدة سكنية مسجلا بذلك زيادة نسبتها 65%بالقرارات التي اتخذها الرئيس المتمثلة في إعداد برامج تكميلية لولايات جنوب الوطن والهضاب العليا والامتصاص التدريجي للسكن الهش، وعليه فإن عدد السكنات المنجزة بتاريخ 2010/12/31 قد يصل إلى 1.48 مليون وحدة سكنية وللإشارة تمثل السكنات الريفية نسبة 42% من هذه السكنات المنجزة، فيما بلغت نسبة السكنات الحضرية منها 58% وبخصوص الجانب المالي خصصت الدولة غلافا ماليا لبرنامج السكن 2010–2014 بما يعادل 286 مليار دولار.[2]

6- مضمون برنامج السكن 2015- 2019:

تسعى وزارة السكن والعمران والمدينة إلى إنجاز 1.6 مليون مسكن في إطار البرنامج الخماسي 15-19، وتم تقسيم هذا البرنامج كالتالي:[3]

- 800.000 سكن عمومي إيجاري موجهة إلى الفئات الاجتماعية المحرومة أو التي تعيش في ظروف سكنية سيئة.
- 400.000 وحدة سكنية بيع بالإيجار فئات الطبقة المتوسطة.
- 400.000 سكن ريفي إنجاز سكن لائق في محيط الريفي عبر البناء الذاتي.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئيس الحمهورية،**(الجريدة الرسمية قانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلة 2008**، يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام انجازها ،العدد 44،2008) ص 19.

[2] http// : www.mbuv-gov.dz 2016.

[3] http// : www.nhu-gov.dz 15فيفري 2016 وزارة السكن. .

المطلب الثالث: أنواع البرامج السكنية المعتمدة في الجزائر.

أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها بعد الاستقلال مسؤولية إنجاز السكنات خاصة بعد تزايد عدد السكان بسبب الهجرة إلى المدن الكبرى مما دفع بالسياسة السكنية في بادئ الأمر بعملية إتمام البرامج السكنية التي تركها المستعمر قيد الإنجاز ولعل أهم هذه البرامج نذكر منها:

1- برنامج السكن الاجتماعي: كل سكن ممول من أموال الخزينة العمومية يعتبر سكنا اجتماعيا، أما التعريف الدقيق للسكن الاجتماعي فلابد فيه من توضيح مختلف المعايير التي ارتبطت به، في حالة غيابها السكن الاجتماعي مدلوله وهي:

- دعم الدولة للسكن الاجتماعي بصورة واضحة وبنسبة 100 بالمئة أو جزئيا يعود أساسا إلى اختلاف أنواع السكن الاجتماعي.
- يستهدف السكن الاجتماعي الفئة ذات الدخل الضعيف والمتوسط ممن لا يمكنهم بدون دعم الدولة الحصول على السكن. [1]

1.1 السكن الاجتماعي الإيجاريISI: هذا النوع من البرامج ممول كليا من طرف ميزانية الدولة لأنه موجه فقط للمواطنين ذوي الدخل الضعيف أقل من 24000 دج شهريا، يحدد شروط المستفيد حسب المرسوم

التنفيذي 98-42 المؤرخ في 01 فبراير 1998 في ما يلي:

- أن يملك عقارا ذو استعمال سكني.
- يملك قطعة أرض صالحة للبناء.
- يستفيد 17 من إعانة الدولة في إطار شراء أو بناء مسكن.

1-2 **السكن الاجتماعي التساهمي ISP:** هو سكن موجه للفئات ذات الدخل المتوسط، يمول من طرف الصندوق الوطني للسكن وتحدد الشروط الاستفادة منه حسب التعليمية الوزارية رقم 183 الصادرة 28 أبريل 2002، ويقوم السكن التساهمي على مبدأ منح الإعانة المالية للمستفيد. [2]

1-3 سكنات البيع بالإيجار: هذا النوع موجه إلى الطبقات ذات الدخل المتوسط ويستفيد من مجانية القطع الأرضية والتكفل بالقروض المقدمة من طرف الدولة، وتحدد شروط الاستفادة منه حسب المرسوم

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول السكن الاجتماعي**. الجزائر: مارس 1995، ص 13.

[2] مجلة المشاريع الكبرى في الجزائر لقطاع السكن والعمران ، **وزارة السكن والعمران**، ص 64.

التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في 23 أبريل2001، للاستفادة من سكن عدل في الجزائر يجب أن تتوفر الشروط التالية:[1]

- لا يملك أو لا تملك في أي ملكية الأرض.
- الجزائريون المقيمون في الخارج ليسوا معنيين ببرنامج عدل.

2 برنامج السكن التطوري: هو السكن موجه لطبقات ذوي الدخل المحدود حيث تقوم الدولة بإعطاء إعانة مالية موجهة لتهيئة الأرضية وربطها بمختلف الشبكات، في حين المستفيد يتكفل بدفع ثمن الخلية القاعدية وتحدد الشروط الاستفادة منه وفق الأمر الوزاري المؤرخ في 15مارس 1998.

3- برنامج الترقوي المدعم: هذه الصيغة الجديدة من السكن الترقوي العمومي تم إدراجها مؤخرا ضمن برنامج حكومة وعليه فإن السكن العمومي الترقوي موجه للمواطنين غير المؤهلين لاقتناء سكن اجتماعي بحيث دخلهم يزيد عن 24.000 دينار ولا من السكن الترقوي المدعم ولا من سكن عدل بيع بالإيجار بل مخصص للمواطنين الذي يتراوح دخلهم الشهري بين 24.000 دينار و 108.000 دينار شهري، ويعتبر السكن الترقوي العمومي لا يستفيد من أي إعانة من قبل الصندوق الوطني للسكن، وهو صيغة جديدة استحدثت بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 15 أكتوبر 2010 [2] ، الذي يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء مسكن جماعي أو بناء مسكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذلك كيفية منح هذه المساعدة، وتحول هذا النوع مؤخرا إلى السكن الترقوي العمومي حسب ما صرح به الوزير الأول وهو سكن موجه للمواطنين الذي يتراوح دخلهم بين 24.000-108.000 دينار جزائري، ويتم تمويل هذا البرنامج مساهمة بنكية، ولا يتدخل الزبون إلا بعد انتهاء المشروع وقامت الوزارة ببناء 151.850 مسكن ترقوي عمومي، حيث أطلق منها 70.000 خلال سنة 2013.

4- برنامج السكن الريفي: جاء هذا النوع لتدعيم إتمام المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تثبيت سكان الريف وتنمية المجالات الفلاحية والريفية، وتشجع السكان النازحين إلى العودة إلى الريف

---

[1] داود عبد الله وشقبقب، **إنتاج السكن بين الأصالة والمعاصرة، حالة منطقة ميزاب.** (مذكرة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة منتوري ، قسنطينة 2010)، ص 12.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير الأول،(**الجريدة الرسمية، القانون 10-25 المؤرخ في 2010/10/05** ، متعلق بمستويات المساعدة المباشرة من الدولة للاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي ،العدد 58 ،2010،) ص 39 .

ويتعلق بتهيئة أو توسيع سكن موجود أو بناء سكنات جديدة، وتحدد التعليمة الوزارية المشتركة رقم 06 المؤرخة في 21 جويلية 2002 كيفية الدعم، و من شروط الاستفادة من السكن الريفي هي:[1]

- إثبات أن دخل الزوجين يقل أو يساوي 06 مرات الدخل الأدنى الوطني المضمون.
- لم يستفد من قبل من التنازل عن مسكن مملوك للدولة.
- لا يملك أي سكن أو استعمال سكني.

5- السكن عن طريق تجزئة الأراضي: أعلن وزير السكن والعمران والمدينة بالجزائر عن استحداث صيغة سكنية جديدة تتعلق بالبناء الذاتي عن طريق تجزئة الأراضي، سيتم إدراجها في البرنامج الخماسي الجديد للقطاع السكن 2015-2019، وأوضح الوزير خلال اجتماعه مع مديري التعمير والبناء أن الصيغة الجديدة تهدف إلى تحقيق الضغط على وسائل الإنجاز من خلال تكفل المواطن بمفرده بعملية البناء بعد الاستفادة من قطعة الأرض ومساعدة مالية من الدولة مع احترام المخطط العمراني، وتشمل عملية تجزئة الأراضي في مرحلة الأولى ولايات الجنوب و الهضاب العليا على أن تمتد لاحقا إلى ولايات الشمال.[2]

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول السكن الاجتماعي**. الجزائر: مارس 2003، ص 18.

[2] **موقع وزارة السكن** يوم 13 فيفري 2015.

خاتمة الفصل :

فيما سبق ومن الطرح النظري لموضوعنا هذا نجد أن موضوع السكن من بين أهم القضايا السوسيولوجية المعاصرة والمعالجة في وقتنا الحالي، كون المسكن من الحاجيات الضرورية للإنسان نظرا لما يوفره من راحة نفسية واجتماعية للفرد، وبهذا نقول أن سياسة السكن هي جانب لسياسة العامة وذلك بتحديد الأهداف وترتيب أولوياتها وتحليل علاقة الترابط المتبادلة فيما بين الأهداف وأخيرا اختيار الوسائل الملائمة والكفيلة بتحقيقها، وبهذا فإن سياسة أي دولة في ميدان السكن يجب أن لا ينظر إليها أنها مجرد قرارات إجراءات متخذة لتلبية حاجة ملحة فحسب، بل يجب أن تجد هذه القرارات علاقة لها بفلسفة معينة تهدف عموما إلي التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي.

الفصل الثالث

إستراتيجية المدن الجديدة في الجزائر أنموذجا

تمهيد:

عرفت الجزائر معظم المدن الجديدة لسبل وتسيير تحسين العملية في إطار سياسة الدولة وإخضاعه للشروط عملية، بحيث تتواجد مشاريع كبيرة لانجاز المدن الجديدة تتطلب وجود جهود كثيرة في كل قطاعات سواء خاص أو عام للدولة، قد تحتاج إلى ميزانية واسعة وقدرات فنية عالية، بحيث قامت الجزائر بإقامة مناطق سكانية متكاملة الخدمات والمرافق في إطار التخطيط العمراني مبني على أسس عملية سامية وحديثة، من اجل معرفة مدى مساهمة المدن الجديدة في عملية فكك الخناق عن الدول الكبرى والحد من مشكلة الإسكان ومعرفة ماهي الأساليب والطرق التي تتم بواسطتها جذب استقطاب السكان لها والعمل على تكيفهم واندماجهم في الوسط الجديدة بحيث سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للمدن الجديدة وإستراتيجية تسييرها في الجزائر.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي للمدن الجديدة

تعتبر المدن الجديدة إحدى الوسائل العمرانية التي تنتهجها معظم الدول للتخفيف من الكثافة السكانية بالمدن الرئيسية، بحيث تمثل شكلا بنائيا نموذجيا ومحصلة لتغيير المخطط من اجل إقامة مجتمعات تحقق فيها مستويات معيشية.

المطلب الأول: مفهوم واصل نشأة المدن الجديدة.

قد تتعدد تعريفات للمدن الجديدة عند العديد من المفكرين والباحثين.

1- مفهوم المدن الجديدة:

تعرف على أنها الصيغة التي تتبناها الدول المتقدمة والدول النامية لحل أزمة العمران الحضري، كما أنها تعرف أيضا: كنمط من الأنماط العمرانية الحضرية تنشأ مواكبة لنشأة جغرافية العمران كأحد فروع جغرافية بشرية، بحيث ظهرت المدن الجديدة في القرن 19 وأوائل القرن20، وقد ارتبط مفهومها بالتجربة العمرانية البريطانية. [1]

1-1 تعريف المدن الجديدة من المنظور الغربي :

يقترح ايبنزر هوارد أن بناء مجتمعات جديدة" مدن جديدة" بأكملها وضمن هذه الاقتراحات في كتابه الذي أصدره عام 1998، الذي يحمل عنوان"مدن الحدائق غدا" وهي فكرة لم تكن نمط من أنماط الضواحي القريبة من المدن القديمة، بقدر ما كانت مجتمعات جديدة مستقلة في حد ذاتها تتمتع بالاكتفاء الذاتي، بحيث يتمتعون بفرص عمل ملائم، والإقامة الدائمة بالمدينة هذا إلى جانب الخدمات الترويجية للسكان.

أما بول دولوفريي عرفها بأنها"عبارة عن مدن مستقبلية تحظى بتقدم تكنولوجي عالي في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والعمرانية، تسمح بتوجيه التنمية في إطار الوظائف الاقتصادية والإسكانية."[2]

1-2 تعريف المدن الجديدة من المنظور العربي: يعرفها صلاح بيسوني أنها" ذلك المجتمع المحلي المستحدث، الذي يتم إنشاؤه بناءا على الأسس التخطيطية الشاملة أو المتكاملة بكل جوانبها الاقتصادية والفيزيقية والتنظيمية ويلي

[1] احمد محمد عبد العالي, **المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر. مصر** : (ب.د. ن),(ب.س) ص2.

[2] Hovoard .E.(**garden cities of tomorrow**) fafer, London 1962 p29.

ذلك نقل العناصر البشرية المختارة بشروط معينة، وذلك بهدف تحقيق وضع اجتماعي واقتصادي متطور عن الوضع السابق في المدن التقليدية ويكون الهدف منه تنمية وتطوير الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي".[1]

و يرى مصطفى عمر حمادة" أن المدن الجديدة ما هي إلا مدن مصنوعة أو مخططة لا دخل لسكانها في التخطيط بحيث يتم التخطيط شامل ومتكامل لها من جانب الجهات الحكومية المختصة للتخطيط لكافة الجوانب العمرانية والتنظيمية واقتصادية".[2] كما تعرف بأنها" تلك السياسات التي تنتهجها كثير من الدول لحل مشاكلها العمرانية وبالذات المراكز الحضرية الكبرى بها، كما تسعى إلى عملية تنظيم مراكزها وتمثل أيضا وسيلة من وسائل التنمية الاقليمية في مناطق المحيطة بها ."[3] وبالتالي قد تبدو" جزء من المجتمع القائم بالفعل له عاداته وتقاليده وأعرافه وبناءات اجتماعية واقتصادية محددة ."[4]

أما في الجزائر فيعرفها **القانون رقم 08-02 المؤرخ في 08 مايو 2002** تعتبر كل تجمع بشري ذو طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، وهي تشكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز.[5]

2- أصل نشأة المدن الجديدة :

اتفق العديد من المفكرين أن فكرة المدن الجديدة بدأت منذ آلاف سنين فهي لا تعتبر فكرة جديدة أو حديثة المنشأة،[6] ففي عهد الإغريق ظلت فكرة إنشاء المدن الجديدة مستمرة بغرض التجارة والاستيطان وتوزيع الزيادة السكانية خارج المدن القديمة، بحيث توسع الرومان في إنشاء المدن الجديدة للأغراض العسكرية واستيطانها بالمناطق الجديدة التي يتم ضمها إلى الإمبراطورية الرومانية.[7]

غير أن المدن التي ظهرت في فترة لم تكن امتدادا للمدن القديمة بل نشأت ككيانات اجتماعية جديدة.

---

[1] مصطفى عمر حمادة، **المدن الجديدة دراسة في الانتربولوجيا الحضرية**.(ب ب): دار المعرفة الجامعية طبع ونشر وتوزيع(ب.ط) 2011 ص 39.

[2] حمادة ،**مرجع نفسه**، ص 40.

[3] عبد الرؤوف الضبع, **علم الاجتماع الحضري قضايا وإشكاليات**.الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1 ، 2003 ص44.

[4] مريم احمد مصطفى وعبد الله عبد الرحمن, **علم الاجتماع المجتمعات الجديدة**. دار المعرفة الجامعية2001، ص 381.

[5] الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية, المجلس الشعبي الوطني، قانون رقم 02-08 المؤرخ في 2002/5/8 المتعلق بانشاء المدن الجديدة وتهيئتها (**الجريدة الرسمية** العدد 34، الصادرة في يوليو2002) ،ص 04.

[6] حمادة, **مرجع نفسه**، ص38.

[7] Shaffer ,frank, "**the new town story**" Mac Gibbon Kee. Suffolk England, 1970.

ومن أهم أسباب قيام المدن الجديدة ما يلي:

- **الأسباب الطبيعية:** تتمثل في الظواهر البيئية التي تساعد على استيعاب الزيادة الهائلة في عدد السكان.

- **الأسباب الاجتماعية:** تتعلق بالمشكلات السكانية من حيث التوزيع الكثافة والنمو، بحيث ترتبط بتحسين مستوى معيشة الأفراد أو فئات معينة من السكان.

- **الأسباب الاقتصادية:** هي من الأسباب الرئيسية وأقواها، التي تدفع إلى التفكير، بل التعجيل بإنشاء مدن جديدة، لإعادة توزيع القوى البشرية الإنتاجية والشغيلة(القوى النشطة) إلى مدن الكبرى.

- **الأسباب السياسية:** هي التي تتصل بإستراتيجية دولة معينة من النواحي السياسية والعسكرية بحيث أن الهدف الأساسي من إنشاء المدن الجديدة هو محاولة الوصول بهذه المدن إلى مستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي، يمكن من خلاله التغلب على المشكلات التي طرحها واقع المجتمع القديم. بحيث أن نشأة المدن يفيد في المقارنة بين عوامل وأسباب النشأة والنمو بين المدن القديمة فالمدن القديمة قد نشأت وتطورت نتيجة لعوامل تجارية وصناعية وأخرى دينية، بحيث نجد أسباب النشأة والنمو للمدن الجديدة تختلف باختلاف العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، إن هذه الأخيرة كان لها دور أساسي في نشأة المدن الجديدة من حيث تخفيف من حدة الكثافة السكانية.[1]

المطلب الثاني: أنواع ووظائف المدن الجديدة

تتمثل أنواع ووظائف المدن الجديدة في مايلي :

1- أنواع المدن الجديدة: [2]

إن الهدف من إنشاء المدن الجديدة هو تكوين مجتمعات تتوفر فيهم ظروف معيشية ملائمة بحيث تجذب السكان إليها وتصنف هذه المدن إلى :

1-1 المدينة الجديدة المستقلة: تتميز هذه المدينة بكيان مستقل اقتصاديا، ولا تعتمد على مجتمع موجود وتوجد أنماط عديدة لهذه المدن:

[1] حمادة, **مرجع سبق ذكره**، ص46.

[2] لمزواد صياح , **دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة**. (مذكرة ماجستير, كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية, جامعة منتوري قسنطينة,) ص ص 48-50.

أولا المدن الجديدة هي مدينة مخططة يتم إنشاؤها بقرار إداري بصفة شاملة في إطار سياسة تهيئة الإقليم، وتكون المدن الجديدة متكيفة ذاتيا من فرص العمل والسكن والخدمات اللازمة، كما تضم مختلف التجهيزات والأنشطة.

ثانيا المجتمعات الجديدة: استعمل هذا المفهوم في أمريكا، بدلا من المدن الجديدة، فعرفوا المجتمع العمراني الجديد بأنه مخطط جديد للتنمية منطقة كبيرة الحجم.

ثالثا المدن الجديدة كبيرة الحجم: تعرف بأنها مجتمع كبير الحجم وعدد سكانه كبير، يتم إقامتها ببعيد عن أي امتداد لأي مدينة أخرى ويقام هذا من النمو في منطقة معينة.

رابعا مدن الشركات: يقام هذا النوع حسب نشاط اقتصادي مثل مدينة جديدة التي تقوم على استغلال الموارد الطبيعية.

خامسا مدن التنمية : تقوم على خلق فرص العمل متنوعة ومختلفة بإنشاء صناعات بها لتنويع اقتصادها والهدف منها إعادة توزيع السكان.

سادسا مدينة أفقية : عبارة عن نظام متتابع عن البناء، كحوادث صغيرة بحيث تكون المواصلات وشبكة النقل جميعها تحت الأرض وهي من الأفكار الحديثة للمدن.

2-1 المدينة الجديدة التابعة : هذه المدن تعتمد على مجتمع قائم بالفعل وبوجود عدة أنماط للمدن الجديدة التابعة كل منها:

أولا مدنية تابعة: هي عبارة عن امتداد سكني كبير ذات كثافة سكانية عالية، اقل خدمات مطلوبة، مع وجود إمكانية التعليم اقل استخداما.

ثانيا مدنية مترو: مجتمع متكامل تابع يتخذ شكل عنقودي ويمثل مركز العاصمة تتنوع فيه الاستعمالات الأرض وتنوع فرص العمل.

ثالثا مدنية جديدة داخل مدينة: منطقة جديدة تنشأ بغرض إحياء وتجديد المناطق المتدهورة عمرانيا وبيئيا واجتماعيا(المناطق العشوائية) في المدينة الكبيرة من خلال مراحل التنمية تبعا للخطة الشاملة للدولة. [1]

2- وظائف المدن الجديدة: لقد تعددت وظائف المدن الجديدة ويمكن حصرها فيما يلي:

[1] لمزواد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 50.

- تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى نتيجة لخلق مناطق جذب جديدة.

- توفير فرص العمل للسكان.

- تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية من توفير الإسكان الجيد ومشاركة في التقليل من حدة الأزمة العقارية وكذلك تحقق قدرا من التوازن للحركة سكانية في بلاد.

- زيادة معدل التنمية وتوفير مرافق الخدمات للسكان.

إن من أهم الوظائف التي جاءت لأجلها المدن الجديدة تتمثل في إعادة توزيع السكان على سطح سياسة جغرافية للدولة، وذلك للحد من الازدحام الشديد في المدن.

الشكل(4) يوضح أنواع المدن الجديدة.

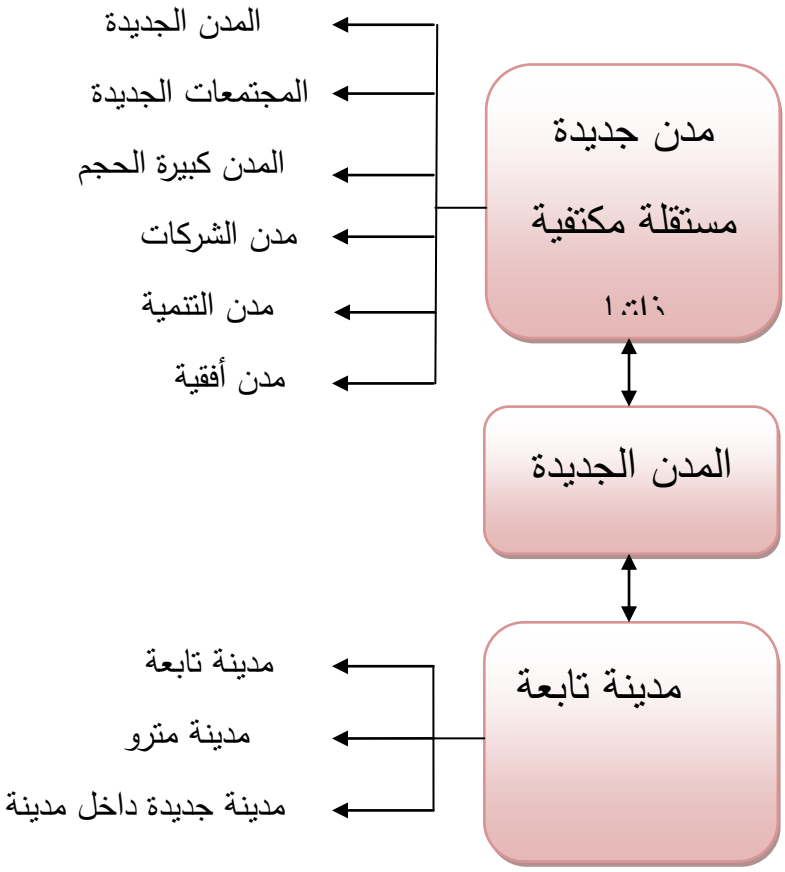

المصدر: من إعداد طالبتين

المطلب الثالث : خصائص وأهداف المدن الجديدة.

لقد تعدت خصائص وأهداف المدن الجديدة ويمكن حصرها فيما يلي :

1- خصائص المدينة الجديدة:[1]

لقد تعددت خصائص المدن الجديدة ويمكن أن نبين كل ما ميزها في الدول الغربية والدول النامية.

1-1 المدينة الجديدة في انجلترا: إن فكرة إنشاء المدن الجديدة، ظهرت في عام 1898 وذلك بصدور كتاب هاورد"الغد طريق سليم إلى الإصلاح الحقيقي" ولقد دعا إلى إنشاء مجتمعات محلية جديدة وسط الطبيعة الخضراء ويطلق عليها اسم "مدن الحدائق"، وتتميز هذه المدن بالتخطيط لكافة منشأتها التجارية والصناعية، ولم تلقى نجاحا كبيرا في بدايتها نتيجة لبعض الصعوبات والمشاكل الإدارية والمالية التي تعرضت لها.

أولا واهم ما يميز سياسة المدن الجديدة بانجلترا ما يلي:

أ- يجب أن تقام المدن الجديدة حول مناطق مزدحمة وقائمة بالفعل لكي تساعد على امتصاص السكان منها، فمن بين 14 مدينة جديدة أقيمت في الفترة 1946-1950 كان منها 08 جديدة في إقليم لندن لاستيعاب التضخم السكاني فيها.

ب- يجب أن يكون طول المسافة للمدينة الجديدة على بعد لا يقل عن 40 كم عن لندن وان تنمو المدينة معتمدة على كل القطاعات الاقتصادية, الاجتماعية...الخ.

ج -كما يقرر المجلس التنفيذي قانون يقوم بإعداد التخطيط العام للمدينة وإعداد البنية الأساسية.

وتعتبر هذه الخصائص خطوات هامة التي يضمنها المخطط العام للمدن الكبرى، كما تعتبر العلامة الرئيسية في التاريخ الحديث للسياسة العمرانية العامة في انجلترا.

1-2 المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية: لقد ظهرت سياسة المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لجهود مستثمرين القطاع الخاص وليس لجهود الحكومة، وتختلف تجربة المدن الجديدة في الولايات المتحدة عن المدن البريطانية على سبيل المثال نذكر: المدن الأمريكية ليس لها خوام واقية حولها ،كونها دون سلطة حكومية فيما عدا الإدارة المحلية.

[1] لمزواد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص ص 51، 53.

بحيث أن أول مدينة جديدة أنشأت في الولايات هي راديون التي صممها كل من كلارونس كاروتس ستيان وهنري في عام 1929، وكان من بين عوامل نجاح المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية هو اختيار جماعات وأفراد من أجناس مختلفة طبقات اجتماعية. أما عن التجربة الفرنسية فقد اختار مخططون إنشاء المدن الجديدة بجوار المدن الصغيرة القائمة بالفعل، حيث ركزت السلطات على أكبر حجم للمدن الجديدة ويمكن حصر بعض العوامل التي ساعدت في نجاح تجربة المدن الجديدة في العالم التي تتمثل في نقاط تالية:

- توفر سياسات عمرانية حضرية على المستوى القومي والإقليمي، حيث تشير الدراسات أن عامل توفر سياسة عمرانية مضبوطة من أهم العوامل التي تساعد على نجاح المدن الجديدة.
- موقع المدينة يختلف موقع المدينة حسب الهدف من إنشائها فقد تكون مستقلة أو تابعة.
- توفر شبكة من خطوط مواصلات التي تربط المدن الجديدة بالمدينة الأم.
- توفير الخدمات والمرافق العمومية.

1-3 المدينة الجديدة في المجتمعات البلدان النامية: إن معظم البلدان النامية تعاني من ظاهرة النمو الحضري، وزيادة عدد سكان المدن الرئيسية بها، ومن اجل التحكم في الظاهرة اتجهت معظم البلدان في سياستها التنموية إلى التخطيط الحضري والعمراني من اجل الحد من المشاكل العمرانية التي تعاني منها، ومن بين تلك الإجراءات أو الاتجاهات سياسة المدن الجديدة باعتبارها أداة من أدوات التجديد الحضري، بحيث تم إنشاء مدن جديدة بأنواعها المستقلة والتابعة وتتراوح أحجام هذه المدن من مجتمعات صغيرة إلى المدن الصناعية المستقلة وتتعدد الأغراض والأهداف من دولة إلى دولة أخرى. [1]

2- أهداف إنشاء مدن جديدة : تتنوع أهداف إنشاء مدن جديدة إلى حل مشكلة عمرانية أو خدمة ما وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

2-1 الأهداف العمرانية:

- محاولة تخفيف من الضغوط على المدن الكبرى قائمة بغرض توفير فرص لتلك المدن لإعادة تخطيطها.
- الحد من الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى عن طريق توفير السكن وفرص العمل.
- محاولة إعادة توزيع السكان بما يتلاءم مع احتياجات الدولة العمرانية الاقتصادية والاجتماعية. [2]

[1] لمزواد, **مرجع سبق ذكره** ص 54.

[2] الضبع، **مرجع سبق ذكره**، ص257.

2-2 الأهداف الاقتصادية:

- خلق قواعد اقتصادية جديدة تهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي على مستوى الإقليم الاشمل.
- تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الخارجية.
- تحقيق تنمية اقتصادية للموارد والإمكانيات المتاحة واستغلال الثروات الطبيعية.

2-3 الأهداف السياسية:

- إنشاء مدن جديدة ذات وظائف محددة تخدم الأهداف السياسية.
- إنشاء مدن حدودية ذات وظائف عسكرية.

2-4 الأهداف التنموية:

- تشجيع التنمية الإقليمية عن طريق جذب القطاع الخاص إلى توظيف استثماراته في المناطق النائية لخلق نقاط تنموية جديدة.
- توفير الخدمات الاجتماعية والخدمات العامة التي تلبي كافة احتياجات السكان من ناحية الكمية والنوعية.
- الارتقاء بالنواحي الاجتماعية وذلك بتوفير ظروف معيشية وفرص عمل أفضل للسكان وهو هدف لا تختلف عليه معظم المجتمعات الجديدة.

المبحث الثاني: استراتيجيات تخطيط وتنمية المدن الجديدة

إن التخطيط من أجل بناء مدن جديدة أصبح يمثل في وقتنا الحاضر إستراتيجية تواجه من خلالها الدول المتقدمة والنامية العديد من مشكلاتها الإسكانية وعملية التكامل فيه من المقومات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: استراتيجيات تخطيط المدن الجديدة.

إن فكرة وجود إستراتيجية حضرية عامة قابلة للتطبيق في جميع الدول، غير واردة إطلاقا فالاختلاف والتباين بين الدول حقيقة واقعية وهذا الاختلاف يحتم وجود فروق في تصميم الاستراتيجيات الحضرية لكي تعمل بكفاءة وفعالية، وينبع هذا الاختلاف من كون إستراتيجية أي دولة، وهي وسيلة من وسائل تحقيق الأهداف القومية لهذه الدولة.[1]

إن غياب عملية التخطيط يؤدي إلى التزايد المستمر للمشاكل التي يعاني منها المجتمع بحيث يسبب انخفاض وتراجع عناصر الإنتاج في المجتمع وتقديم الخدمات فيه، وإدراك هذه الحقيقة هو إدراك ضرورة التخطيط، الذي هو

[1] داليا حسين الديري، **المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر**. مصر:. كتاب الأهرام، العدد197، 2004 ص 53.

عبارة عن عملية اتخاذ قرارات مترابطة في إطار متسق لحل المشكلة أو مجموعة من المشاكل، وجوهر عملية التخطيط هو نظرة مستقبلية لاختيار والمفاضلة بين البدائل المختلفة بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وعليه يجب الاهتمام بتوسيع الدراسة لضمان وتحسين رفع مستوى المعيشي ، بذلك أن عملية التنمية تشكل أداة لتطوير المجتمعات، وبحيث يعرفها **سعد الدين إبراهيم** "بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين، بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع".[2]

وتعرف أيضا " بأنها نشاط إنساني للعمل من اجل الزيادة المتواصلة في الكم والكيف،وتعتبر عملية لتلبية الاحتياجات وحل مشاكل وتحقيق أهداف السكان من خلال نظام معين.[3]

لقد وضع صانع القرار ومخططون سياسة المجتمعات الجديدة في العديد من الدول لتفادي الأخطاء والمشكلات الموجودة في المدن الكبرى وتشمل في:

- أن الحي السكني يجب أن يكون في أفضل الأماكن داخل المدينة من حيث الموقع والمناخ وقرب من المساحات الخضراء.
- عند تخطيط المساكن يجب أن ينال كل مسكن ولو قسط بسيط من أشعة الشمس.
- يجب أن تكون المناطق الصناعية معزولة عن المناطق السكنية بمساحات خضراء.
- إن التلوث بأنواعه المختلفة (تلوث الهواء، الماء، الفضلات...) يلخص مختلف التهديدات البيئية التي يتعرض لها الأفراد وتكون خطر على حياتهم ومنه يجب وضع تخطيط يراعي عملية التقليص أو الحد من هذه الظاهرة. [4]

نجد على سبيل المثال انجلترا التي تعتبر الرائدة في عملية التخطيط المدن الجديدة ، إذا أدى بالتحول الاقتصادي والاجتماعي الهائل في بريطانيا في القرن 19 دورا هاما في تخطيط المدن ففي القرن كانت عبارة عن مجتمع حضري، كانت المشاكل الاجتماعية في مراكز المدن بنسبة كبيرة مما أدى تبنيها فكرة المدن الحدائقية من طرف ايبنزر هوارد فقد قسم المدينة إلى:[5]

---

[1] نجوى إبراهيم محمود، **صنع القرار التنموي للمدن الجديدة**. مصر: ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمرصنع القرار في مجال التنمية ، شركاء التنمية للبحوث والتدريب 2-3 ابريل 2007.

[2] سعد الدين إبراهيم، **التنمية في مصر**. الكتاب 2 للتنمية الريفية القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1986.

[3] حسين إبراهيم العيد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**. الإسكندرية: دار المعرفة, 1990، ص 108.

[4] محمود عبد الباقي ابراهيم،ادارة مشروعات مجتمعات جديدة ،
http://www.cpas-egypt.com/AR/chairman_5_ar.htm 12 mai 2016 22:01:17

[5] حسين عبد الحميد رشوان، **التخطيط الحضري**. الإسكندرية: دراسة في علم الاجتماع مركز، 2005، ص 81.

مركز المدينة ميدان مركزي تتوسطه الحدائق وتتجمع حول المباني العامة أما المساكن المنفردة والممتدة في نطاقات دائرية، ثم يأتي الطريق الدائري الذي تقع عليه المدارس والمباني الدينية، وتقع المصانع على الطريق الدائري الذي يحيط بالمدينة من الخارج، ويخترق المدينة ست طرق رئيسية مارة بالمركز وتقطع المحيط الخارجي.

ومن أهم اعتبارات التخطيط العمراني للمدن الجديدة،عدة مبادئ رئيسية ذات تأثير مباشر على المخطط النهائي للمدينة فيما يلي نذكرها:

تحقيق التوازن البيئي في المخطط لكي يتحقق هذا التوازن لا بد أن يطلع المخطط أولا على الخرائط الطبيعية والبيئية الخاصة بموقع المدينة الجديدة، كما يجب أن يتعامل المخطط مع العناصر الطبيعية للموقع كالغابات أو الأراضي الصالحة للزراعة أو محميات طبيعية على أنها عناصر عمرانية يمكن استغلالها ودمجها بالتكوين التخطيطي للمدينة.

تحقيق متطلبات التخطيط العمراني الواعي بالطاقة ويعتبر تخطيط المدينة الواعي بالطاقة من أهم مقومات نجاح تخطيط المدينة، حيث تعتبر ترشيد استخدام الطاقة من أهم القضايا المعاصرة، ولتحقيق أقصى كفاءة لاستخدام الطاقة على مستوى المدينة لابد من تخطيط متكامل يحقق الكفاءة في جميع المستويات، حيث يؤثر التخطيط على إمكانية تقليص متطلبات المدينة من الطاقة التقليدية وذلك على عدة إجراءات أهمها:

- اتخاذ الاحتياطات التخطيطية في ترتيب وتوجيه مجموعات المباني وعلاقتها بعضها مع بعض وعلاقتها بعناصر الموقع المختلفة.
- تطويع العناصر المناخية لمتطلبات التصميم وخلق المحيط الحيوي الواعي بالطاقة.
- اقتراح شبكة نقل ومواصلات للنقل الجماعي داخل المدينة في محاولة تقليص استخدام السيارات الشخصية والتي تعتبر اقل وسائل المواصلات كفاءة من حيث فاعلية استخدام الطاقة وأكثرها ضررا على البيئة. [1]

1- تحقيق التوازن بين مبدئي الفصل والتداخل بين استعمالاته، هناك اتجاه تخطيطي يتبنى التعامل مع المدينة على أنها مجموعة من الخلايا الوظيفية المنفصلة وهي مكملة، ولكن هذا الفصل بين الاستعمالات المختلفة يتطلب وجود نظام مدروس لمسارات الحركة والنقل داخل المدينة.

[1] هشام أمين مختار، **تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة**. مصر العربية: (مذكرة الدكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة)، ص 54.

أماالمخطط ثاني يرى ضرورة تداخل استعمالات الأراضي المختلفة من اجل تقليل من حركة المرور داخل المدينة، وذلك عن طريق تقسيم المدينة إلى مجموعة من الخلايا الاجتماعية المتداخلة الاستعمالات ومتكاملة، لكن هذا الاتجاه قد ينجم عنه مدن مزدحمة وغير صحيحة إذا ما تم تطبيقه بدون نظام محكم للتحكم في العمران.

2- تحديد الكثافات وميزانية استعمالات الأراضي، يختلف التقدير المساحي للاستعمالات المختلفة. من مشروع لآخر ومن مدينة لأخرى باختلاف عدة أشياء أهمها

- الهدف من إنشاء مدينة والذي يبني عليه تحديد موقع وحجم وظيفة المدينة.
- الوظيفة الأساسية للمدينة (مثل مدن سكن العمال أو المدن الترفيهية).
- عدد السكان المستهدف للمدينة.
- تكلفة الإنشاءات وتختلف طبيعة الموقع ونوع التربة وحجم الموقع.[1]

المطلب الثاني: استراتيجيات تنمية المدن الجديدة والمشاكل التي تواجهها

إن عملية إنشاء مدن جديدة تأتي كبديل أو حل للتخفيف من الضغط السكاني على المدن القائمة، بهدف زيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل ، مما لا شك فيه أن أي إستراتيجية توضع التنمية هذه المدن بمختلف المقومات والمعايير الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى التنسيق بين عناصر التنمية المختلفة.

1- استراتيجيات تنمية المدن الجديدة

بحيث اعتمدت على عدة استراتيجيات تتداخل في منظومة واحدة في عملية تنموية نذكر منها:

1-1 إستراتيجية التنمية الاجتماعية: تمثل البعد الاجتماعي واحد وهي من المكونات الرئيسية لتنمية المدن الجديدة، ما لها من خصائص شديدة التعقيد حيث تبرز فيها سمات محلية مؤثرة على الأنساق والمعايير السلوكية لذا فان أولويات إستراتيجية التنمية الاجتماعية بالمدن الجديدة يجب أن تنبع من تحليل مؤثرات للتعرف على التجمع البشري الجديد. [2]

[1] مختار، **مرجع سبق ذكره** ، ص 54.

[2] حفيظي ليليا، **المدن الجديدة ومشكلة الاسكان الحضري دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم07-على منجلي**-(مذكرة لنيل شهادة ماجستر – علم الاجتماع الحضري جامعة منتوري.قسنطية،2009)،ص 84.

1-2 استراتيجيه التنمية الصناعية: إن إستراتيجية التنمية الصناعية لا تنفصل عن الاستراتيجيات، بل هي مساندة بدور فعال في عملية التنمية، حيث تساعد على التمتع بإمكانيات ومقومات الإنتاج الزراعي ويمكن تحديد إستراتيجية التنمية الصناعية بإقامة صناعات غير ملوثة للبيئة وتحقق إنتاج صناعي يغطي احتياجات الدولة.

1-3 إستراتيجية التنمية العمرانية: يقصد بالتنمية العمرانية الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل على الخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال لشبكات البنية الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها، وترجع أهمية للتنمية العمرانية إلى كونها تحتل المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات إضافة إلى أنها تستحوذ على اهتمام كبير داخل المجتمع.

ويمكن اعتبار التنمية العمرانية أداة لترشيد جهود التنمية من خلال:

أولا: ضبط النمو العمراني واتجاهاته بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للهيكل العمراني.

ثانيا: خلق بيئة عمرانية صحية آمنة توفر حدا مقبولا من العناصر الإجمالية بالاستخدام الواعي لمفردات البيئة المحلية المتاحة.

ثالثا: تحديد الاحتياجات الحقيقية الحالية والمستقبلية وتوظيفها بكل دقة ومن ثم تحديد الأولويات وترشيد توزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات المختلفة لتحقيق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في اقل وقت وبأقل تكاليف.

رابعا: تدعيم كفاءة أداة المجالس الشعبية للمهام الموكلة إليها من خلال وضوح خطط التنمية ومراحلها المختلفة.

خامسا: وضع وتحديث إطار عمل مرن للأجهزة التنفيذية والشعبية ليتكيف مع التغيرات غير المتوقعة للاعتمادات المالية للقطاعات المختلفة.

1-4 إستراتيجية الجذب السكاني

إن عملية الجذب تشكل محور رئيسي لعملية التنمية، فبدون السكان لا تكون هناك تنمية وتتمثل إستراتيجية الجذب في الإغراءات المادية من خلال فرص العمل بتوفير مساكن ملائمة للشباب حديثي الزواج، ومنه فان عملية وضع إستراتيجية تخطيط وتنمية المدن الجديدة تلعب دورا هاما في عملية التخطيط وجذب السكان، بهدف الوصول

إلى تحقيق الأهداف المنشودة التي قامت عليها المدن الجديدة للوصول إلى[1] زيادة الدخل القومي لدفع عجلة التنمية في الدولة وهذا ما ساعدها على التغلب على مشاكلها بالتوصل إلى حلول مناسبة.

2- المشاكل التي تواجه تنمية المدن الجديدة:

تعددت المشاكل التي واجهت المدن الجديدة وأصبحت عائق في تحقيق الأهداف المنشودة ويمكن حصرها في:

- عدم وجود خطط تنفيذية ونظم تمويل محددة التي ارتبطت مع بعضها البعض ، مما أدى إلى تأخر تنفيذ بعض المشروعات.

- عدم وجود برامج محددة ومتكاملة تنظم أعمال القطاعين العام والخاص لخدمة الأهداف المحددة زمنيا مما نشأ عنه خلل في نمو وعدم تكامل المشروعات التي تقوم بها كل من القطاعين.

- غياب نظم التقييم والمتابعة بالإضافة إلى عدم وجود معايير قياس ، فقد انتهت المراحل الأولى في أغلب المدن الجديدة دون أي محاولة لتقييم هذه المرحلة والوقوف على أسباب النجاح والفشل وبالتالي تصحح مسار السياسات المتبعة.[2]

- نظم جمع المعلومات ليس على المستوى المطلوب للمجتمعات العمرانية السريعة ومتطورة للمعلومات دور فعال في تحديد كفاءة الإدارة وفعالياتها حيث تدخل المعلومات في كل العمليات الإدارية في تحديد الأهداف أو التخطيط في اتخاذ القرارات في عمليات الرقابة في تقييم الأداء.

مما سبق يمكن استنتاج أن الوضع الراهن للنظام الإداري بالمدن الجديدة لا تختلف عن إدارات التقليدية الحكومية من حيث النمط الأساسي للإدارة العامة والذي يتميز بتسلسل مستمر وخضوع جميع التشريعات والبرامج الاقتصادية والاستثمارية إلى موافقة الإدارة المركزية، وبهذا تكون القرارات الأساسية خارج إطار سلطة محلية. [3]

المطلب الثالث : أشكال المشاركة في التنمية

تأخذ المشاركة أشكال عديدة حسب نمط الحياة المنتهجة أهمها ما يلي:

---

[1] حفيظي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص85.

[2] تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية, **مرجع سبق ذكره.**

[3] عصام علي الفولي، **منهجية بديلة في تنفيذ المدن الجديدة** (رسالة دكتوراه كلية الهندسة، جامعة القاهرة 1999) ص 130.

1- **مشاركة حكومية:** بمعنى وجود جهاز إداري حكومي يشرف على مسار التنمية وذلك لمواجهة أي تجاوزات قد تولدها الرغبة في الربح وتحقيق المصالح الخاصة فقط.

وعليه فهناك عمليات مباشرة، يجب أن تقوم بها الحكومة فقط باعتبارها الجهاز الإداري والسياسي للدولة منها التحسينات العامة كبناء الطرق والمدارس ومعظم الخدمات الاجتماعية الضرورية، التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها بالإضافة إلى إعداد الخطط والبرامج والقوانين والتشريعات التي يجب أن تبقى من مهام الدولة ومختلف أجهزتها الإدارية.

2- **مشاركة خاصة:** إن التنمية الحقيقية هي التي تقوم على مشاركة جميع فئات الشعب، بحيث يعتبر هذا الاشتراك هدف ووسيلة في آن واحد، وهو هدف الحياة الديمقراطية بحيث ترتكز على إشراك الشعب في مسؤوليات التفكير والعمل لحاضره ومستقبله .

3- **المشاركة الثنائية:** إن الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تعتمد على الإطار من النظم الرسمية والقوانين العامة والتي تخلق البيئة المناسبة لعلاقات بناءة ودائمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا: كان تحويل فلوريدا إلى ولاية نشطة وديناميكية، نتيجة قوى الشراكة والتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص.

فنجاح مشروعات التنمية يرتبط بالأساس بمشاركة الأفراد للحكومة ويجب أن لا تكون مشاركة فردية، وهذا ما يعزز مبدأ الديمقراطية في المجتمع، لأنها تعتبر المدخل الطبيعي لتنمية القدرة على التفكير والتغيير، بالإضافة إلى أنها أفضل الطرق ، واقصرها للعمل الاجتماعي والسياسي للوصول إلى أهداف حقيقية وايجابية، ومن هذا كانت للمشاركة الثنائية نتائج هامة في إرساء قواعد التنمية وتدعيم مبدأ التعاون المشترك في تجربة المدن الجديدة، ويعتبر تعاون القطاع العام والخاص أمر ضروري من أجل نجاح هذه التجربة وأكبر ما حققه من دور ايجابي منذ دخوله قطاع البناء والسكن ومشاركته في انجاز المشاريع السكنية خاصة بالمدن الجديدة.[1]

المبحث الثالث: استراتيجيات المدن الجديدة في الجزائر

انتهجت الجزائر سياسة المدن الجديدة كرد على الحالة التي آلت إليها المدن في عدم التجانس في توزيع التنمية، بحيث تبنت إستراتيجية المدن الجديدة لمواجهة أزمة التحضير والتنظيم العمراني السريع في الجزائر والتقليل من الكثافة السكانية في المدن الكبرى، لهذا يستوجب التطرق إلى الأسس التي تقوم عليها الجزائر في المدن الجديدة وكيفية توزيع مدنها وتسييرها بشكل واضح.

[1] لمزاود ، **مرجع سبق ذكره**, ص ص37-40.

المطلب الأول: الأسس القانونية والعملية لتطبيق سياسة المدن الجديدة في الجزائر وشروطها

1- الأسس القانونية والعملية للمدن الجديدة

تعتبر الأسس القانونية من أهم مرتكزات التي تقوم عليها المدن الجديدة في الجزائر منها:

صادقت الحكومة الجزائرية سنة 1995 على عدة مشاريع للمدن الجديدة التي تنشأ بالقرب من المدن الجزائرية، بحيث إنشاء التجمعات الحضرية الجديدة وتهيئتها في الجزائر يندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وذلك من اجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة وإعادة توزيع السكان من جهة ثانية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل منطقة.

فقد جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 2002، العديد من المواد الخاصة بعملية تخطيط وإنشاء المدن الجديدة في الجزائر، فهي تساعد على الحد من مشاكل الإسكان التي تعاني منها أغلبية المدن الكبرى.

بحيث عرفت الجزائر تجربة المدن الجديدة بمقتضى **القانون رقم 02-08 المؤرخ في 8 مايو 2002** المتعلق بشروط المدن الجديدة .[1]

فيعرف المشروع الجزائري في نص**المادة 03 من فقرة 04 القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001** المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة بأنها تجمع حضري مبرمج انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة .[2]

2- شروط إنشاء المدن الجديدة في الجزائر

قد نص المشرع الجزائري في **القانون 02-08 المؤرخ في 08 مايو 2002** ثلاثة شروط لإنشاء مدن جديدة مفصلة على النحو التالي:

2-1 الموقع: الجزائر من المدن التي تعاني مدنها الكبرى من ظاهرة التوزيع غير العادل للسكان، فكان التوجه الأكبر نحو مدينة الجزائر العاصمة التي شكلت على الدوام قطبا جاذبا غير أنه بصفة استثنائية وتخفيفا للضغط على المدن الكبرى الواردة أعلاه، يمكن إنشاء مدن جديدة في المناطق الشمالية للبلاد واعتبر إنشاء المدن الجديدة في مناطق الهضاب العليا والجنوب هو الأساس،و جاء في المادة الرابعة على "لا يمكن إنشاء مدن جديدة إلا في

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، (**الجريدة الرسمية قانون02 -08 المؤرخ في 2002/05/08** المتعلقة بالإنشاء المدن الجديدة، العدد 34)، ص 02.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، **قانون 01-20 المؤرخ في 2001/12/12** المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة(**الجريدة الرسمية** العدد 77, الصادرة في ديسمبر 2001).

الهضاب العليا والجنوب". على سبيل المثال :وهران الجزائر، قسنطينة، عنابة، بحيث يمكن إنشاء مدن جديدة في المناطق الشمالية للبلاد.[1]

2-2 العقار: تطبيقا لأحكام **القانون 90-25 المؤرخ في 1990/09/18** المتعلق بالتوجيه العقاري، لايمكن إنشاء هذه المدن بصفة كلية أو جزئية فوق الأراضي الصالحة للزراعة وذلك لمراعاة الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتهيئة العمرانية الرامية إلى تحديد القواعد العامة التي تنظم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين الإطار المبني في التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة ،أيضا وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية، بحيث العقار الفلاحي يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، الذي يهدف إلى تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وكذا تكثيف الجهود.[2]

2-3 الإجراء: إن إنشاء مدينة جديدة لا يكون إلا بموجب مرسوم تنفيذي، حيث يتوجب أولا أخذ رأي الجماعات الإقليمية المعنية، وذلك أن المشروع يتعلق بأملاك تابعة لها، كما أن البلدية من الناحية القانونية هي المسؤولة عن تسيير المدن، بحيث تحتل صلاحيات البلدية في ميدان تسيير وتهيئة المدن،تكون لها مكانة متميزة في مجالات التعمير والإسكان، وإنشاء مدينة جديدة لا يكون بالضرورة واقعا على إقليم بلدية واحدة، بل قد يمتد أي أكثر من بلدية ونص عليه **قانون 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011** المتعلق بالبلدية.[3]

ويحدد نص الإنشاء المدن الجديدة على الخصوص مايلي:

- إعداد إدارة أعمال لدراسة وانجاز هاته المدينة بتنسيق الجماعات الإقليمية المعنية.
- انجاز عمليات المنشأة للتجهيزات الضرورية والأساسية للمدينة الجديدة.
- القيام بالأعمال العقارية وجميع عمليات التنسيق والتسيير والترقية العقارية الضرورية لانجاز المدينة الجديدة.
- تحديد مخطط تمويل سنوي يشمل جميع التخصصات والمساعدات.

---

[1] كسيرة عبد القادر, **إشكالية المدن الجديدة**,(مذكرة ماجيستر, جامعة الجزائر 2004), ص 109.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المجلس الشعبي الوطني، قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/09/18 المتعلق بالتوجيه العقاري، (**الجريدة الرسمية** العدد49، 1990) .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان، قانون 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية، (**الجريدة الرسمية** العدد 37، 2011.)

المطلب الثاني: توزيع المدن الجديدة في الجزائر.

يعد التوزيع المدن الجديدة في الجزائر نقطة مهمة وخاصة بحيث تتميز بثلاث توزيعات اهمها:

1-المدن الجديدة للامتياز بحيث تتحكم في التوسع الحضري وتهدف إلى إعادة توازن المناطق التي أصبحت تعاني منها ظاهرة التركيز الحضري وغيرها ، ولقد تم اقتراح خمس مدن جديدة على سبيل المثال سيدي عبد الله، سيدي عمار العفرون، بوعينان الناصرية، بحيث تعتبر هذه المدن الكابحة للتوسيع الحضري، وأداة للتنظيم و فك من اكتظاظ، حيث برمجت بغرض السيطرة على التوسع العمراني العاصمي، وتسمح بهيكلة فضاء النفوذ العاصمي، من خلال إنشاء أقطاب ثانوية قادرة على دعم تنميتها. [1]

ونذكر على سبيل المثال مدينة جديدة سيدي عبد الله و التي تسمي أيضا المعالمة ، وتقع على بعد 30 كلم إلى غرب من العاصمة ،حيث تلعب دورا حاسما في إعادة توزيع الوظائف بالجزائر ، وحسب المرسوم رقم 04-275 ،المتضمن إنشاء مدينة جديدة سيدي عبد الله المؤرخ في 04/سبتمبر /2004 تقدر مساحتها بسبعة ألاف (7000)هكتار ،وتتمثل المهام الأساسية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله في التكنولوجيا المتقدمة، والتكوين والبحث الجامعي وتطوير قطب علمي وتكنولوجي ، قطب جامعي ومخابر ومراكز البحث وبرمجت بها 50.000 سكن و50.000 منصب شغل وتضم 200.000 ساكن ،وقطب للإعلام والاتصال وقطب إداري وصحي .

2 - المدن الجديدة لإعادة التوازن الإقليمي تعتبر هيكلة عميقة للفضاءات هضاب عليا للمرتفعات الداخلية في الجزائر، قصد مواجهة الأثار السكان، بحيث يشكل إستراتيجية إدارية لتهيئة الإقليم ويسمح بإعادة توزيع عقلاني للموارد ، تكون قادرة على تعديل نزعة تنافر مستمر في المناطق الداخلية، ويتعلق الأمر بجذب السكان في مناطق الهضاب العليا ، وهذه الأخير تعتبر فضاءات جذابة بالنسبة لسكانها من جهة، وبالنسبة لجميع الجزائريين من جهة أخرى، وذلك قصد تثمين إعادة انتشار إرادي وعقلاني لجزء من سكان الشمال.

ومن بين المدن الجديدة في الهضاب هي بوغزول، مولاي سيليش في شمال الغرب، امدغاسن في ولاية باتنة، بحيث تعتبر بوغزول تابعة للمدن إعادة التوازن الإقليمي ، وتقع مدينة جديدة بوغزول على الإقليم بلدية بوغزول ولاية المدية ،وعين وسارة ولاية الجلفة ، وهذا ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 04-97 المتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول المؤرخ في 01 ابريل 2004 ، بحيث تقع على بعد 170 كلم عن جنوب الجزائر العاصمة ومساحتها

[1] كتاف كريمة، **مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08**،(مذكرة ماجيستر في القانون العام كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 2012) ص ص 57-75.

4550 هكتار ،وتتمثل المهام والوظائف الأساسية للمدينة الجديدة بوغزول في التكنولوجيات المستدامة ،البحث العلمي وتضم بوغزول في برنامجها إنشاء 350.000 مسكن وخلق 130.000 وظيفة.

3-**مدن التنمية المستدامة:** تخص الجنوب بشساعته ومشاكله فقد قررت إستراتيجية هامة وطموحة لتنمية الجنوب الجزائري، وتقوم هذه الخطوة على تثمين موارد الهامة ، وجلب شرائح أخرى لدعم عملية التوازن الجهوي، وجعل الجنوب فضاء جذاب ودعم أشكال التعاون مع الهضاب العليا والشمال، كما قامت هذه السياسة على تبني إجراءات تخفيف من الغاز المسبب للاحتباس الحراري في الميدان الطاقوي لمواجهة مختلف التغيرات المناخية.

وتتمثل المنطقة الصحراوية من التراب الوطني، التي تتميز بشساعة من حيث المساحة بالإضافة إلى الموارد الهامة بها والمهملة، التي تسعى إلى تحقيق دعم التنمية المستدامة، وذلك من خلال التوجه إلى تنمية الطاقات المتجددة، فقد أصبحت الجزائر تهدف إلى تحقيق 10% من الطاقة المتجددة سنة 2025 لاسيما أنها تتمتع بمورد شمس يعد من أهم الموارد، بحيث قررت إنشاء ثلاث مدن جديدة لدعم النظام الحضري، للرد على المشاكل البيئية أو الصناعية على سبيل المثال: حاسي مسعود، المنيعة، متليلي الجديدة... الخ. لتعزيز جاذبية وتطوير مدن الجنوب ورقلة.

ولعل ما يعاب على سياسة المدن الجديدة بالجنوب، أنها خصت فقط الجنوب الشرقي من شمال الصحراء(غرداية، ورقلة...) والذي يعتبر في الوقت الراهن أغنى أقاليم الصحراء الجزائرية، لكونه يحتوي على أهم حقول النفط والغاز الطبيعي، كما يضم أخصب الواحات ، وله هياكل سياحية معتبرة، بحيث تم إقصاء إقليم أقصى الجنوب والذي يزخر باطنه بالمناجم والثروات الطبيعية إلى جانب قطاع المحروقات ولا تزال مدنه غير مستغلة، كما انه مجال مناسب لتطوير الطاقة الشمسية والهوائية، ولعل السبب الرئيسي هو صعوبة تنمية هذه المناطق لأن النهوض يتطلب طاقات مالية وبشرية هائلة.

ويعتبر إنشاء مدن جديدة في المناطق الشمالية، بالقرب من المحيط العمراني للمدن القديمة قد يؤدي إلى استفحال الاختلالات التي كانت تعاني منها هذه المناطق، كما أن إنشائها في الشمال هو حالة استثنائية طبقا للقانون ولكن ارض الواقع يؤكد العكس، فعددها أكثر مقارنة بالمناطق الأخرى فأصبحت هي الأصل، فانجاز المدن الجديدة بإقليم العاصمة وبأحجام متزايدة يزيد من تعقيد البنية العمرانية، يؤول إلى التواصل الحضري، وهكذا يعكس غياب التناسق على المستوى التخطيطي كما يعكس عدم الالتزام بشروط إنشاء المدن الجديدة. [1]

[1] كتاف ، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

الجزائر/ مشاريع السكن بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله .. أشغال مع وقف التنفيذ

بوغزول البحيرة المدينة الجديدة
VILLE NOUVELLE: BOUGHEZOUL EL BOUHAIRA

المطلب الثالث: أنماط تسير المدن الجديدة في الجزائر.

تعددت أنماط التسيير المدن الجديدة في الجزائر برغم من اختلافات في نظم تسييرها ومن أهمها:

1- النمط المركزي: يطبق هذا النمط في فرنسي ،حيث يتولى جهاز مركزي مسؤولية لإنشاء تنمية مدن جديدة منذ بداية التخطيط ، والهدف من تطبيق هذا النمط هو امكانية التنسيق بين برنامج انشاء المدن الجديدة بالدولة من ناحية وأحكام الرقابة على الاستثمارات الضخمة اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج من ناحية اخرى، وعندما يتم اكمال تنمية هذه المدن تنقل مسؤولية ادارتها الى الاقاليم والمحليات، وهذا النمط تظهر فيه الدولة المتدخلة وذلك بتوليها للمشاريع منذ بداية أعمال الدراسة حتى إتمام عملية الانجاز، وبحيث لم يعد مقبولا اليوم تحت ضوء التغيرات المعاصرة تقوم الدولة بمفردها على الهياكل الإدارية والقانونية والمالية، بكونه عملية معقدة ، كما أنه يستغرق أجال طويلة و يشكل عبئا على الميزانية، وبالتالي تعطيل وتيرة الانجاز.

2- النمط اللامركزي: يوجد هذا النمط في استراليا وكندا والولايات المتحدة، حيث تترك للأجهزة المحلية والإقليمية، مسؤولية إنشاء تنمية المدن الجديدة منذ بداية التخطيط لإنشائها وحتى مابعد اكتمال تنميتها، ويقتصر دور الأجهزة المركزية في هذه الحالة على تقديم القروض والمنشورة الفنية والدعم المالي، كما يتم الرجوع إليها في المشكلات التي يتعذر على الأجهزة المحلية والإقليمية حلها، ويهدف هذا النمط إلى بعث روح المنافسة بين الأقاليم والمحليات وتحاول فيه السلطات المحلية إثبات وجودها ، وهذه السياسة تشكل رهان كبير وذلك بإحصاء النقائص على جميع المستويات والتي تعاني منها الجماعات المحلية كنقص أو انعدام الموارد، وعدم قدرة ميزانيتها على تغطية مثل هذه المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ضف إلى ذلك[1] ما يعنيه طاقمها التقني من عدم الاختصاص، وبالتالي عدم قدرته على انجاز الدراسات المتعلقة بالمدن الجديدة.

[1] محمد فؤاد مدلوبي، المدن الجديدة في الوطن العربي ودورها في التنمية المستدامة.الكويت: **مجلة المدينة العربية**، العدد92، 1999 ص 32.

3- نمط مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ:

طبق هذا النمط في العديد من الدول منها الهند وانجلترا، وفيه تقوم الأجهزة المركزية بعمليات التخطيط وتوفير الأموال اللازمة، وتقديم المنشورة الفنية والإشراف على التنفيذ، وذلك في المراحل الأولى لإنشاء المدينة، ثم تترك عمليات التنفيذ واكتمال بقية مراحل التنمية للأقاليم والمحليات وبهدف تطبيق هذا النمط إلى الاستفادة من الجمع بين مزايا وتجنب عيوب النمط المركزي واللامركزية، ويمكن القول أن المركزية واللامركزية هي من المفاهيم النسبية بمعنى انه لا توجد مركزية مطلقة أو لامركزية مطلقة، وإنما يوجد ما يسمى بالميل نحو المركزية أو الميل نحو اللامركزية بدرجات متفاوتة في مجال إنشاء وتسيير المدن الجديدة.

وهكذا فان انجاز المدن الجديدة ستقوم في المستقبل على مبدأ التنسيق والمشاركة التي تفترض مهمتين وهما:

- يعود مهام الدولة إلي الإطار العام لاستقبال المدينة بما فيها الدراسات الإستراتيجية العامة وأعمال التهيئة الكبرى في مجال الري والغابات والطرق...الخ.

- يقوم شريك الخاص أو المتعاملون الاقتصاديون على ترقية السكن وإحداث الأنشطة وتوفير فرص العمل والتشغيل.[1]

كما يتطلب الأمر من السلطات المركزية أي الدولة وضع إجراءات تحضيرية لجلب المستثمرين وذلك تخفيف الجباية، والعمل على بلورة بعض التسهيلات في الإجراءات الإدارية ومحاربة الفساد الإداري، وهذه كلها عوائق تقف في وجه المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين مما يؤدي بهم إلى العزوف عن الاستثمار.

وفي الأخير مع كل هذه الأنماط أخذت الجزائر بنمط الهيئة المستقلة لإقامة هيئة خاصة لإدارة المدن الجديدة، التي تستمد سلطاتها من الجهة الإدارية العليا ومن المنظومة التشريعية، بحيث اتبعت الجزائر نفس السياسات الفرنسية في تسيير المدن الجديدة.[2]

بحيث أن هيئة المدينة الجديدة تستفيد من طابعها الصناعي والتجاري، إذ تستفيد في مجال الاستثمارات التي تستثمرها في بناء منشآت أخرى بالمدينة، فمشاريع المدينة الجديدة يبنى بعضها البعض الآخر، من خلال إعادة استثمار الأموال المجنية من الفوائد، إلا أن سياسة الجزائر في الأخذ بهذا الأسلوب من أساليب التسيير لم يكن

[1] مدلوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[2] كتاف، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

واضحا بالنسبة لجميع المدن الجديدة المنشأة، حيث أصدرت مراسم تنشئ مدن جديدة وهيئة لتسييرها وأغفلت مدن أخرى.[1]

[1] **مرجع نفسه**، ص 107

خلاصة الفصل:

وختاما لهذا الفصل يمكن القول بأن إستراتيجية المدن الجديدة في الجزائر، جاءت من أجل القضاء على الأحياء المتخلفة والفقيرة وكذلك حالات الاكتظاظ التمركز السكاني في المدن ،بحيث عمدت الجزائر إلى وضع برامج واستراتيجيات شاملة وموسعة على أنحاء التراب الوطني وهذا من أجل التخفيف من المدن أحياء متخلفة والعبء عليها، ولهذا أنشئت المدن الجديدة واستخدمت كوسيلة لتحقيق حياة أفضل للمواطن الجزائري وبذلك تهدف إلى ترشيد تنمية شاملة في البلاد، وهذا بتوفير كل احتياجاتهم الملائمة.

خاتمـــــة

أصبحت الجزائر تعاني من ضغوطات في قطاع السكن، بحيث تنوعت البرامج والمشاريع السكنية للحد من أزمة السكن التي بات يعاني منها مجتمعنا إلى غاية اليوم، لقد شهد قطاع السكن انجازات عمرانية ،مما يترتب عنه تداعيات كبيرة على مسار التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، ولعل من بين الانعكاسات الناجمة عن أزمة السكن في الجزائر تدهور مستويات الرفاهية الاجتماعية وتدني مستوى المعيشي للأفراد، أما من الناحية الاقتصادية لقد تناولت كثير من الدراسات السكنية التي تلعب دورا هاما في انتعاش قطاع السكن في جذب كل القطاعات الاقتصادية و ارتفاع النمو الاقتصادي وانخفاض من البطالة .

وفي بداية السبعينات عاشت الجزائر وضع متدهورة في قطاع السكن كونه لم يحظ باهتمام كبير من طرف السلطات، مقارنة بباقي القطاعات الأخرى (كالصناعة، و الزراعة ...الخ) وقد جاءت هذه الفترة بعدة برامج سكنية، بحيث واجهت مشكلة السكن عدة تعقيدات مع نهاية الثمانيات وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ التسعينات في ظل الاقتصاد الحر وقد أخذت الحكومة إجراءات مختلفة لنجاح قطاع السكن و الاعتماد على الوسائل المختلفة في تمويل المشاريع السكنية وذلك بإقامة عدة مؤسسات ساهمت في تشجيع السكنات كالصندوق الوطني للسكن، وبالرغم من كل هذه الجهود التي قامت بها الدولة إلا أن مشكل السكن مازال قائم مما زاد في تفاقم الأوضاع السكن والنقص في اليد العاملة المؤهلة في مختلف الاختصاصات التي لها علاقة بالسكن والبناء باعتبارها إحدى العوامل لتكثيف الجهود الوطنية لإنجاز البرامج.

وعلى هذا أساس اتخذت الحكومة الجزائرية بقرار إنشاء مدن جديدة لمنع من الاكتظاظ وبناء عواصم مختلفة على عاتقها، لذا يجب أن لا يقتصر دور المدن الجديدة في الجزائر في حل المشاكل العمرانية فقط

بل يجب أن تتغير برامج هذه المدن بوضع خطط إستراتيجية تنموية مستقبلية لتحسين ظروف معيشية ملائمة لحياة أفراد وتلبية كل متطلباتهم على وجه الخصوص، بحيث تعلق هذا الجانب لإنشاء مدن جديدة بإقامة عدة مستويات اقتصادية واجتماعية.

وبهذا يمكن القول أن السياسة السكنية هي جانب خاص للسياسة العامة وذلك بتحديد الأهداف التي تقوم عليها لتحقيق الوسائل الملائمة لأية سياسة في دولة كانت متعلقة بالسكن إلا ولها قرارات وإجراءات تتخذها لتلبية حاجات المجتمع أي كان بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في أن واحد.

قائمة الملاحق

قانون رقم 01-20 المؤرخ في 30 رمضان عام 1422،الموافق ل2001/12/12 متعلق بتهيئة الإقليم وتنمية مستدامة

قانون رقم 02-08 المؤرخ في 2002/05/08 المتعلق بإنشاء المدن الجديدة

قانون رقم 08-15 المؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20جويلة 2008،يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام انجازها .

قانون رقم 10-235 المؤرخ في 26شوال عام 1431الموافق ل 05 أكتوبر 2010 ،يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة .

قانون رقم 15-328 المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1437 الموافق ل 22/ديسمبر 2015، بعدل المرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في 29 محرم عام 1422 الموافق 23 افريل 2001 الذي يحدد شروط وكيفيات شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية أو مصادر بنكية أو أي تمويلات أخري في الإطار البيع بالإيجار .

قائمة المصادر و المراجع

أولا- المصادر

- القران الكريم

ثانيا- قائمة المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب

1- إبراهيم أبو الحسن عبد الموجود ،**التنمية وحقوق الإنسان** .(ب ب) :سلسلة كتب للتنمية في الألفية الثالثة الكتاب الأول ،مكتب الجامعي الحديث، (ب ط) 2009 .

2- أبو العلا تركي حسن عبد الله، **الخدمة الاجتماعية في مجال الإرهاب**. (ب ب) :دار المكتب الجامعي الحديث، ط 1، 2010.

3-أبو المعاطي ماهر ،**السياسة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية**. (ب ب) :جامعة حلوان، مكتبة زهراء الشروق ،ط1 ،2003 .

4-إبراهيم سعد الدين، **التنمية في مصر. كتاب الثاني للتنمية الريفية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1986.

5- أبوالشعير سعيد ،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ج 2**. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون ،ط 4 ،2000 .

6-أبو الشعير سعيد ،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ،ط7 ،2005 . .

.

7- أبو زيد احمد سليمان ،**السياسة الاجتماعية التعريف ومجال والاستراتيجيات** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،2002 .

8- الجوهري محمد محمود، **علم الاجتماع التنمية**. عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، 2010.

9- الخطيب عودة عمر، **المسألة الاجتماعية بين الإسلام والنظم البشرية** . بيروت : مؤسسة الرسالة جميع الحقوق محفوظة ، ط1، 1970.

10- الدسوقي ماهر أبو المعاطي ، **الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي -مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة** . (ب ب) :جامعة حلوان المكتب الجامعي الحديث ،2010.

11- الدقس محمد ، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق** . عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ط2، 1996.

12- ألديري داليا حسين، **المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر**. مصر : كتاب الأهرام، عدد 197، 2004.

13- الرياشي سليمان ،والآخرون ،**الأزمة الجزائرية الخلفية السياسة والاجتماعية والاقتصادية والثقافة**.(ب ب): مركز دراسات الوحدة العربية: سلسلة كتب المستقبل العربي 11، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز، ط1، 1996.

14- الزغبي غازي محمود ذيب ، **البعد الاقتصادي للتنمية في الأردن** .(ب ب) : سلسلة إصدار منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسؤول للتنمية ،وزارة الثقافة طبع بدعم من وزارة الثقافة ،ط1 ، 2010.

15-السروجي مصطفي طلعت ،والآخرون ،**التنمية الاجتماعية المثال والواقع** .(ب ب) :جامعة حلوان منتدى سور الازيكية مركز النشر والتوزيع ،الكتاب الجامعي ،2001 .

16- السيد طارق،**علم الاجتماع السكان** . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية ،2008.

17- الشعرواي محمد،مصدر **عناصر سياسة الاجتماعية** .(ب ب): 2012 .

18- الضبع عبد الرووف ، **علم الاجتماع الحضري قضايا وإشكاليات**. الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ط1 ،2003.

19- الضيفة حسين ، ظاهرة **الرأسمالية نظرة نقدية في التاريخ والايدولوجيا الدراسات الاجتماعية السياسية**. بيروت : دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ،1991.

20-الطراونة بسام حمد،والآخرون ،**قوانين وأخلاقيات الأعمال والإدارة** . عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ،2015.

21- الطيب حسن ابشر، **الدولة العصرية دولة المؤسسات**. (ب ب): جميع الحقوق لنشر والتوزيع الالكتروني،(ب س) .

22- الصقور صاح، **موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة**. عمان :دار الزهران للنشر والتوزيع ، ،(ب ط) 2012 .

21- العواملة نائل عبد الحافظ ،**إدارة التنمية الأسس النظرية والتطبيق العلمية** . عمان : دار الأزهر للنشر والتوزيع ، ط1 ،2010.

22- الغزاوي عبد الله، **مفهوم الإيديولوجي**.(ب ب) :المركز الثقافي العربي ، جميع الحقوق محفوظة، ط7، 2003 .

23- الغزاوي وصال، نجيب،**مبادئ السياسة العامة** . (ب ب): دار أسامة للنشر التوزيع،ط1،2003.

24- الفتلاوي سهيل حسين ،**موسوعة القانون الدولي حقوق الإنسان** . عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط1، 2009 .

25- القريوتي محمد قاسم ،**رسم وتنفيذ والتقييم وتحليل السياسة العامة** . (ب ب): مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،ط1 ،2006 .

26-القريشي غني ناصر، **الخدمة الاجتماعية في المؤسسات العدلية**. عمان :جامعة الجيل الغربي، دار صفاء للنشر والتوزيع ،ط1 ،2012.

27- المهدلي محمد محمود ،**ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط وللتنمية المعهد العالي للخدمة الاجتماعية** .الإسكندرية: (ب ن)،2001 .

28- المهدلي محمد محمود، والآخرون، **التخطيط للتنمية** . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2004.

29- اورتير ازابيل ،مستشار إقليمي أول،**السياسة الاجتماعية**.إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، 2007.

30- بدوي هناء حافظ، **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية-مهنة الخدمة الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.

32- بلطاس عبد القادر ، **الاقتصاد المالي والمصرفي (السياسات الحديثة في تمويل السكن)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2001.

33- بيومي محمد أحمد ،والآخرون ،**السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،2008 .

34- جيلي علي عبد الرزاق،**علم اجتماع السكان** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2008 .

35-حافظ درية السيد، **السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر**. (ب ب) :كلية الآداب جامعة طنطا ، دار المعرفة الجامعية الطبع والنشر والتوزيع ،2008.

36-حسن بهلول محمد بلقاسم، **سياسة التخطيط التنمية والإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،ج 1 ،1999 .

37- حسن بهلول محمد بلقاسم ، **سياسة التخطيط والإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ج 2 ، 1999 .

38- حمادة مصطفي عمر،المدن الجديدة ،**دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية** . (ب ب): دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع ،2011 .

39 - حنفي حسن، والآخرون،**المعرفي والايديولوجي في الفكر العربي المعاصر** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز ،ط1 ،2010 .

40- خاطر أحمد مصطفي ،**الخدمة الاجتماعية نظرية تاريخية مناهج الممارسة المجالات.**

الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ط 1 ،2007 .

41- خاطر أحمد مصطفي، **التنمية الاجتماعية.** الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث الازاريطة ،2002.

42- خضر محمد حمد ، **الإسلام وحقوق الإنسان** . لبنان : منشورات دار المكتبة الحياة للطباعة والنشر، 1979.

43- درويش خليل ، وائل مسعود، **مدخل الخدمة الاجتماعية.**(ب ب) الشركة العربية المتحدة للتسويق التوريدات ،2009 .

44- زرواتي رشيد ،**مدخل للخدمة الاجتماعية** . الجزائر : جامعة المسيلة الجزائر،2000 .

45- سعد إسماعيل علي ،**مبادئ علم السياسة دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية للنشر والطباعة ، 2004 .

46- شوقي عبد المنعم، **تنمية المجتمع وتنظيمه.** مصر: الناشر دار المكتبة الشروق، ط 1، 1980.

47- شلبي ثروت محمد ،**تنمية الاجتماعية.** (ب ب): كلية الآداب ،مركز التعليم مفتوح ،جامعة بنها ،(ب س) .

48- ط - ب مفرج . **موسوعة عالم الأديان.** ، بيروت : دار النشر والتوزيع ، ط2، 2005.

49- عبد الحميد حسين واحمد رشوان ،**علم الاجتماع الريفي** . الإسكندرية: المكتب العربي الحديث ،2003 .

50- عبد الحميد حسين واحمد رشوان،**مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري** . الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ،(ب س).

51- عبد العاطي السيد ،**علم الاجتماع السكان** . الإسكندرية : دار المعرفة ، 2004 .

52- عبد العال احمد محمد، **المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر** .مصر: (ب ن) ،(ب س).

53- عبد الوهاب رفعت محمد، **الأنظمة السياسية**. لبنان : منشورات الحقوقية ،جميع الطبع محفوظة ،ط1 ،2015.

54- علوه محمد نعيم، **موسوعة القانون الدولي العام حقوق الإنسان ج 8** .الجزائر: منشورات زين الحقوقية ،مركز الشرق الأوسط الثقافي للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع ،ط1 ،2012 .

55- عمر حسين ،**التنمية والتخطيط الاقتصادي**. (ب ب): دار الشروق كلية الاقتصاد والإدارة جامعة المالك عبد العزيز ،ط 2 ،1978.

56- عويس منى ،عبلة الأفندي ، **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**. القاهرة : دار الفكر ، 2011.

57- عيد حسين ابراهيم ،**دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي** . الإسكندرية : دار المعرفة لنشر وتوزيع ،1990.

58- عيد سهاونة فوزي ، **جغرافية السكان** . الأردن : دار وائل للنشر ، ط2 ،2008 .

59- فهمي محمد سيد، **الرعاية الاجتماعية حقوق الإنسان وخصخصة الخدمات**. الإسكندرية : دار الوفاء لطباعة والنشر، ط2 ،2008 .

60- محمد محمد عبد الفتاح ،**التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية**. الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،(ب س) .

61- محي الدين محمد ،**علم السكان** . القاهرة :مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،ط 1 ،2002 .

62- مشروب إبراهيم ،**المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة** . لبنان : دار المنهل اللبناني ،ط1 ،1998.

63- مصطفي مريم احمد والآخرون ،**علم الاجتماع المجتمعات الجديدة** .(ب ب) :دار المعرفة جامعية ، 2001 .

64- معاليقي فاروق محمد ،**حقوق الإنسان بين الشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني المؤسسة الحديثة للكتاب**.لبنان:جميع الحقوق محفوظة،ط1 ،2013 .

65- ناجي أحمد عبد الفتاح ،**السياسة الرعاية الاجتماعية** . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ط1 ،2012

66 - هني محمد جعفر ،والآخرون،**التصكيك الإسلامي كآلية لتمويل قطاع الإسكان في الجزائر**.(ب ب)،(ب ن)،(ب س) .

67- وليد المحسن خليل المعايطة ، والآخرون، **مدخل إلي خدمة الاجتماعية** . عمان : دار الفكر ناشرون موزعون،ط2،2009 .

68- ياغي عبد الفتاح ،**السياسات العامة النظرية والتطبيق** (.ب ب) :المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات ،ط1 ،2010 .

69- يعقوب إسحاق وعبد الإله أبو عياش ، **النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي** . الكويت : (ب ن) ،ط1 ،1980 .

70- يوسف أمير فرح، **موسوعة حقوق الإنسان طبقا لأحداث الاتفاقيات والمواثيق والعقود والإعلانات والبرتوكولات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة**. الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2008.

ب- المجلات

1- إدريس بولكعيبان ، "الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي".**مجلة العلوم الإنسانية** ،جامعة محمد خضير بسكرة ،العدد الثاني عشر ،(ب س).

2 - انو رهان قان قوناش ، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية** ."الصحة وقضايا الصحة العامة في البلدان الأعضاء بمنطمة المؤتمر الإسلامي العلاقة بين الدخل والصحة". 2004 .

3-خير الله عمار ، " تنظيم التنمية والبحث الاجتماعي.محاولي التطبيق منهج الاشتقاق حالة الجزائر" ، **مجلة الثقافة** ،عدد 130، 1994.

4- عباس حسين جواد والآخرون، "تقييم البرامج والمشاريع إطار نظري ".**مجلة أهل بيت** .العدد 4 .

5- محمد فؤاد مدلوبي، "المدن الجديدة في الوطن العربي ودورها في التنمية المستدامة". الكويت: **مجلة المدن العربية**، العدد 92، 1999.

6- وزارة السكن والعمران، الجزائر: **مجلة المشاريع الكبرى في الجزائر لقطاع السكن والعمران** . ،(ب س) .

7- وزارة السكن والعمران، "الانجازات تتكلم". **مجلة الاقتصادي** ،عدد10،2010.

8- وزارة السكن والعمران. الجزائر: **مجلة السكن**، العدد 4، 2009 .

ج –النصوص القانونية والتقارير:

1- الدستور 2016

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني ، قانون رقم 02-08 ،المؤرخ في 08 ماي 2002،متعلق بإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها .(**الجريدة الرسمية** ،العدد 34 الصادر في 14 مای 2002).

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان ، قانون 01-20 المؤرخ في 12/12 2001 ، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة .(**الجريدة الرسمية** ،العدد 77 ،2001.)

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المجلس الشعبي الوطني ، قانون المؤرخ في 2002/5/14 ،المتعلق بالتعمير .(**الجريدة الرسمية** ،العدد 34 ،2002.)

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المجلس الشعبي الوطني ، قانون رقم 93- 84 المؤرخ في 1993/04/23 ،**المتعلق بمفهوم السكن الاجتماعي** .

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، قانون 08-15 المؤرخ في 2008/04/20 ،المتعلق بقواعد مطابقة البنايات وإتمام انجازها ،(**الجريدة الرسمية** ،العدد 44 ،2008.)

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزير الأول ،قانون رقم 15-328 المؤرخ في 2015/12/22 يعدل قانون رقم 01-105 المؤرخ في 23 افريل 2001 ،المتعلق بشراء المساكن المنجزة في الإطار البيع بالإيجار.(**الجريدة الرسمية** العدد 68، 2015).

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الوزير الأول، قانون رقم 10-25 المؤرخ في 05 /10/ 2010 ،المتعلق بمستويات المساعدة المباشرة من الدولة للاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن الريفي.(**الجريدة الرسمية** العدد 50، 2010).

9- الجمعية العامة ، **تقرير المقررة المعنية بالسكن اللائق عنصر من عناصر الحق** .مجلس حقوق الإنسان ،دورة19، 2011 .

10- مجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول السكن الاجتماعي** .الجزائر: 1995 .

11- مجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول السكن الريفي**.الجزائر :2003 .

12- **تقرير وزارة التخطيط** . أكتوبر .1999 .

13- وزارة السكن والعمران ،**تقرير حول حصيلة السكن الريفي الثلاثي الثالث** .الجزائر: 2002.

14- الأمم المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ،نحو السياسات الاجتماعية المتكاملة في الدول العربية الإطار وتحليل المقارن ، تقرير،2005 .

15- **بيان مجلس الوزارء** .الجزائر ،المنعقد 2008/01/23 .

16- **ملحق بيان السياسة العامة**. أكتوبر، 2010. .

د - الاطروحات والرسائل الجامعية

1- عمران محمد، **سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسستها في حل الأزمة السكن.**(مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر ،2010) .

2- هشام أمين مختار، **تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة" مصر العربية.** (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، (ب س).)

3- حفيظي ليليا ، **المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري** .(مذكرة لنيل شهادة الماجستر في علم الاجتماع الحضري ،جامعة متنوري قسنطينة، 2009.)

4- رانية محمد علي طه ، **تأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان**.حالة البلدة القديمة،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،هندسة المعمارية ،جامعة نجاح فلسطين ،2010).

5- زيتوني نوال،**إنتاج السكن في ظل اقتصاد السوق** .(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تهيئة العمرانية ،كلية علوم الأرض ، جامعة منتوري قسنطينة ،2002).

6- بن عياش سمير ،**السياسة العامة البئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي دراسة حالة ولاية الجزائر 1999.** (مذكرة لنيل شهادة الماجستر ،تخصص الدراسات السياسات المقارنة،2009-2010).

7- عمراوي صلاح الدين ،**السياسة السكنية في الجزائر.** (مذكرة لنيل شهادة الماجستر في الديمغرافيا ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2008) .

8- قدور مدقن،**دور المنظمات الدولية في عملية رسم السياسات الاجتماعية بدول العربية دراسة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر نموذجا** .(مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2013-2014.)

9- كتاف كريمة، **مفهوم المدن الجديدة من خلال قانون 02-08.** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة ، 2012).

10- كسيرة عبد القادر ،**إشكالية المدن الجديدة.**(مذكرة لنيل شهادة الماجستر ،جامعة الجزائر ،2004).

11- لمزواد صياح ، **دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة.**(مذكرة لنيل شهادة الماجستر في علوم الإنسانية العلوم الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ،(ب س) .)

12- فالق لمياء ،**السكن التطوري في مدينة خنشلة** .(مذكرة لنيل شهادة الماجستر في علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ،2006).

13- لبلي مسعود ،**واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدي الارتباطها بالتنمية المستدامة** .(مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسة ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2009).

14- عزوز محمد ،**مشكلات الإسكان الحضري.**(مذكرة لنيل شهادة الماجستر في علم الاجتماع الحضري،جامعة منتوري قسنطينة ،2005).

15- بوخاري جمال ،**إصلاح السياسة العامة للسكن في الجزائر.**(مذكرة لنيل شهادة ماستر،في العلوم السياسة ،جامعة قصادي ورقلة ،2014) .

16 - داود عبد الله وشقبقب ،**إنتاج السكن بين الأصالة والمعاصرة حالة منطقة ميزاب.**(مذكرة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية ،جامعة منتوري قسنطينة 2012.)

17- التيح سمية، **وضعية الأحياء غير المخططة في السياسة السكنية** .(مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة عمار ثليجي الاغواط ،2012) .

18- رابحي عبد المجيد ،**السياسة السكنية وأثرها على سلوك الإنجابي.** (مذكرة لنيل شهادة الماستر في الديمغرافيا السكان والتنمية ،جامعة عمار ثليجي الاغواط ،2014) .

19- ويس مليكة ،**دور الأحزاب السياسية في التقييم السياسة العامة في الجزائر** .(مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم السياسة ،2014) .

هـ المطبوعات ومحاضرات

1- زيدان جمال ، **محاضرة بعنوان تحليل السياسات العامة في الجزائر (الاجتماعية).**2016.

3- زيدان جمال ، **محاضرة مفهوم تقييم السياسة العامة ودوافع** .جامعة سعيدة،2014-2015.

4- شريف رحماني، **جزائر غدا وضعية التراب الوطني استرجاع التراب الوطني.** وزارة التجهيز وتهيئة الإقليم ديوان المطبوعات الجزائرية ، 1995.

5- عمران محمد، **إستراتيجية التمويل السكني في الجزائر** . الجزائر: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ،2011 .

6- فيلكس موركا ،**الحق في السكن الملائم**. (ب ب): دائرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ب س).

7- محمود نجوى إبراهيم ، **صنع في القرار التنموي للمدن الجديدة** .مصر : ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر صنع القرار في مجل التنمية في مصر،شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ،2-3 أفريل،2007.

8- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ،**الحق في السكن الملائم في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان**.(ب س).

9- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر**.1994.

10- الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره ،**دليل حول صيغة البيع عن طريق الإيجار**.2003.

و- المواقع الالكترونية

1- **موقع وزارة السكن والعمران** http//www.mhuv.gov.dz2016 .

2- **المعجم العربي المعاصر** على الموقع الالكتروني:تاريخ الاطلاع2016/05/11 على الساعة 21:01 http://www.almaany.com/ar/dict/ar/%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85

3- http://www.khayma.com/fatsvt/genhumaine.htm تم الإطلاع على الساعة 10:21 في يوم 2016/05/10.

4- محمود عبد الباقي إبراهيم،إدارة مشروعات مجتمعات جديدة

http://www.cpas-egypt.com/AR/chairman_5_ar.htm 12 mai 2016 22:01:17

ثالثا: الكتب باللغة الأجنبية

1-Sylvie trosa. **L' évaluation des politique publique** ,institut de l'entreprise, les notes de benchmarking intenation,2003 .

2-Shaffer Frank . **" the new town story"**, Mac Gibbonkee- Sufforlk England, 1970.

3-Jean pierre, **cadrage méthodologique de l'évaluation des politiques publiques partenariale(Guide) république** ,Française.

4- Hovoard .E.(**garden cities of tomorrow**) fafer Lyndon 1962 .

الفهرس

المحتوي.....	الصفحة
المقدمة	(أ – هـ)
المدخل	**07**
الفصل الأول: السياسة الاجتماعية	**14**
تمهيد	**15**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الاجتماعية	**16**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاجتماعية وعناصرها	**16**
المطلب الثاني: ركائز السياسة الاجتماعية ووظائفها	**21**
المطلب الثالث: أنواع السياسة الاجتماعية وأهدافها	**26**
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الاجتماعية	**30**
المطلب الأول: العوامل الإيديولوجي	**31**
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادي	**33**
المطلب الثالث: العوامل الاجتماعية والتاريخية	**34**
المبحث الثالث: محددات السياسة الاجتماعية	**36**
المطلب الأول: السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعية	**36**
المطلب الثاني:التنمية الاجتماعية	**39**
المطلب الثالث:الخدمة الاجتماعية	**43**
المطلب الرابع: الحقوق الاجتماعية	**47**
خلاصة الفصل	**50**
الفصل الثاني:السياسة السكنية في الجزائر	**51**
تمهيد	**52**
المبحث الأول:التأصيل الابستمولوجي لسياسة السكنية	**53**
المطلب الأول:مفهوم السياسة السكنية وأنواعها	**53**
المطلب الثاني:أهمية السياسة السكنية وأهدافها	**55**

المطلب الثالث: أدوات السياسة السكنية	57
المطلب الرابع: علاقة السياسة السكنية ببعض المفاهيم	58
المبحث الثاني: تطور السياسة السكنية في الجزائر	61
المطلب الأول: السياسة السكنية في ظل المخططات التنموية 1962-1989	61
المطلب الثاني: السياسة السكنية في ظل الاقتصاد السوق الحر 1990-2016	67
المطلب الثالث: أنواع البرامج السكنية المعتمدة في الجزائر	73
خلاصة الفصل	77
الفصل الثالث:الإستراتيجية المدن الجديدة أنموذجا	78
تمهيد	79
المبحث الأول:الإطار مفاهيمي للمدن الجديدة	80
المطلب الأول: مفهوم والأصل نشأة المدن الجديدة	80
المطلب الثاني: الأنواع ووظائف المدن الجديدة	83
مطلب ثالث: خصائص والأهداف المدن الجديدة	85
المبحث الثاني: استراتيجيات و تخطيط وتنمية المدن الجديدة	88
المطلب الأول: استراتيجيات تخطيط المدن الجديدة	88
المطلب الثاني: استراتيجيات تنمية المدن الجديدة ومشاكلها	91
المطلب الثالث: أشكال المشاركة في التنمية	94
المبحث الثالث: استراتيجيات المدن الجديدة في الجزائر	95
المطلب الأول:الأسس القانونية والعملية لتطبيق سياسة المدن الجديدة في الجزائر وشروطها	95
المطلب الثاني:توزيع المدن الجديدة في الجزائر	97
المطلب الثالث:أنماط تسيير المدن الجديدة في الجزائر	100
خلاصة الفصل	103
خاتمة	104

قائمة ملاحق	**106**
قائمة المصادر والمراجع	**124**
فهرس	**137**

الملخص : تهتم الدراسة لمعالجة موضوع مهم في السياسات العامة الاجتماعية يتعلق بسياسة السكن في الجزائر ،من خلال عرض مفصل لإستراتيجية المدن الجديدة التي اعتمدت كحل الأزمة ،والتي تدخل في سياق مختلف الجهود والبرامج التحسينية التي تبذلها الجزائر للتخفيف من وطأة هاته الأزمة ،التي تتميز بآثارها علي استقرار المجتمع وتحقيق الأمن الاجتماعي ،كما ركزت الدراسة علي ثلاث محاور رئيسية هي :السياسة الاجتماعية و تطور السياسة السكنية في الجزائر والإستراتيجية المدن الجديدة

كلمات مفتاحيه : تقييم السياسة العامة– السياسة الاجتماعية –السياسة السكنية في الجزائر – الإستراتيجية المدن الجديدة في الجزائر .

APSTRACT: The whole study or project that we have tried to develop is concerned with the general social policies in which we talckled specifically lodging policy in Algeria through exposing a detailed strategies of new cities that were tkenqs a solution to this crises. Through adopting different awareness programs and efforts in or deer to leaminates it .this issue had a big effect or the social society and stabubty this stiby also focused on three ohen issues.

1) Social policy.
2) The development of lodging policy in Algeria.
3) New cities strategy in Algeria.

Key werds:

Social policy ، evalution of lodging policy، new cities strategy.